

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية محاسبة      التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

واقع التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسات الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة سونطراك

مقدمة من طرف الطالبة

• شاشو سندس

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	
مقررا		أستاذ	
مناقشا		أستاذ	

السنة الدراسية 2020/2021



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية محاسبة      التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

واقع التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسات الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة سونطراك

مقدمة من طرف الطالبة

• شاشو سندس

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	
مقررا		أستاذ	
مناقشا		أستاذ	

السنة الدراسية 2020/2021

اللهم إني أشهدك بأنني قد بذلت ما يسرت لي من جهد فإن كنت قد وفقت فمن عندك  
وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندي، اللهم اجعل عملي هذا مقبولا وسعي فيه  
مرضيا مشكورا مبتغيا به وجهك الكريم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين  
(فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسها)

## الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد اشرف المرسلين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين ؛  
أهدي ثمرة جهدي إلى :  
من قال ربي فيهما : بعد باسم الله الرحمن الرحيم  
". واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم  
إلى التي غمرتني بحمها وحنانها، وتحملت من أجلي الصعاب وكانت سندي في هذه الحياة، الى من كان دعائها  
سرنجاعي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب أمي الحبيبة ؛  
إلى من أعانني على طلب العلم والتعلم وكان نعم السند ونعم المعين إلى الذي أعتز به ولا عز لي من  
دونه، إلى نور قلبي أبي أطال الله في عمره ؛  
إلى أعز ما وهبني الله إخوتي كل بإسمه " حفظهم الله " ؛  
إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار، الى أروع من جسد الحب بكل معانيه، فكان السند والمعين، إلى من  
تحملني وصبر معي طيلة مشواري الدراسي، الى سر سعادتي زوجي حفظه الله لي وبارك لي فيه؛  
إلى من أرى التفاؤل بعينها والسعادة في ضحكتها الى الوجه المفعم بالبراءة ابنتي وقرة عيني " قمر " جعلها  
الله دخرا للإسلام والمسلمين؛  
إلى الكتكوت الصغير ابن أختي حبيبي " آدم عمران " حفظه الله لنا وحماء ؛  
إلى جميع الأهل والأقارب ؛  
إلى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا أصدقاء ؛  
إلى كل زملائي في الدراسة، الذين أجابوا لي كل طلب، وكانوا عوناً ومداداً، أذكر منهم ( بوزيد إيمان ، عمارة  
شفيقة، بلكل شهرزاد، مقدم غزلان، عباس إيمان ) بارك الله فيهم جميعاً وحفظهم ووفقهم في  
مشوارهم ؛  
إلى كل أساتذة وطلبة جامعة " عبد الحميد ابن باديس مستغانم " وخاصة طلبة السنة الثانية ماستر  
تخصص تدقيق و مراقبة التسيير ؛  
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ؛  
إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحمليهم مذكرتي وعلى من حملة قلبي ولم تحمله ورقتي .

## الشكر والتقدير

قال تعالى: "ربي اوزعني ان أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه  
"الأحقاف الآية 15.

الحمد لله الذي لا يبلغ حمده القائلون، ولا يحصي نعماه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون . الحمد لله عز وجل على لطفه وعونه أن أكرمني لإتمام هذه الدراسة فليس عندي شيء، ولا مني شيء، ولا لي شيء، فالفضل والمنة و الحمد لله وحده، القائل في كتابه العزيز " وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم " ( إبراهيم، آية 7)، وصلى الله على النبي المبعوث رحمة للعالمين محمد ابن عبد الله القائل " من لم يشكر الناس فلم يشكر الله".

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من شرفنتي بمتابعة هذا الدراسة وكانت توصياتها دائما بمثابة النور الذي اهتديت به لإتمامها، أستاذتي الفاضلة مقيدش فاطمة الزهراء حفظها الله.

كما أجد نفسي شاهدة على أسماء تستحق الشكر والتقدير والاحترام، أخص بالذكر الأستاذ الفاضل بن زيدان حاج، إنك حقا أستاذ مكرم فاضل ومنبع للعطاء والوفاء جزاك الله كل الجزاء على فضلك وتوجيهاتك القيمة، ولا يفوتني أن أتقدم بشكري الكبير والمتواضع إلى السيد " صخري " على المساعدة التي قدمها لي في الالتحاق بالترخيص،

و أتقدم بكامل الشكر والعرفان الى السادة - بن سعيد إدير إلى كل عمال مؤسسة سونطراك بالأخص عمال فرع "غاز النفط المميع " من ساعدني في الحصول على معلومات وبيانات متعلقة بانجاز الدراسة التطبيقية للموضوع، دون أن أنسى عمال فرع المحاسبة العامة و طاقم الإدارة و قسم المالية على نصائحهم وإرشاداتهم القيمة، وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، وكل من أمدني بيد المساعدة من قريب أو بعيد متمنية لهم النجاح في حياتهم الشخصية و المهنية .

# الفهرس

الصفحة

العنوان

الاهداء

كلمة شكر

I.....	فهرس المحتويات
III.....	فهرس الجداول
IV.....	فهرس الأشكال
01.....	مقدمة

## الفصل الأول : الإطار النظري للتحليل المالي

06.....	تمهيد
07.....	المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي
07.....	المطلب الأول : نشأة و تطور التحليل المالي
09.....	المطلب الثاني : ماهية وأنواع التحليل المالي
15.....	المطلب الثالث : أهداف وأهمية التحليل المالي
18.....	المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي
18.....	المطلب الأول : مصادر التحليل المالي
19.....	المطلب الثاني : المنهجية والخطوات المتبعة في التحليل المالي
23.....	المطلب الثالث : الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي
27.....	المبحث الثالث : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي
27.....	المطلب الأول : الميزانية المالية وعناصرها
31.....	المطلب الثاني : دراسة وتحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية
41.....	المطلب الثالث : جدول تدفقات الخزينة و جدول التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة
45.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.
47.....	تمهيد
48.....	المبحث الأول : عموميات حول النسب المالية
48.....	المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها
50.....	المطلب الثاني : أسس وأهداف التحليل بالنسب المالية

51.....	المطلب الثالث : حدود إستخدام النسب المالية في التحليل المالي.
53.....	المبحث الثاني : تحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.
53.....	المطلب الأول : نسب السيولة و نسب النشاط.
55.....	المطلب الثاني : نسب المردودية و الهيكلة.
62.....	المطلب الثالث : مؤشرات الربحية.
66.....	المبحث الثالث : دراسة مؤشرات التوازن المالي.
66.....	المطلب الأول : رأس المال العامل.
71.....	المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العامل.
72.....	المطلب الثالث : الخزينة.
78.....	خلاصة الفصل.
	<b>الفصل الثالث : دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة سوناطراك فرع فصل و تمبيع غاز البترول.</b>
80.....	تمهيد.
81.....	المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة سوناطراك.
81.....	المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة سوناطراك.
84.....	المطلب الثاني : أنشطة و مهام مؤسسة سوناطراك.
86.....	المطلب الثالث : التنظيم العام لمجمع سوناطراك.
87.....	المبحث الثاني : تقديم عام لفرع فصل و تمبيع غاز البترول.
87.....	المطلب الأول : مفهوم و مراحل تطورمركب فصل و تمبيع غاز البترول.
88.....	المطلب الثاني : المخطط العام للهيكل التنظيمي.
89.....	المطلب الثالث : تعريف الادارة المالية للمركب.
92.....	المبحث الثالث : تحليل و معالجة الوضعية المالية للمركب لثلاث سنوات متتالية 2012-2013-2014....
92.....	المطلب الأول : عرض الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها البياني.
101.....	المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة المؤشرات المالية.
103.....	المطلب الثالث :. تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة النسب المالية.
109.....	خلاصة الفصل.
111.....	الخاتمة العامة.
	المراجع.
	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
30	الميزانية المالية	1
31	الميزانية المالية المختصرة	2
35	حسابات النتائج	3
41	التمويل	4
92	الميزانية المالية المختصرة للأصول	5
93	الميزانية المالية المختصرة للخصوم	6
94	التحليل الأفقي للسنوات 2019-2018-2017	7
101	رأس المال العامل للسنوات 2019-2018-2017	8
101	إحتياجات رأس المال العامل	9
102	الخزينة	10
103	المردودية المالية	11
103	المردودية الإقتصادية	12
104	المردودية التجارية	13
104	نسبة هيكله الأصول	14
105	نسبة هيكله الخصوم	15
105	نسبة المديونية	16
106	نسبة هيكله الأموال الخاصة	17
106	نسبة سيولة الأصول	18
107	نسبة السيولة العامة	19
107	نسبة السيولة الأنية	20
107	نسبة التمويل الدائم	21
108	نسبة التمويل الخاص	22
108	نسبة الاستقلالية المالية	23

## قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
14	أنواع التحليل المالي	1
26	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	2
86	مخطط مؤسسة سوناطراك	3
88	مخطط الهيكل التنظيمي للمركب GP1Z	4
91	المخطط العام للإدارة المالية للمركب GP1Z	5
96	مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2017	6
96	مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2018	7
97	مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2019	8
97	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2017	9
98	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2017	10
98	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2018	11
99	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2018	12
99	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2019	13
100	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2019	14

مقدمة عامة

## تمهيد

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والاستمرارية، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لدمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها - تنشط المؤسسة ضمن محيط ديناميكي يؤثر فيها وتتأثر به، وبالتالي فإن رسم العلاقات بين المؤسسة ووضعيتها وتسييرها يعتبر أحد أهم عوامل نجاحها ومما لا شك فيه أن علاقة المؤسسة المالية مع وضعيتها يعتبر الدعم الرئيسي لهذه العلاقة، تحدد عناصر هذه العلاقة من خلال وظيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتأثر بهذه الوظيفة.

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات الأعمال، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

إذ أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة، ويمكن القول بعبارة أخرى أن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى.

## إشكالية البحث :

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح إلزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه.

وتماشيا مع كل ما ذكره يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي :

كيف يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية ؟  
لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحليل المالي، أساليبه، أهميته والأطراف المهتمة به ؟
- ما هي الوثائق المستعملة في التحليل المالي وما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟
- ما هي أهم الأدوات المساعدة والتي يتبناها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

- ما مدى أهمية تقنية التحليل المالي كأداة مستخدمة من قبل مؤسسة سوناطراك لتشخيص وضعيتها المالية ؟

#### فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المشار إليها آنفا، تم وضع الفرضيات التالية:  
التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية و النتائج المالية المترتبة عليها-

إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي-  
يعتمد التحليل المالي على الاستعانة بمؤشرات التوازن و النسب المالية بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات الصائبة .

#### موضوع البحث :

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان " واقع التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما يتناول هذا البحث أيضا دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية " سوناطراك " ببطوية لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن نقاط القوة و الضعف للمؤسسة، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة .

#### أهمية البحث :

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهمها ودائنها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على ادق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها، والأهمية النسبية لكل بلد من بنودها.

#### أهداف البحث :

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية :

- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي قصد التشخيص المالي.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة "سوناطراك - فرع تميميع الغاز الطبيعي .
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة و اسقاطها على الحالة التطبيقية.

## الدراسات السابقة :

إن موضوعنا هذا الذي يخص التشخيص المالي باستخدام أدوات التحليل المالي وفقا للنظام المحاسبي المالي تطرق إليه الطلبة والباحثين بشكل مفصل، و ثم تناوله من جوانب عديدة، حيث كانت هناك عدة دراسات محلية ودولية ذات الصلة بموضوع بحثنا، ونجد :

## الدراسة الأولى :

حليمة خليل الجرجاوي، " دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات عملية التحليل المالي على جودة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للمنشآت التي تتداول أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية . وقد توصلت هذه إلى نتائج نذكر منها :

- 1- وجود عدة أطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المنشأة أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل .
- 2- لم تعد عملية التحليل المالي قاصرة على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى اهتمام المحلل المالي في البحث فيما وراء هذه الأرقام من دلالات .
- 3- لكي تؤدي عملية التحليل المالي دورها المنشود يتطلب الأمر وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها به
- 4- عند تحليل القوائم المالية لمنشأة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس و تدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض من عملية التحليل المالي.

## الدراسة الثانية :

اليمن سعادة، " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة باتنة، 2008

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية . ومن خلال إجراء هذه الدراسة توصلت الى النتائج التالية :

- 1- يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة
- 2- يعد التحليل المالي الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها .

3- لا يتأتى للمؤسسات البقاء و الاستمرارية إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي .

#### الدراسة الثالثة :

لزرع محمد سامي، " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012  
حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميتها كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

ومن خلال إجراء هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية :

1- تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات .

2- إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية ( الميزانية )، الأداء ( حسابات النتائج )، تغيرات الوضعية المالية ( جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة ) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية .  
3- تهدف قائمة تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات حول مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية باستخدام الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة .

الفصل الاول

اطار النظري للتحليل المالي

### تمهيد

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات، حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المنشآت، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للشركات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه الشركات التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية. وازدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية فظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية الحديثة والحاسوب في التحليل المالي للرفع من سوية وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداة أساسية تسهم في اتخاذ القرارات وترشيدها، هذا بالإضافة إلى ما يقدمه التحليل المالي على صعيد التخطيط العام في الدولة وعلى الأصعدة الأخرى والخاصة بالمنشآت.

ومنه نتوصل الى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في الفصل الموالي و في هذه المباحث .

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي .

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي .

المبحث الثالث : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي .

### المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية، و من ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أي اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها و هذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى و تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج والتسويق و حتى في الميدان الصناعي و التجاري.

### المطلب الأول : نشأة و تطور التحليل المالي .

#### (1)- أسباب نشأة التحليل المالي:

هناك أسباب عديدة كان لها الدور الفاعل في نشأة التحليل المالي و المساهمة بالارتقاء به عبر الزمن حيث تشير المراجع العلمية أن نشأة التحليل المالي ترجع لعوامل عديدة أهمها:<sup>1</sup>

#### الثورة الصناعية:

مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا تبين مدى الحاجة إلى رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى منشأة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

#### الأسواق المالية :

تهتم الأسواق المالية كثيرا بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف تحقيقا للأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون

<sup>1</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، " دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص25.

والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، لذلك فإن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو قصورها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

### التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية :

لما كان نجاح واستمرار وجود المنشآت المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال القيام بإصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المنشآت بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة واضحة للمساهمين عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

### الائتمان:

لقد كان لانتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت. ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف.

### (2)- التطور التاريخي للتحليل المالي :

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية. وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل<sup>1</sup>.

ولكن مع تطور الصناعة والتجارة أضحى ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبينة على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

<sup>1</sup> - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2005، ص 10.

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية ( 1929، 1933 ) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي<sup>1</sup>.

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين وهما:<sup>2</sup>

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها .
- دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة .

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير في الاستثمار يتطلب المعرفة الجيدة بالوضع المالي للمؤسسة.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دقة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم . وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا (مثلا) سنة 1967 م لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي . وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي، وأصبح كلا منهما مكملا للأخر . وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.<sup>3</sup>

المطلب الثاني : مفهوم وأنواع التحليل المالي.

مفهوم التحليل المالي :

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا، لمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل . فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع .

<sup>1</sup>- ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988، ص 13.

<sup>2</sup>- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور المرجع السابق، ص 11.

<sup>3</sup>- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 14

وتأسيساً على ما تقدم، فقد عرف التحليل المالي في الكتابات المختصة بهذا المجال في مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن اختصارها فيما يلي :

1. التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>1</sup>

2. أن يتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية

3. التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات، التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية، المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها .

4. التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية النزعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب.<sup>2</sup>

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على انه عبارة عن " عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة ( مالية أو تشغيلية ) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.<sup>3</sup>

### (2)- أنواع التحليل المالي :

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:<sup>4</sup>

### أولاً الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى :

<sup>1</sup> - وليد ناجي الحبيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، إثراء للنشر، 2008، ص13.

<sup>2</sup> - وليد ناجي الحبيالي، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>3</sup> - علي رابعة، موسى مطر، الإدارة والتحليل المالي، عبد الحليم كراجه، ياسر السكران، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص141.

<sup>4</sup> - وليد ناجي الحبيالي، مرجع سبق ذكره، ص19.

### 1- التحليل الداخلي :

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

### 2- التحليل الخارجي :

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية ..

### ثانيا- البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي :

#### 1- التحليل الرأسي ( الثابت أو الساكن )

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، على حدا وبشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالب لسنة مالية واحدة، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها مثل نسبة المخزون إلى مجموع الأصول المتداولة أو نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول .

#### 2- التحليل الأفقي ( المتغير )

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي .

#### ثالثا- الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي :

#### 1- التحليل المالي قصير الأجل :

قد يكون التحليل رأسي أو أفقي، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل

القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك .

### 2- التحليل المالي طويل الأجل :

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية . ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بينقصير الأجل عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل و مجالات استخدامها ) وبين التحليل طويل الأجل ( داخلية وخارجية و مجالات استخدامها ).

### رابعا الهدف من التحليل<sup>1</sup>:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة انواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها :

- تحليل لتقويم القدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المشروع.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع .
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته .

### خامسا معيار التحليل<sup>2</sup> :

#### تحليل الاتجاهات :

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغيير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مقدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس .

<sup>1</sup> - علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 57.

<sup>2</sup> - معصم صبرينة، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، رسالة الماجستير الأكاديمي في علوم التسيير، أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، 2011-2012.

### التحليل المالي للنسب :

يعتبر هذا الأسلوب مرادف للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتهي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية . كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية .

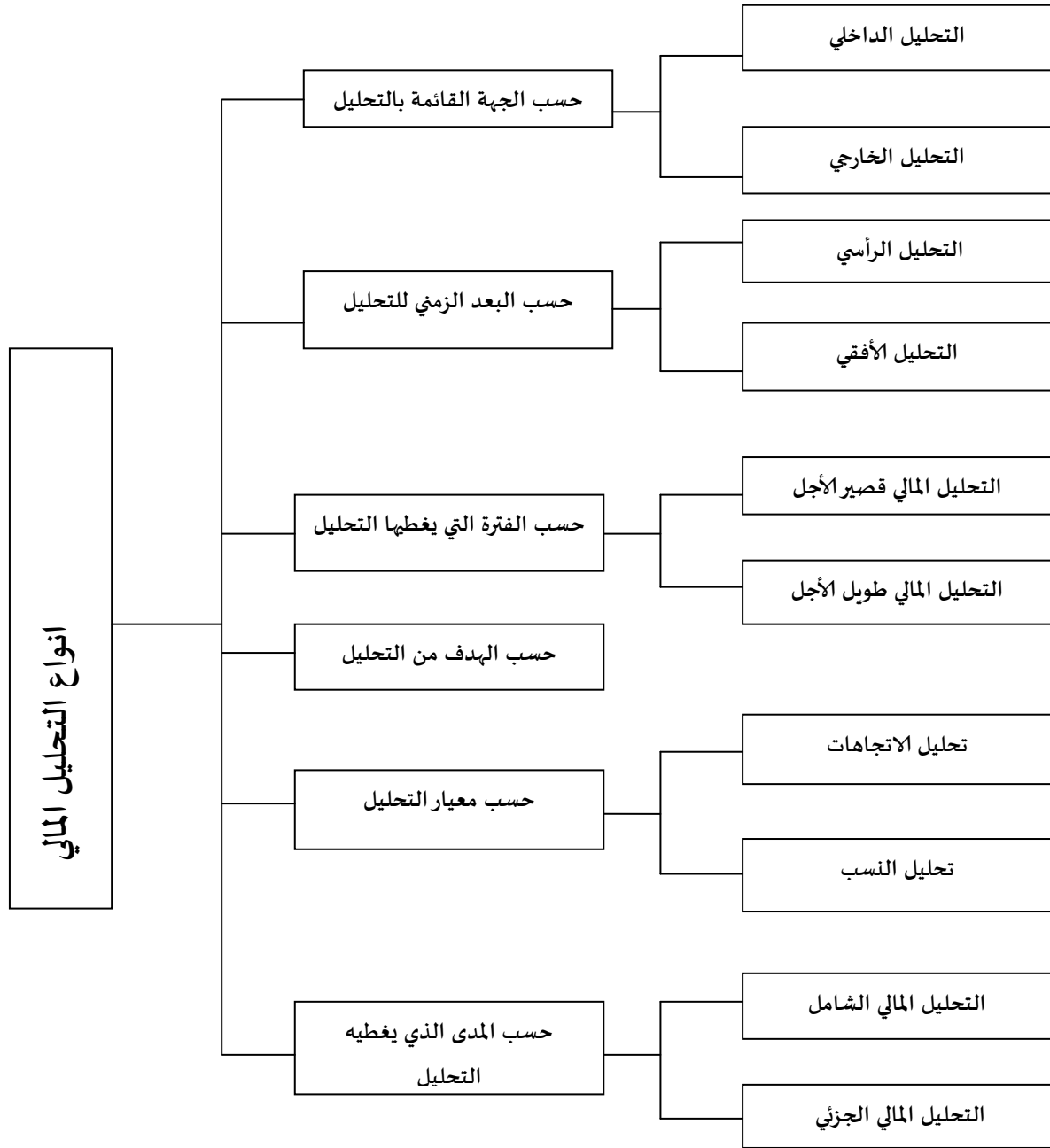
### سادسا : حسب المدى الذي يغطيه التحليل<sup>1</sup>

أ ( التحليل المالي الشامل : يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تنفيذ المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام .

ب ( التحليل المالي الجزئي : يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر، وهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل . وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي

<sup>1</sup> - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ، الرياض، 2009، ص36.

الشكل رقم (1-1) : أنواع التحليل المالي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على محمد المبروك أبو زيد , التحليل المالي شركات و أسواق مالية , دار المريخ , الرياض , 2009 و ص36.

المطلب الثالث : أهداف وأهمية التحليل المالي .

1- أهداف التحليل المالي :

حيث إن لكل عمل يتم القيام به هدف، يكون هناك رغبة ملحة للوصول إليه وتحقيقه، و يعتبر التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه و إيراداته ومصروفاته وذلك للوصول إلى أهداف محددة<sup>1</sup>.

1- أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة :

إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات و هذا من طرف المدير المالي و المسير المالي للمؤسسة و أهداف هذا التحليل هي :

أ- إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل ( فترة التحليل )

ب-الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية .

ج- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية .

د - إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على المردودية فيها .

2- أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة :

إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى :

أ- ملاحظات حول الأعمال التي يقوم بها المؤسسة في الميدان المالي .

ب- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب .

ج- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة التحمل نتائج القروض .

د - الموافقة و الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة لطلب القرض.

و على اثر ما سبق فأهداف التحليل المالي تتمحور في تحقيق الغايات التالية:<sup>2</sup>

- معرفة الوضع المالي للمنشأة.

- الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.

<sup>1</sup> - يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 56.

<sup>2</sup> - اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، رسالة الماجستير في العلوم التجارية ، باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، 2008-2009، ص 15.

- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.
- تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.
- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية .
- التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.
- المقارنة بين الوضع المالي الخاص بالمنشأة مع وضع المؤسسات التي تعمل بالقطاع نفسه.
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمال من خلال تحقيق أعلى العوائد وأقل التكاليف.
- استخدام سياسات مالية مقترحة من أجل تغيير الحالة المالية للمنشأة.
- المساهمة في توجيه الأفراد من المستثمرين للمشاركة بالاستثمار في كافة المجالات الاستثمارية.
- متابعة الأخطار المالية التي قد تواجه المنشأة؛ بسبب السياسة المستخدمة في التمويل.
- معرفة معدل نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف والأرباح الخاصة بها.

## 2- أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع . وهو بالتالي يعتبر أحد الأدوات العلمية من قبل إدارة الشركة لمراقبة أنشطة الشركة من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على أداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي على الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة المستثمرون الدائنون الجهات الحكومية ذات علاقة بالمشروع.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

- 1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة .
- 2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع . إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة .

<sup>1</sup>- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 15

- 3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.
  - 4- تستخدمه الجهات المستفيدة في لبنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات.
  - 5- تحديد العوامل ذات التأثير على السعر السوقي لأسهم المؤسسة باعتباره مؤشرا لقيمة المؤسسة كتعظيم ثروة الملاك والهدف المحوري الذي تديره الإدارة المالية على تحقيقه .
  - 6- التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمنظمة، بما يؤدي إلى إمكانية تعظيم نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج والأهداف.
  - 7- التعرف على مدى قوة المركز المالي والائتماني للمنشأة و القدرة الاستثمارية لديها، و من ثم قدرتها على الاستمرار في السوق وتحقيق النمو لعملياتها وأنشطتها.
- ويرى الباحث أن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص15

### المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي .

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ومن خلال هذا البحث يمكن التطرق إلى :

#### المطلب الأول : مصادر معلومات التحليل المالي.

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية والرئيسية التي تعتمد عليها مخرجات عملية التحليل المالي، ويمكن تقسيم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما<sup>1</sup>:

1- مصادر داخلية .

2- مصادر خارجية

#### مصادر المعلومات الداخلية :

تنضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات و المعلومات المحاسبية الإحصائية و الإدارية التي يحصل عليها المحلل نفسه سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، تعتبر القوائم المالية و بيانات السجلات المحاسبية أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية و تتمثل في :

1- البيانات المحاسبية المنشورة و غير المنشورة و تشمل الميزانية المالية، قائم الدخل قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .

2- تقرير مدقق الحسابات و التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة

3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات و التنبؤات المالية

#### مصادر المعلومات الخارجية :

يستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن

يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية . كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي، والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك آثار سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص18.

المطلب الثاني : المنهجية و الخطوات المتبعة في التحليل المالي .

منهجية التحليل المالي:

يقصد بمنهجية التحليل المالي تلك الخطوات العلمية المتبعة في التحليل والتي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من عملية التحليل. ويعتبر التحليل المالي مجموعة من الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل في إجراء عمليات التحليل للقوائم المالية طبقاً للمبادئ والأسس العامة الذي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب والتي تتمثل في النقاط التالية:<sup>1</sup>

1- الهدف من عملية التحليل المالي :

يتحدد الهدف من عملية التحليل في ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلاً إذا تقدم احد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي هو معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد .

2- الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي :

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية على عدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية المعدة عن سنة مالية واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على البيانات التي تساعد المحلل للحكم على أداء العميل .

3- نوعية المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه :

يمكن الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها المحلل من عدة مصادر حسب نوعية المعلومات المطلوبة مثل القوائم المالية أو المعلومات الشخصية عن العميل كل حسب مصادرها.

4- أسلوب وأداة التحليل المناسبة :

هناك العديد من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل منها على سبيل المثال لا الحصر نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران التقنية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية .

5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب :

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية في عملية التحليل المالي، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا

<sup>1</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص35-34.

الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، وتحديد المناسب للأسئلة المستوجب الإجابة عليها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

هذا ويرى آخرون ان منهجية التحليل المالي تتضمن الوقوف على ما يلي :

- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه .
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية .
- تحليل أسباب الانحراف وتحديد ها .
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل ضمن التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.<sup>1</sup>

### مراحل وخطوات التحليل المالي :

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لأخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل، ويمكننا ان نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية:<sup>2</sup>

أ- مرحلة الإعداد والتحضير

ب- مرحلة التحليل ..

ج - مرحلة الاستنتاجات والتوصيات ( كتابة التقرير) .

### اولا : مرحلة الإعداد والتحضير

وهي مرحلة أساسية يدا المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل اليه او استلامه لكتاب التكلفة سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية :

<sup>1</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>2</sup> - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، 2006، ص76...81.

1) تحديد الهدف من التحليل : وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعلومات الواجب معها، ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فالمستثمر المرتقب على سبيل المثال يرغب بالتعرف على ربحية المنشآت المتوفرة فيها فرص الاستثمار ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشآت، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد ديونها، بينما تولي الإدارة اهتماما الأداء في مختلف الإدارات والأقسام .

2) مدى ونطاق التحليل : بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة ؟ أم سيتعداها منشآت أخرى مشابهة ؟ أم أنه سيقترص على منشأة واحدة وهل سيكون التحليل السنة واحدة أم لسنوات متعددة ؟؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي .

3) تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل : يجب على المحلل أن يحدد و يجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية .. الخ، ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة او الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمنشأة أو المنشآت التي يستهدفها التحليل

### ثانيا : مرحلة التحليل

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات، كما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية :

#### 1- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات :

وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى. ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب.

و التصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من مكان أو أكثر من فترة مالية، وهذا ما جعل اسواق المال والهيئات المسؤولة عنها تصدر نماذج موحدة للقوائم المالية ويطلب من الشركات الالتزام بها وجب

الإشارة هنا إلى أن إعداد المعلومات المالية باستخدام النموذج القائمة يشكل شكلا من أشكال إعادة التوبيب وتصنيف المعلومات ويسهل مهمة المحلل المالي بالإضافة إلى ما توفره هذه التصنيفات من ربط جيد بين البنود، بعكس النموذج التقليدي النموذج الحساب، كما يوفر نموذج القائمة القيد المناسب من التصنيف و الربط الجيد بين المكونات والعناصر، لذا فإن المحلل المالي يستهل مرحلة التنفيذ بإعادة التوبيب والتصنيف للمعلومات المتوفرة من خلال إعادة إعداد القوائم المالية إذا كانت المعلومات المتوفرة لديه على شكل حسابات.

### 2- اختيار الأداة الملائمة للتحليل :

يتطلب اختبار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من اثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى - وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه حيث التحليل الرأى والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل ... الخ، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

### 3- تحديد الانحرافات واسبابها :

وهي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات او النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة او تخص منشآت منافسة في نفس القطاع . وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية . ويمكن للمحلل من إيجاد هذه الانحرافات وتحديد بطرق متعددة فقد يقوم بإجها من خلال مقارنته القوائم المالية المتوفرة للمنشأة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه القوائم بقوائم مالية لمنشآت منافسة أو مقارنة النسب والمؤشرات المستخرجة بمعايير مناسبة ، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة . أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الانحرافات و دراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها .

### ثالثا : مرحلة الاستنتاجات والتوصيات ( كتابة التقرير )

وهي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل . ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل

ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك . ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل .
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل.
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

### المطلب الثالث : الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي .

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لأخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي : الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، البنوك الخ ...

كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين : أطراف من داخل المنشأة نفسها وأطراف أخرى من خارجها، ولعل الأطراف الداخلية الأكثر استفادة من التحليل المالي لما يتوفر هذه الأطراف من معلومات مالية وغير مالية ومعلومات منشورة وغير منشورة ، بعكس الأطراف الخارجية التي غالبا ما يكون اعتمادها الأساسي على القوائم المالية المنشورة فقط.<sup>1</sup>

### أولا : الأطراف الداخلية

هناك عدة أطراف من داخل المنشأة تحتاج إلى التحليل المالي وذلك إما لتقييم أعمالها أو تقييم عمل المنشأة ككل يمكن أن نوردها فيما يلي :<sup>2</sup>

#### • الإدارة :

- تهتم إدارة منشأة الأعمال بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المثوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات قائمة نتائج الأعمال ( الدخل ) أو قائمة المركز المالي ( الميزانية العمومية ) أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية .
- أما الإدارة المالية باعتبارها إحدى الإدارات الرئيسية في منشأة الأعمال فاهتمامها بالتحليل المالي يهدف إلى المحافظة على سلامة مركزها المالي أي اهتمامها بالسيولة اللازمة لمجابهة التزاماتها

<sup>1</sup> - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص72.

<sup>2</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص40.

الجارية في مواعيد استحقاقها، هذا بالإضافة إلى سعيها في تحقيق أقصى الأرباح في الأجل الطويل. أما المنشأة العامة فتسعى إلى تحقيق أقصى العوائد الاجتماعية في الأجل القصير والطويل .

### • العاملون بالمنشأة :

يعتبر العاملون بالمنشأة من أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشأة وهما المساهمون والعاملون، ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ووضعها النقدي ومستوياتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سدا قويا لاستمرارية المنشأة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيه ويقلل من معدل دوران العمل

وكذلك يهتم العاملون في المنشأة بنتائج أعمالها على نحو رئيسي ولسببين هما :

- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالانجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية .
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمنشأة.

### • المساهمون :

أكثر ما يهم المساهم هو العائد ( الربح ) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض له استثماراته. لذلك فهو دائما لا يدخر جهدا في البحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب .

### ثانيا : الأطراف الخارجية<sup>1</sup> :

بما أن هناك أطراف عديدة تستفيد من التحليل المالي داخل المنشأة، فان هناك أطراف أخرى عديدة تستفيد من عملية التحليل المالي من خارج المنشأة يمكن أن نوردتها فيما يلي :

### • سمسارة الأوراق المالية :

يهدف هؤلاء السمسارة من التحليل المالي التعرف على مايلي :

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المنشأة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم<sup>2</sup> . أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

<sup>1</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص42.

### • المستثمرون الحاليون والمتوقعون :

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله و الحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها الشركة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فحتى يرضى المستثمر عن أرباح الشركة يجب أن تكون أرباحا تماثل أرباح الشركات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال المقارنة بين أرباح الشركات في نفس الصناعة.

### • المصالح الحكومية :

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات الأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية :

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها .
- تقييم الاداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .
- مراقبة الأسعار .
- غايات إحصائية .

### • الدائنون:

\* يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشأة أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة، أو اكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة وقد يكون الدين بنكا أو منشأة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنشأة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق.

\* فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة، يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل، أما إذا كان القرض لمدة اقل من السنة، فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير، ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل .

### • الموردون :

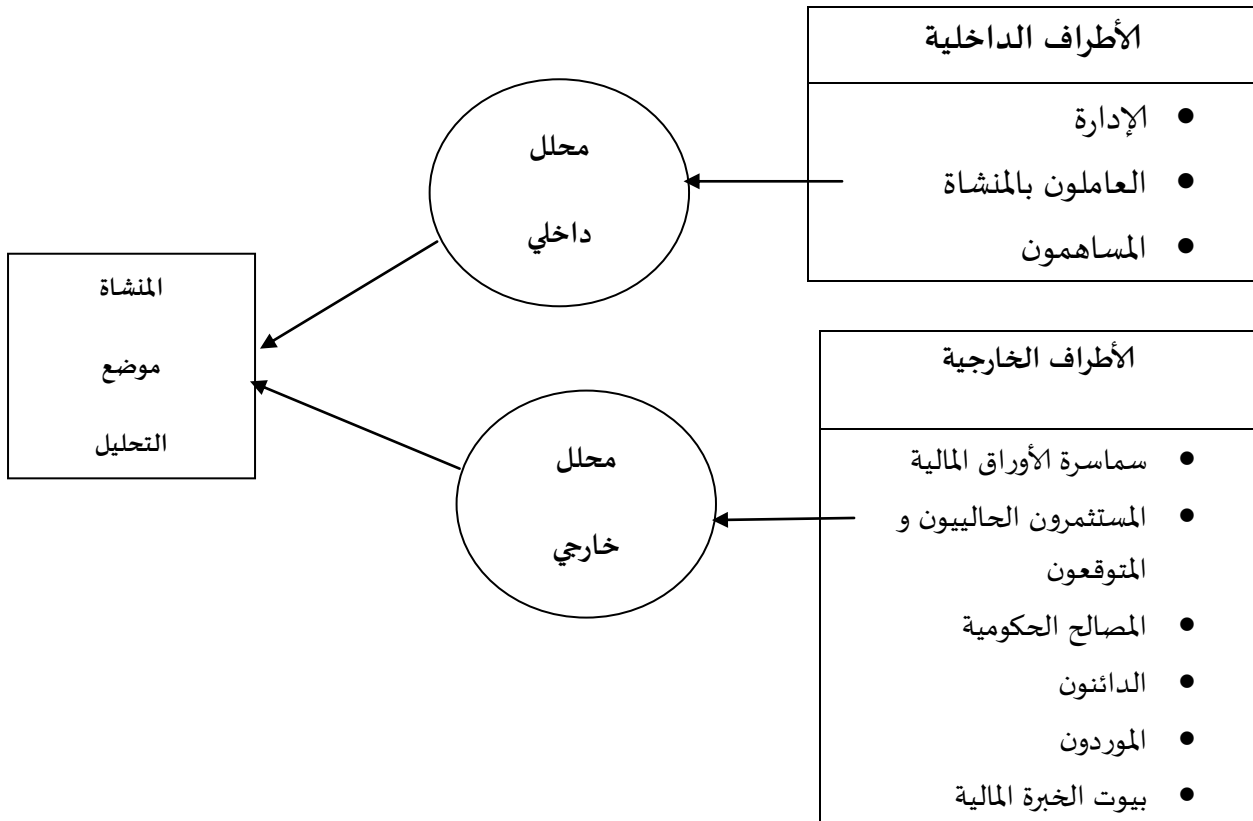
يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، و على ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم أو أن يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

• بيوت الخبرة المالية :

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المنشأة سواء من داخلها أم من خارجها وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات.

في ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي حسب الشكل التالي\*

الشكل رقم (1 - 2): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: جمال الدين المرسي، الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2006

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي .

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة . ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي : الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية وحسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محلي القوائم المالية، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعد في تكوين فكرة عن " الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك عن " أداء المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية، هذا بالإضافة إلى المعلومات حول " تغيرات الأوضاع المالية " التي توفرها قائمة التدفقات النقدية .

ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب على النحو التالي :

### المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها.

تعتبر الميزانية المالية من أهم الوثائق التي تعتمد عليها الشركات لتحليل الوضعية المالية، فمن خلالها يتم حساب النسب المالية، تترتب فيها عناصر الأصول والخصوم وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

#### تعريف الميزانية المالية :

تعرف الميزانية المالية على أنها " جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين " <sup>1</sup>.

كما تعرف على أنها " جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في غاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، مالها وما عليها، والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية , ويعني مبلغ الأموال التي يمتلكها " <sup>2</sup>.

وتعرف أيضا أنهما جدول يشمل على جانبين جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ السنوية <sup>3</sup>.

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكنا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة

<sup>1</sup> - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 08 .

<sup>2</sup> - ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 17

<sup>3</sup> - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية : التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 45



- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى .
- القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، فيم للتنازل
- القيم الثابتة الجارية .
- الأصول المالية وتضم: سندات معاد تقييما، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة.

أصول ضريبة مؤجلة .

2- أصول غير جارية ( متداولة ) : وتضم باقي الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة .

وتشمل الأصول المتداولة

- المخزونات والحسابات الجارية .
- الزبائن
- مدينون آخرون .
- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها .

ثانيا : الخصوم

تشكل الخصوم أحد مصادر التمويل في المنشآت وهي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها منافع اقتصادية. من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية.<sup>1</sup>

وتضم الخصوم العناصر التالية :<sup>2</sup>

1- الأموال الخاصة : وتشمل :

- رأس المال المطلوب ؛
- الاحتياطات وفارق إعادة التقييم ؛
- نتيجة الدورة ؛

2- الخصوم غير الجارية ( غير المتداولة ) : وتضم :

- قروض وديون مالية ؛
- ضرائب مؤجلة ؛
- ديون أخرى غير جارية ؛

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص116

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، التحليل المالي (تقنيات مراقبة التسيير)، دارالمحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 19

- مؤونات و إيرادات مقدمة والخصوم المماثلة .

### 3- الخصوم الجارية ( المتداولة ) :

- الموردون والحسابات الملحقه ؛
- الضرائب
- ديون ودالنون آخرون
- حسابات الخزينة السالمية

### الجدول رقم (1-1): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
	الاموال الدائمة: الاموال الخاصة : رأس مال الشركة فرق اعادة التقدير مؤونة الاعباء و الخسائر د.ظ.م.أ: ديون الاستثمارات قروض مصرفية		الاصول الثابته: القيم الثابته: الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة قيم ثابتة اخرى: مخزون الامانة سندات المساهمة كفاءات مدفوعة
	مجموع الاموال الدائمة		مجموع الأصول الثابته

المصدر: ناصر دادي عدون , مرجع سبق ذكره ص 40

### الميزانية المالية المختصرة

فيما يلي سوف نتطرق إلى تعريف الميزانية المالية المختصرة وكذا شكلها :

### أولا: تعريف الميزانية المالية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية ( للخصوم وتمثل في الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل وكذلك الديون القصيرة الأجل) والسيولة ( للأصول وتمثل في : الأصول الثابته، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة )، ويراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المؤوية لكل عنصر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 40

\* وتكمن أهميتها في معرفة الحالة المالية للمؤسسة ولها الدور الكبير في مساعدة المحلل المالي في اتخاذ أفضل وأحسن القرارات

ثانيا : شكل الميزانية المالية المختصرة

يمثل الجدول التالي شكل الميزانية المالية المختصرة<sup>1</sup>

الجدول رقم (1-2): الميزانية المالية المختصرة

الخصوم		الاصول	
أموال خاصة	أموال دائمة	أصول ثابتة	
ديون طويلة الاجل		مخزونات	أصول متداولة
ديون قصيرة الاجل		قيم محققة	
		قيم جاهزة	
مجموع الخصوم		مجموع الاصول	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع

المطلب الثاني : دراسة وتحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية .

(1)- عرض وتحليل حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي :

تعريف حساب النتائج :

يعرف حساب النتائج على أنه : " جدول تلخيصي للأعباء والمنتجات التي حققها الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحاً أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والمنتجات، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الخام للاستغلال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص66

<sup>2</sup> المادة 34 من المرسوم التنفيذي 156-08 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008، ص 14

"إن جدول حساب النتائج هو عبارة عن وثيقة محاسبية نسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير بالإضافة إلى الربط بين تكاليف وإيرادات وظائف المؤسسة<sup>1</sup>.

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهمة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة :

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية .
- طبيعة الكشوف المالية ( حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة ) .
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدم بها .
- ويتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

### أهداف جدول حسابات النتائج :

يلخص في جدول النتائج الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال النتيجة الإجمالية ونتيجة السنة المالية، وهذا التصنيف للنتائج يسمح للمؤسسة<sup>2</sup> :

- \*التمييز بين النشاط التجاري والنشاط الإنتاجي،
- التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي، و تلك التي لا ترتبط بالاستغلال العادي أو بالسنة الجارية ،
- مقارنة مستوى المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة ،
- استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية .

### أهمية حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان (نظرة حالية و مستقبلية)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص210

<sup>2</sup>-خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص52

<sup>3</sup>-فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومة الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص 20

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل،
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية،
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

### العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج :

يتكون جدول حسابات النتائج من الحسابات ( 6-7-8 ) فقد خصص القسم السادس للتكاليف و القسم السابع للإيرادات و القسم الثامن للنواتج .<sup>1</sup>

1. الأعباء : وتتكون من مجموعة المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة و التي هي عبارة عن استهلاك البضائع و الموارد الأولية، واللوازم و كل السلع و الخدمات المستعملة في دورة الاستغلال، و المصاريف المرتبطة بهذه الدورة مثل الضرائب و الرسوم و مصاريف العمال و المصاريف المالية و كذلك المصاريف المخصصة للإهلاكات و المؤونات .

2. الإيرادات : و تتكون من جميع منتجات الدورة أي منتجات الاستغلال كمبيعات البضائع و الإنتاج الميعا و الإنتاج المحزن، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة و تحويل تكاليف الإنتاج و الاستغلال و كذلك نواتج خارج الاستغلال.

3. النتائج : و تشمل مجموعة النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية.<sup>2</sup>

و كما فرض النظام المحاسبي و المالي معلومات دنيا يستوجب اظهارها في حسابات النتائج وهي :<sup>3</sup>

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عن الاستغلال ؛
- منتجات الأنشطة العادية ؛
- أعباء المستخدمين ؛
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة ؛
- المخصصات للاهلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبتات العينية ؛
- المخصصات للاهلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبتات المعنوية ؛
- نتيجة الأنشطة العادية ؛
- العناصر الغير عادية ( منتجات و أعباء )

<sup>1</sup> - خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 176.

<sup>2</sup> - خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 177

<sup>3</sup> - القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008، الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، المادة رقم 2.230، (الجريدة الرسمية، العدد)، ص 24

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع
  - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة للمؤسسات،
- بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج إما الملحق المكمل لحسابات النتائج<sup>1</sup>:
- تحليل منتجات الأنشطة العادية ؛
  - مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة .
- و للمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق، فتستعمل إذا زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة كيفية مع خصوصيتها واحتياجاتها .

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع، المادة رقم 3.230، ص 25

الجدول رقم (1-3): حساب النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	
78	مبيعات البضائع	
68	البضائع المستهلكة	
80	الهامش الإجمالي	
80	الهامش الإجمالي	
71	انتاج مباع	
72	انتاج المخزون	
73	انتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة	
74	أداءات متممة	
75	تحويل تكاليف الانتاج	
61	مواد ولوازم مستهلكة	
62	خدمات	
81	القيمة المضافة	
81	القيمة المضافة	
77	منتجات مختلفة	
78	تحويل تكاليف	
63	مصاريف العاملين	
64	ضرائب والرسوم	
65	المصاريف المالية	
66	مصاريف مختلفة	
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	
83	نتيجة الاستغلال	
79	منتجات خارج الاستغلال	
69	مصاريف خارج الاستغلال	
84	نتيجة خارج الاستغلال	
83	نتيجة الاستغلال	
84	نتيجة خارج الاستغلال	
880	النتيجة الاجمالية للسنة المالية	
889	ضرائب على الارباح	
88	نتيجة صافية لسنة المالية	

المصدر: المخطط الوطني للمحاسبة, الجزائر, ديوان المطبوعات المدرسية, 1994 ص 30

(2)- عرض و تحليل جدول التمويل وفق النظام المحاسبي المالي .

تعريف جدول التمويل :

هناك عدة تعاريف لجدول التمويل نذكر منها<sup>1</sup> :

التعريف الأول :

يعرف جدول التمويل بأنه جدول المواد والاستخدامات الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. والاحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، ووسائل التمويل اللازمة، وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة .

التعريف الثاني :

جدول التمويل هو عبارة عن أداة تظهر الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطاتها وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة والنقصان في مختلف عناصر الأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، ويتم تلخيص هذه الآثار من خلال جدول الموارد والاستخدامات، ومن خلاله يتم توفير معلومات عامة حول التغيرات ليتسنى تشكيل جدول التمويل .

التعريف الثالث : يعرف جدول التمويل بأنه القائمة التي تعمل على تتبع موارد الأموال المتاحة للمؤسسة والاستخدامات التي توجه إليها ؛ أي توضح حركة الأموال خلال نشاطات وعمليات المؤسسة، وتسمى هذه القائمة بالإضافة إلى ذلك بقائمة مصادر أو استخدام الأموال، قائمة التغير في صافي رأس المال العامل، أو قائمة تدفق الأموال .

-وانطلاقاً من المفاهيم المقدمة لهذه القائمة نجد أنها تتميز بعدة خصائص أهمها<sup>2</sup> :

1 : هي قائمة تشمل بالإضافة للمقبوضات والمدفوعات النقدية، عناصر لا تمثل عمليات نقدية

خلال الفترة التي تعد عنها القائمة، كالشراء بالأجل أو البيع بالأجل .

2 : أنها تشمل بمفهومها بالإضافة إلى مفهوم النقد، مفهوم الأموال ( شبه النقد ) مثل

الاستثمارات والأصول المتداولة والتي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة .

3 : إنها تشمل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى المؤسسة .

<sup>1</sup> - وعلي مريم، يوسف ساسية، دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر-2016-2017، ص8

<sup>2</sup> - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2000، ص 208.

يستخدم جدول التمويل لدراسة التدفقات النقدية الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم الحصول بها على تمويل تلك الاستخدامات، وبالإضافة إلى كونه مفيدا في دراسة الماضي فهو ضروريا أيضا للتخطيط للمستقبل. وفي هذا المجال نجد الإدارة المالية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للأموال التي بحوزة المؤسسة واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

وبذلك نجد ثلاث أسس الإعداد جدول التمويل هي: إعداده على الأساس النقدي، أيضا على أساس رأس المال العامل أو على الأساس الشامل.

### أهداف جدول التمويل:

إن الهدف الرئيسي من إعداد جدول التمويل هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة. كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال هذه القائمة التحقق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية، مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة؛
- يسمح بدراسة تطور الهيكل المالية: إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية؛
- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة؛
- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة: خطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب؛
- تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية، مع شرح أثرها على الخزينة<sup>2</sup>؛
- بيان أوجه استخدام الأموال المتحصل عليها من مصادر التمويل ومدى ملائمة استخدامها في الأصول؛
- بيان طرائق التعامل مع الأحداث المالية الطارئة، أو غير المتوقعة كعمليات التوسع ومصادر التمويل المناسبة، بالإضافة إلى توضيح أسباب تغير نسبة توزيع الأرباح؛
- توضيح النواحي الايجابية والسلبية في مصادر التمويل واستخدامات الأموال<sup>3</sup>،
- اكتشاف الانحرافات المالية في القوائم السابقة مع الإشارة لضرورة التصدي لها؛
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية على اساس نقدي؛

<sup>1</sup> - خميسى شيخة، التسيير والمالية - التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة، للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 154-155

<sup>2</sup> - خميسى شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

<sup>3</sup> - هيثم محمد الزعي، المرجع سبق ذكره، ص 209

- تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع، وكذا متطلبات سداد الالتزامات ؛
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل، وصافي التدفقات النقدية ؛
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ؛

وحتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه القائمة فإنها يجب أن تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاث أنشطة هي : التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية التحليل والاستنتاج

### أهمية جدول التمويل :

يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب :<sup>1</sup>

- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها .
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل .
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل ..

### هيكل جدول التمويل :

نظرا لأن الميزانية متكونة من جزئين أساسيين عادة ما يتم على أساسهما التحليل وهما الجزء العلوي للميزانية وعناصره ذات المدى الطويل والجزء السفلي وعناصره ذات المدى القصير وبالتالي فإن التعامل في جدول التمويل يخضع لنفس المنطق حيث يركز على نفس الأجزاء .

1- العناصر ذات المدى الطويل : والتي تشمل التغيرات في الموارد طويلة الأجل أو الثابتة أو التغيرات في استعمالات ذات المدى الطويل ومن الطبيعي أن أي زيادة في الخصوم تعبر عن مورد جديد وأي زيادة في الأصول تعبر عن استخدام جديد والعكس بالعكس .

- ورصيد الطرفين سوف يعطينا التغير في رأس المال العامل وذلك كمايلي :

التغير في رأس المال العامل = التغير في الموارد الدائمة - التغير في الاحتياجات الدائمة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص62

<sup>2</sup> - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص111

وتشمل الموارد الدائمة الجديدة على العناصر التالية :

موارد داخلية ( قدرة التمويل الذاتي ) : وتتكون من :

- قيمة الإهلاكات الخاصة بالقيم الثابتة ماعدا المصاريف التمهيدية .
- نتيجة المؤسسة ( مع استبعاد فائض التنازلات عن الاستثمارات ) .
- المؤونات ذات الطابع الإحتياطي

موارد خارجية : وتتكون من

- التنازلات عن الإستثمارات .
- ارتفاع في رأس مال المؤسسة .
- الزيادة المتحصل عليها في الديون الطويلة والمتوسطة المدى .
- حقوق الإستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل .
- مساعدات التجهيز .

أما الإستخدامات الدائمة فتتوزع إلى :

استخدامات دائمة : ( الحيازة على قيم ثابتة جديدة )

- الزيادة في المصاريف الإعدادية .
- الزيادة في الإستثمارات قيد الإنجاز .
- الحيازة في إستثمارات جديدة .
- الحيازة على حقوق استثمار جديدة .

استخدامات نهائية :

- توزيع النتائج .
- تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل .

2- العناصر ذات المدى القصير : والتي تتعلق بموارد واستعمالات استغلالية قصيرة وبالتالي فهي تؤثر في احتياجات رأس المال العامل والخزينة والملاحظ أن أي ارتفاع في مراكز الأصول المتداولة أو انخفاض في الديون قصيرة الأجل يؤدي إلى احتياجات الدورة والعكس يؤدي إلى رفع الموارد الدورية .

بحيث تتحصل على المعادلة :

احتياجات رأس المال = احتياجات الدورة - موارد الدورة<sup>1</sup>

وتحتوي على موارد الدورة الجديدة (تغير) على كل من العناصر التالية:<sup>2</sup>

- زيادة الديون قصيرة الأجل ( ما عدا السلفات المصرفية ) .
- انخفاض في قيمة المخزون .
- انخفاض في قيمة حسابات الزبائن .

أما الاستخدامات القصيرة تحتوي على :

- انخفاض حسابات الديون قصيرة الأجل ( ما عدا السلفات المصرفية ) .
- ارتفاع في قيمة المخزونات .
- ارتفاع في حسابات الزبائن .

أما فيما يخص التغيرات على مستوى الخزينة فهو كالآتي :

- زيادة الملفات المصرفية .
- نقصان القيم الجاهزة .
- نقصان السلفات المصرفية .
- زيادة القيم الجاهزة .

وبالتالي :

تغير الخزينة = تغير رأس المال العامل - تغير احتياجات رم<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 112

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق

<sup>3</sup> - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 113

الجدول رقم (1-4): التمويل

<p>الاستخدامات الثابتة للدورة</p> <p>المصاريف الاعدادية</p> <p>استثمارات مادية و معنوية</p> <p>تسديد ديون طويلة و متوسطة المدى</p> <p>العوائد</p>	<p>الموارد المالية للدورة</p> <p>طاقة التمويل الذاتي</p> <p>الموارد الاستثنائية</p> <p>موارد الاموال الخاصة</p> <p>موارد قروض طويلة و متوسطة المدى</p> <p>تسديد القروض</p>
<p>تغيير رأس المال العامل للسيولة</p> <p>التغير في المخزونات</p> <p>التغير في الحقوق و المتاحات</p> <p>التغير في ديون قصيرة المدى</p> <p>التغير في مؤونات تدني الاصول المتداولة</p>	
<p>C=A-B</p>	

المصدر: تودرت أكي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية و نقود، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007 ص104

المطلب الثالث : جدول تدفقات أموال الخزينة وجدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة.

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية وكذلك فعلت اللجنة

الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية . والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي :

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة،
- لصفقاتها الاستثمارية ،
- لصفقاتها التمويلية ،
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة .

1- جدول تدفقات الخزينة :

مفهوم جدول تدفقات أموال الخزينة :

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها , وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها . ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.<sup>1</sup>

أهمية جدول تدفقات أموال الخزينة:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين- منفردة أو مجمعة - الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة.<sup>2</sup>

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية،

وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.<sup>3</sup>

وهكذا، فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية:<sup>4</sup>

- من أين أتت النقدية خلال الفترة ؟
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة ؟،
- ما هو التغيير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

<sup>1</sup> - WILD Etta ,McGraw- hill, Financial statement analysis, USA, 2005.

<sup>2</sup> - فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 27

<sup>3</sup> - ريتشارد شرويدرو وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة . دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 287

<sup>4</sup> - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 345

### مكونات جدول تدفقات الخزينة :

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية<sup>1</sup>:

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال ( الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار في عمليات تسديد أموال من اجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل ( أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض ).

\*ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها .

وتتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة ( التسديدات ) مثل نفقات الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الحصول على قروض (لاستدانة)، الرفع في رأس المال، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة .

تغيرات الخزينة = تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل.<sup>2</sup>

### (2) - قائمة تغيرات الأموال الخاصة

وسوف يتم دراسة هذا المطلب وفق الطرق السابقة الذكر، أي بعرض مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة، أهمية هذه القائمة، المعلومات الدنيا الواجب توفرها حسب النظام المحاسبي المالي، وأخيرا كيفية إعداد هذه القائمة .

<sup>1</sup> - قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46 / 19، 25 مارس 2009، ص 26

<sup>2</sup> - Christian et Mireille ZAMBOTTO . Gestion financière , Paris : Dunod , 1999 , p65.

### مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة :

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997.<sup>1</sup> وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".<sup>2</sup>

### أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.<sup>3</sup>

### المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة :

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية .

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يلي:<sup>4</sup>

- النتيجة الصافية للسنة المالية،
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ..)،
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

<sup>1</sup> - فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23

<sup>2</sup> - القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص 26

<sup>3</sup> - فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23

<sup>4</sup> - مراد حمزة، رابحي أحمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص 37

### خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوما عاما له و دوره في تقييم أداء المؤسسة باعتباره من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، وبيننا أهدافه والخطوات المتبعة فيه بالاضافة إلى أهم تقنياته التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها وغاياتها كما تطرقنا إلى مجالاته و الأطراف المستعملة و المستفيدة منه، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة، جدول تغييرات الأموال الخاصة بالاضافة إلى جدول التمويل، وكل هذا من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الثاني .

و من خلال كل ما تعرضنا له أنفا استنتجنا أن التحليل المالي يلعب دورا هاما و بارزا في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب اتباعها و تقييم أداء المؤسسات و وضعها المالي من أجل اتخاذ القرارات اللازمة , كما أن للتحليل المالي استعمالات و مجالات كثيرة كالتخطيط و التحليل الائتماني ... الخ , وبالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها التحليل المالي في عملية اعداد الخطط المالية الا أنه يمكن الاستناد اليه في عمليات الرقابة المالية حيث يفيد في تقييم القرارات المالية التي سبق اتخاذها و استكشاف مجالات القوة و الضعف في المركز المالي بوجه عام.

## الفصل الثاني

أساليب التحليل المالي في  
تشخيص الوضعية المالية  
للمؤسسة :

تمهيد :

لم ينشر استعمال التحليل المالي باستعمال النسب انتشارا واضحا إلا بعد سنة 1930، ذلك على أنه كان معروفا قبل ذلك التاريخ بوقت طويل و يعود سبب هذا الانتشار الواسع للتحليل المالي بالنسب إلى انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المؤسسات ذات الملكية الجماعية الأمر الذي أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنتشرة وقراءة مؤشراتنا وتعريف جمهور المستثمرين لها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ولإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لابد من دراسة الأدوات والأساليب التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي والقيام بالرقابة المالية، حيث تعتبر الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، من أهم الوثائق التي يعتمد عليها المحلل المالي سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، حتى يتسنى له تحديد المؤشرات التي تساعد في تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، والخزينة، كما يتسنى له من خلال هذه الوثائق تحديد المؤشرات التي تساعد في تحليل النسب المالية وتنص هذه الأخيرة على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية بهدف إفضاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم من أجل تشخيص ومعرفة وضعية المؤسسة من الناحية المالية، و عليه قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عموميات حول النسب المالية .

المبحث الثاني : تحليل الشمولي بواسطة النسب .

المبحث الثالث : دراسة مؤشرات التوازن المالي .

المبحث الأول: النسب المالية كأدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية وأهميتها

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية . ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين الة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة . وقد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقييم الأداء في المشاريع الاقتصادية

\*أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين القوائم المالية، شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المشروع على سداد التزاماته في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية . إن استخدام النسب المالية تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب والغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة .

مفهوم النسب المالية<sup>1</sup>:

\*النسبة المالية تعني " نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة مالية ثانية . بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا " ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد أن تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية، وبخلافه نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول، مثل نسبة الأجور والرواتب إلى مجموعة الأصول الثابتة، فبموجب المعادلة السابقة نحصل على نسبة لكن ليس لها أي معنى أو استخدام، وعليه فإن اشتقاق النسب تتطلب معرفة جيدة من قبل المحلل حسب أغراض التحليل المالي .

\*وتعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين .

\*النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف (3) ولا شك في أن النسبة المالية أدوات معبرة في التحليل المالي وتتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهر بوضوح البيانات المالية المحددة شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح .

<sup>1</sup>- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص26

\* هذا ويمكننا القول أنه :

- لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسه مع نسب نموذجية للمؤسسة أو لفرع اقتصادي تنتمي المؤسسة .
- تكون النسبة صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة .
- يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعها ذات معني مهم .

لذا من واجب المحلل المالي أن يقوم باختيار المهمة منها مع العلم أن هذه النسب المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهدافها .

### أهمية النسب المالية

\* ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب، إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، و عن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة و المرء ودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة و الرقابة.<sup>1</sup>

\* تهتم غالبية المنشآت والإدارات المالية والمكاتب الاستشارية والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء والظروف المالية للمنشآت في وقت ما او من خلال سنة مالية ما . وتعود تلك الأهمية إلى ما يلي :<sup>2</sup>

- سهولة حساب النسب المالية لكونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية .
- توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.

كما أنها:<sup>3</sup>

- تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي .
- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة .
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمسيرين باتخاذ قرارات التسيير .
- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها .
- تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة .

<sup>1</sup> - Pierre Paucher , Op , Cit , P118 .

<sup>2</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص58

<sup>3</sup> - محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن 1997، ص37

المطلب الثاني: أسس وأهداف التحليل بالنسب المالية

أهداف النسب المالية :

يعتبر أسلوب التحليل المالي بالنسب وباستخدام القوائم المالية أكثر الأساليب شيوعاً واستخدامها في التحليل المالي ويهدف استخدامها إلى التالي:<sup>1</sup>

- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة، حيث أن المؤشرات المالية الناتجة عن التحليل المالي تكشف نواحي القوة و القصور في مركز المنشأة المالي، كما وان الاستعانة بها يمكن المنشأة من فحص انجازاتها السابقة، وبالتالي بيان مدى التزامها بالسياسات المالية .
- تخفيف الحجم الكبير من البيانات المالية إلى عدد قليل ومفيد من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح.

أسس التحليل المالي بواسطة النسب :

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب وتمثل هذه الأسس في:<sup>2</sup>

1. تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح :

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

2. تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل :

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى هدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل .

3. تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة :

تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لكن لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة .

<sup>1</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص58

<sup>2</sup> - هيثم محمد الزغي، مرجع سبق ذكره، ص228-230

4. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة :

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية .

5. اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل :

يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به .

6. تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية:

عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عنده تركيبها تتمثل في :

أ- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات .

ب- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية .

ت- يجب أن تتركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف اظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهمها .

7. تحديد المعنى الصحيح و التفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة

المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة إلا أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من استعمالها في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، ومن بين هذه القيود ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص، ص 119-120.

- يصعب في كثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أرقام متعددة تعمل في صناعات مختلفة، لصعوبة إجراء مقارنة بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة، لذلك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعاً في حالة المؤسسات الصغيرة، بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة المتعددة الأقسام .
- يؤثر التضخم سلباً على ميزانيات المؤسسة، فالقيم المسجلة غالباً ما تكون مختلفة عن القيم الفعلية، تبعاً لذلك تصبح بيانات القوائم المالية مشوهة بفعل التضخم يؤثر على تكاليف الاهتلاك وتكاليف المخزون، فإن هذا التأثير ينتقل إلى الأرباح وتبعاً لذلك فإن التحليل بالنسب المالية عبر الزمن أو من خلال المقارنة مع المؤسسات الأخرى قد يأتي بنتائج مضللة تعتمد على الحكم الشخصي أكثر من اعتمادها على الجوانب الموضوعية .
- يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على التحليل بالنسب خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية .
- قد يظهر للمؤسسة بعض النسب، التي تبدو جيدة، وبعض النسب التي تبدو ضعيفة، مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمؤسسة، ويرى البعض أنه يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد أثر الصافي للنسب وتأسيساً على التحليل الإحصائي بهذه النسب يمكن تصنيف المؤسسات تبعاً لدرجة احتمال تعرضها لمشاكل مالية بن معد فردي، ما يلي
- تؤثر القواعد والممارسات المحاسبية المتبعة على القوائم المالية بل قد تشوهها الأمر الذي يؤثر في مصداقية نتائج التحليل لهذه القوائم ومن أمثلة ذلك ما يلي :
- تعدد طرق تقييم المخزون ؛
- تعدد طرق حساب الاهتلاك.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بعدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية، ويعود ذلك إلى اقتصار التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية وبين بداية السنة المالية الجديدة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الرائد العلمية، 2002، ص105

المبحث الثاني: تحليل الشمولي في الميزانية المالية بواسطة النسب .

هناك مجموعة من النسب التي يرى المحللون الماليون أنها كافية والتي تضع المؤسسة أمام الأمر الواقع و تجعل الحكم على المؤسسة منطقي ودال دلالة قطعية على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و تتمثل هذه النسب في الآتي :

نسبة السيولة، نسبة النشاط، نسبة المرد ودية، نسب الهيكل المالي.

المطلب الأول: نسب السيولة.

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير و يتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات و تحصيل الذمم بالدرجة الأولى، و تحس بهذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصير الأجل، و مجموع التزاماتها القصيرة الأجل .

و يتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية، مثلا لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية .

للسيولة بعدان، يتمثل البعد الأول في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود، أما البعد الثاني فيتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل إلى نقود.<sup>1</sup>

1/ نسب السيولة العامة ( نسبة التداول ) :

- توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون قصيرة الأجل، و تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الديون قصيرة الأجل وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

و تسمى هذه النسبة كذلك بنسبة رأس المال العامل

و من المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة، كلما ارتفعت هذه النسبة و هذا ما تبينه الحالات التالية:<sup>3</sup>

\* فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي راس المال عامل سالب و هذا يغير الوضعية المالية السيئة للمؤسسة .

<sup>1</sup> - د/يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص93

<sup>2</sup> - حنفي علي، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص86

<sup>3</sup> - د/يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره ص94

\* إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني رأس المال معدوم أي وضعية مالية متوازنة و بالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالموجودات المتداولة .

\* إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي رأس المال عامل موجب .

إلا أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلفة للموجودات المتداولة وكذا استحقاق الديون القصيرة الأجل الأمر الذي تطلب وضع نسبة مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط لنسبة السيولة العامة .

### 2/ نسبة السيولة المخفضة " الاجلة":<sup>1</sup>

النسبة أكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة كما تعتبر مقياسا المقدره المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وتحسب العلاقة التالية :

نسبة السيولة المخفضة = الأصول المتداولة - المخزون الديون قصيرة الأجل

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسب باعتبارها تمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة و بالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى تتحول إلى نقدية، هذا يعني أن لو استطاعت المؤسسة بيع القيم الغير جاهزة بقيمتها، وتحصيل ذمتها لتمكثها تسديد التزاماتها ودون المساس بمخزونها السلعي .

و يجب أن تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة حيث حدد لها حد أدنى 0.3 و حد أقصى 0.5 و هو حد الضمان .

3/ نسبة السيولة الجاهزة : توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام النقدية المتاحة، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون.<sup>2</sup>

وتحسب نسبة السيولة الجاهزة وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة - القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

والوضعية المثالية لهذه النسبة هي أن تكون محصورة بين 0.2 و 0.3 وفق الحالات التالية :<sup>3</sup>

\* إذا كانت النسبة =1 : يعني هذا أن نقدية المؤسسة كافية لتسديد الديون قصيرة الأجل .

\* إذا كانت النسبة أكبر من 1 : هذا يعني أن نقدية المؤسسة كافية لتسديد الديون قصيرة الأجل، وهناك فائض عليها باستغلاله .

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 95

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004 ص 83

<sup>3</sup> - دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 86.

\* إذا كانت النسبة أصغر من 1: هذا يعني أن نقدية المؤسسة غير كافية لتسديد ديونها قصيرة الأجل .

أغلب المتعاملون الاقتصاديون لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على قدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد في الخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي أمثل).

### المطلب الثاني : نسب النشاط و المردودية و الهيكلية

#### 1- نسب النشاط<sup>1</sup>:

وهي تعرف بنسب التفسير وهي مكملة لنسب الهيكلية لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل وذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية فهي تستخدم هدف الوقوف على الكيفية التي تسيير بها الإدارة المالية الموارد المالية المتوفرة لديها .

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن فيما يلي أهم هذه النسب هي :

#### • معدل دوران مجموع الأصول :

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الاجابة على السؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات .

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال العامل المستثمر أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها .

<sup>1</sup> - طبرلويزة، سايفي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص 48

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول المتداولة .

• معدل دوران الأصول الثابتة :

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة كفاءة فاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال الأصول الثابتة}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يقيم بمقدار اقتصادي أمثل<sup>1</sup>.

معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال الأصول المتداولة}$$

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات<sup>2</sup>.

نسب دوران المخزون :

تهتم هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي تتحدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي يستغرق من أجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية و المؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية:

<sup>1</sup> - حمز محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبؤ بالفضل، مرجع سبق ذكره، ص 139

<sup>2</sup> - عاطف وليد أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 98

المؤسسات التجارية :

يوم مدة دوران البضائع = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة \* 360

المؤسسات الصناعية :

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون تكلفة شراء المواد الأولية \* 360

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون / تكلفة المنتجات التامة الصنع \* 360

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة :

عدد دورات البضائع = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون

عدد دورات المواد الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون

عدد دورات المنتج التام = تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون

نسبة دوران الحقوق :

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدة آجال تحصيل الحقوق

مدة دوران الحقوق = مجموع حقوق الزبائن ( الزبائن + أوراق القبض ) / رقم الأعمال بما فيه الرسوم

360 يوم

عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيه الرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن

نسبة دوران الموردين :

تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين

المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات :

لمؤسسات التجارية :

مدة دورات الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات البضائع \* 360

المؤسسات الصناعية :

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية \* 360

2- نسب المردودية :

أولا : مفهوم المردودية (الربحية)

تعرف المردودية على أنها ذلك العائد المحقق وراء توظيف الأموال و استثمارها و تقاس مردودية المؤسسة

بمدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها

والمردودية بصفة عامة هي نسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -د/ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص103

نقصد بالربحية العلاقة بين أرباح للمؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، أي تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وهناك ثلاث أنواع لنسب المردودية وهي كالآتي :

#### أ- المردودية الاقتصادية<sup>1</sup>:

وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة للممارسة نشاطها وتستخدم المقياس الفعلية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة فمن أجل أن تحافظ المؤسسة على بقائها في نشاط معين عليها أن تكون فعالية تقنيا بمعنى أن تكون كمية المدخلات أقل من كميات المخرجات وهذه النسبة توافق مع مفهوم تقني وهو الإنتاجية يشارك في تكوين المردودية الاقتصادية كل من العناصر التالية :

1- المردودية التجارية أو النشاط الاستغلالي خلال الدورة المالية المتمثلة في عمليات الإنتاج والبيع وما ينتج عنها من تكاليف (حسابات).

2- معدل دوران الموجودات له علاقة في التأثير مباشرة على المردودية الاقتصادية لأن الهدف من حسابها هو معرفة فعالية استخدام المؤسسة لمجموع موجوداتها بمعنى كلما ارتفع معدل دوران الموجودات كلما ساهم في زيادة المردودية العامة للمؤسسة والعكس صحيح أي :

المردودية الاقتصادية = (نتيجة الدورة خارج الرسم/رقم الأعمال) × (رقم الأعمال خارج الرسم /مجموع الموجودات).



وبهذا الشكل نحسب العلاقة التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

#### ب- المردودية المالية :

وهي المردودية من وجهة نظر الموارد المالية الخاصة بصاحب المؤسسة وتعتبر المردودية المالية بمثابة الأموال الخاصة على تحقيق الأرباح الصافية وتسمى أيضا في معدل العائد على حقوق الملكية وهي تقيس مقدار الأرباح المحققة من استخدام أموال والحصول على نسبة مرتفعة من المردودية المالية يزيد من اهتمام المستثمرين بأسهم الشركة بالإقبال عليها (أي شرائها)، وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 104-105

<sup>2</sup> - خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، بدون بلد نشر، 2009، ص 40

المردودية المالية - النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ج- المردودية الاستغلالية: (التجارية)

هي المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي العادي لمؤسسة والمعبر عنها بالنسبة للمبيعات كما تعرف أيضا أنها معدل الربحية حيث يوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي المبيعات مما تساعد ادارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الوحدة الواحدة، كما يمكن مقارنة هذه النسبة بنسبة مجمل الأرباح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في الرقابة على المبيعات وهي تحسب كالتالي:<sup>1</sup>

المردودية الاستغلالية (التجارية) = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم .

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، بل تسع إلى حد مقارنتها مع المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.<sup>2</sup>

3- نسب الهيكلية (التوازن المالي):

لكي تكون البنية للمؤسسة في حالة التوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وتمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة، وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي ويعاب عليها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني.<sup>3</sup>

وتوضح نسب الهيكلية (التوازن المالي) مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على مواردها الذاتية والأجنبية وبالتالي تحديد مدى قدرتها على سداد الديون.<sup>4</sup>

أ- نسبة التمويل الدائم

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، وتسمح هذه النسبة من إعطاء حكم على مستوى السيولة وملاءة المؤسسة، وتعطى هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - د/يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص104

<sup>2</sup> - أوجني برجهام، ميشيل إدرياردت، يرور علي ابراهيميرو، عبد ادلنعم بن ابراهيم العبد ادلنعم، عبد ادلرضي حامد حزام، دار ادلرديخ للنشر، ادلشبكة العربية السعودية، 287.ص. 2009

<sup>3</sup> - سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات (الاستثمار، التمويل، التحليل المالي)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص251.

<sup>4</sup> - جلال ابراهيم، التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009، ص170

<sup>5</sup> - مين السيد احمد لطفي، اعداد و عرض القوام المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص295.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

والوضعية المثالية لهذه النسبة هو أن تكون أكبر من الواحد ونلاحظ ثلاث حالات<sup>1</sup>:

- إذا كانت النسبة (أكبر من 1) : هذا يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة (أي وجود رأس مال عامل موجب، ووجود هامش أمان مالي يمكن للمؤسسة أن تغطي به بعض أو جزء أصولها المتداولة) .
- إذا كانت النسبة (النسبة = 1) : تعتبر حالة مثلى نادرة الحدوث وفيها تتساوى الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة.
- إذا كانت النسبة (أصغر من 1) : يعني هذا أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، يعني وجود رأس مال عامل سالب وعلى المؤسسة الاعتماد على مصادر تمويل دورية في تمويل أصولها الثابتة .

ب- نسبة التمويل الخاص (الذاتي) :

تبين هذه النسبة إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وتعطي وفق العلاقة التالية<sup>2</sup>:

نسبة التمويل الخاص - الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

والوضعية المثالية لهذه النسبة هو أن تكون أكبر من الواحد، فذلك يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية دون اللجوء إلى العالم الخارجي .

ج- نسبة تمويل الأصول المتداولة :

تبين هذه النسبة نسبة مساهمة رأس المال العامل الصافي في تغطية الأصول المتداولة وتعطى وفق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

نسبة تمويل الأصول المتداولة = رأس المال العامل المالي / الأصول المتداولة

والوضعية المثالية لهذه النسبة في أن تكون أقل من الواحد .

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي مرجع سبق ذكره، ص 87

<sup>2</sup> - عبد الحليم كراجه، علي ربابعة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 201

<sup>3</sup> - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009، ص 362 .

د- نسبة الاستقلالية المالية (التبعية المالية) :

تعبر هذه النسبة عن مدى تبعية المؤسسة للعالم الخارجي (مصادر تمويل خارجية)، والوضعية المثالية لهذه النسبة هي أن تكون أكو أو تساوي الواحد، وتعطى بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون (ديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل) و نميز الحالات التالية:<sup>2</sup>

- إذا كانت النسبة أكبر أو تساوي 1 : فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر وهذا يتيح للمؤسسة القدرة على الاقتراض والتسديد وبالتالي نقول أن المؤسسة مستقلة ماليا ومتوازنة.
- إذا كانت النسبة أصغر أو يساوي 1 : فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي الديون أو أقل ومعناه أن المؤسسة مشبعة بالديون وهذا لا يمكنها الاقتراض إلا بضمانات، ومنه نقول أن المؤسسة تابعة ماليا .
- إذا كانت النسبة = 1 : فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي الديون وبالتالي فالمؤسسة مستقلة ماليا .

هـ- نسبة المديونية الإجمالية :

تسمح هذه النسبة بمعرفة الخطر الذي قد يتعرض له دائنو المؤسسة بصفة عامة، وتبين هذه النسبة قسط المديونية الإجمالية في هيكل الخصوم وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة المديونية الإجمالية} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم}$$

والوضعية المثالية لهذه النسبة أن تكون أقل من 0.5

هناك نسب هيكلية أخرى يمكن ادراجها في مايلي :

تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيراً عن كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في:<sup>4</sup>

أ- نسبة هيكلية الأصول : يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية و تحسب وفق العلاقة التالية :

<sup>1</sup> - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 296  
<sup>2</sup> - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 81.  
<sup>3</sup> - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 469.  
<sup>4</sup> - جمال الدين المرسي و اخرون، مرجع سبق ذكره ص 126.

نسب هيكله الأصول = إجمالي الاستغلال + القيم الجاهزة + القيم الغير الجاهزة / مجموع الاصول

تسمح هذه النسبة من قياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبحتماشى مع الهيكله المثلى.

ب- نسبة هيكله الخصوم : تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة هيكله الخصوم = الأموال الخاصة + د ط الأجل + د ق الأجل / المجموع الخصوم

ج- نسبة المديونية : تحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة المديونية = مجموع الديون / الأموال الخاصة

نسبة هيكله الأموال الخاصة : تحسب وفق القانون التالي د:

نسبة هيكله الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

#### المطلب الثالث : مؤشرات الربحية .

تحتم سياسة التمويل السليمة للمؤسسة ضرورة الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، وكذلك مراعاة القدرة عند التوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي، ويرتبط التمويل الخارجي مع التمويل الداخلي بعدد من العناصر وهي التي تضع هذا التوسع في التمويل الخارجي ومن هذه العناصر:

- مقارنة العائد بالفوائد ؛

- المقدرة على السداد .

واضح انه من الضروري تغطية الفوائد بالعائد . كذلك فان السيولة مؤشر هام لبقاء المؤسسة واستمراريتها، وسمعتها ومقدرتها على الإقراض والتوسع ومن جهة نظر المقرض يكون تحقيق المؤسسة لأرباح تغطي فوائد القروض ومؤشر نجاحها من ناحية ومؤشر الاحتمال مقدرتها على سداد الالتزامات من ناحية أخرى .

#### 1- مؤشرات ربحية المبيعات<sup>1</sup>:

يعد صافي الربح من المقياس العام لنجاح المؤسسة وكفاءة إدارتها ومن هنا كان من المهم تحليل قائمة الدخل لمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمؤسسة وذلك لا يمكن الوقوف عليه من تحليل المركز المالي كما أن تحليل قائمة الدخل بهم في التحليل طويل الأجل في أعمال المؤسسة ذلك أن قائمة الدخل تعد تقريراً عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض على التوالي نحو مستقبل المؤسسة و يبدأ تحليل

<sup>1</sup> - محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

قائمة الدخل باستخراج النسب المئوية لكل بند من البنود القائمة إلى صافي المبيعات وتفيد هذه النسب في استخدام المؤشرات المالية لتحليل نتائج الأعمال و تعطي النسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعات أو من الأصول المتاحة لها . وعلى ذلك إذا ما أردنا استخدام رقم الربح كمؤشر لقياس الجوانب المختلفة من نشاط المؤسسة لتقييم أدائها في شتى المجالات فان علينا استخراج عدد من المؤشرات تحتم كل مجموعة منها بربط رقم الربح بالمبيعات وهذه المؤشرات مجتمعة تعطي البنك مؤشر جيد للتحكم في قدرة المؤسسة على النمو وحالة اليسر المالي والقدرة على سداد الدين ونستعرض في ما يلي هذه المؤشرات :

نسبة التشغيل = إجمالي أرباح التشغيل / صافي المبيعات .

تمثل هذه العلاقة بين مجمل الربح الذي يمثل نتيجة الناشطين الأساسيين في المؤسسة وهما نشاطي الإنتاج و المتاجرة و صافي المبيعات التي تمت خلال الفترة المحاسبية ويعبر عادة عن هذه العلاقة في شكل نسبة مئوية .

نسبة صافي أرباح التشغيل = ربح من النشاط الجاري صافي المبيعات .

و تصور هذه العلاقة بين الربح العادي أي الربح الناتج من النشاط التجاري للمؤسسة و صافي المبيعات الذي يمثل مصادر الإيراد الأساسي أن لم يكن الوحيد للنشاط الجاري و من الواضح أن رقم الربح العادي المستخدم في هذه النسبية أكثر تعبيراً عن نشاط المؤسسة العادي لأنه يضم نتيجة أنشطة المؤسسات الثلاث الإنتاجية و التسويقية و الإدارية .

غير أنه يجب التنبيه إلى أن استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين الشركات المختلفة المثيلة اقل دقة من استخدام نسبة مجمل الربح نظراً لتأثر نسبة الربح العادي لمجموعة المصروفات الإدارية ، التمويلية والعمومية التي تختلف بالطبع من شركة الأخرى أي أن هذه النسبة تعتبر مكملية للنسبة السابقة ولكنها لا تقتصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات بل تمت اهتمامها لكي تشمل كل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها وهي أيضاً تبين مدى انخفاض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة خسائر .

نسبة صافي العائد إلى المبيعات = صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات .

تعبر عن العلاقة بين صافي الربح النهائي للمؤسسة بعد الأخذ بعين الاعتبار الضريبية وكافة الإيرادات أو الأرباح غير العادية وكذلك المسروفات والخسائر غير العادية للمؤسسة .

2. مؤشرات التغطية :

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد أعبائها المالية الثابتة ومن أمثلتها فوائد الديون والإيجارات المستحقة واحتياجات سداد القروض وهذه النسب تعد مؤشرا للمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ومن ثم تعد ذات أهمية خاصة للمقرضين ونستعرض فيما يلي أهم المؤشرات :

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة .

يترتب على استخدام المديونية تحمل المؤسسة لأعباء ثابتة ممثلة بالفوائد وعليه فان المؤسسة تهتم بمعرفة عدد المرات التي تستطيع فيها الإدارة تغطية هذه التكاليف من أرباحها المتحققة وهو ما يتحقق من معرفة نسبة تغطية الفوائد وذلك بقسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على الفائدة<sup>1</sup>

القدرة على سداد الديون طويلة الأجل = ( التدفقات النقدية المتولدة من العمليات - توزيعات الأرباح ) / ( الالتزامات الجارية من القروض طويلة الأجل )<sup>2</sup>.

يوضح هذا المعدل مقدار الجزء من التدفقات النقدية المولدة من العمليات المطلوبة لسداد قسم الديون طويلة الأجل والفوائد المستحقة خلال السنة القادمة وكلما انخفض هذا المعدل انخفضت قدرة المؤسسة على خدمة دينها في المستقبل وإذا انخفض هذا المعدل عن ( 1 ) فهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على توليد نقدية من العمليات تكفي لسداد قسط القروض طويلة الأجل والفوائد المستحقة عليه .

3- العائد على الأصول :

يمكن قياس ربحية المؤسسة من وجهة نظر المستثمر وذلك بربط الربح المتحقق ومجموعة الأموال التي وضعت في يد إدارة المؤسسة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة على أساس أن إدارة المؤسسة يجب أن تسعى لاستغلال الأصول الموجودة تحت تصرفها، وبفرض أن الربح هو مقياس كفاءة الاستغلال أو الاستثمار يمكن أن يطلق على هذه المؤشرات العائد على الاستثمار ونورد فيما يلي أهم هذه المؤشرات :

• العائد الإجمالي على الأصول :

يستخرج هذا المؤشر بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول وفي هذا المؤشر قيمة الأصول طوال السنة فهي تتغير من يوم لآخر نتيجة للحركة المستمرة فيها , لذلك يقترح بعض الأساتذة في التحليل المالي استخدام متوسط الأصول بدلا من إجمالي الأصول .

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص172.

<sup>2</sup> - محمد السعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص167.

العائد على متوسط الأصول :

تعتبر هذه النسبة أكثر اتساقا من النسبة السابقة في قياس العائد على الاستثمار لأن البسط والمقام في هذه النسبة يعكس إلى حد كبير الموقف عن عام كامل وتفيد هذه النسبة في قياس كفاءة الإدارة في استثمار الأصول التي في حوزة المؤسسة ويفيد التطور في هذه النسبة من سنة لأخرى في قياس هذه الكفاءة .

إذ أن اتجاه هذه النسبة إلى الارتفاع إذا لم يكن مصحوبا بارتفاع الإيرادات غير العادية مؤشرا على ازدياد كفاءة الإدارة في الاستثمار والعكس صحيح

كذلك من المفيد استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين المؤسسات المختلفة للتعرف على أسباب اختلاف العائد على الاستثمار من مؤسسة لأخرى وتؤدي هذه المقارنات لتحديد نقاط الضعف في سياسة الإدارة الاستثمارية ويستخرج هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

العائد على متوسط الأصول = صافي الربح / متوسط مجموع الأصول .

4. مؤشر العائد على حق الملكية :

بما أن حق الملكية عرضة للتغير من سنة لأخرى خصوصا الاحتياطات، فإنه يفضل متوسط حق الملكية لكي يكون مؤشر أكثر دقة وتعبيرا عن الواقع ويحسب مؤشر العائد على حق الملكية وفق العلاقة التالية :

مؤشر العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد السعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص168.

المبحث الثالث : دراسة مؤشرات التوازن المالي.

دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة

ن مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي و في نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي ستحقق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي يستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا

وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية ::

المطلب الأول: رأس المال العامل

إن كل من عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل تختلف في المدة والقيمة، فيمكن أن تكون الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة زمنية أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المتداولة، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها، وهذه الحالة تجعل المؤسسة في حالة صعوبة اتجاه دائنها، لذا فان حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، ولكن المشكل الآخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم في مدته المؤسسة وبالتالي يؤثر على التوازن المالي لها، ومن أجل تفادي ذلك يجب أن يكون لدى المؤسسة رأس مال عامل موجب.

1- مفهوم رأس المال العامل :

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات او ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي<sup>1</sup>.

2- حالات رأس المال العامل :<sup>2</sup>

أ- الحالة الأولى : رأس المال العامل موجب : كلما امتلكت المؤسسة رأس مال عامل خاص، وكلما كبر مبلغه ازدادت و تدعمت استقلاليتها اتجاه الدائنين و المقرضين على المدينين سواء الديون الطويلة أو المتوسطة و تتجسد هذه الاستقلالية خاصة في حركة رسم السياسات للمؤسسة .

<sup>1</sup> - PATRICK PIGET , La gestion financière , Edition Economica , 1998 , p89 .

<sup>2</sup> - د/يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص86.

ب - الحالة الثانية : رأس المال العامل معدوم : رأس مال عامل معدوم يعني أن المؤسسة لم تتمكن من توفير إلا ما هو ضروري لتمويل جهازها الانتاجي وكل استثمار جديد من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى رأس المال العامل السالب.

ج - الحالة الثالثة : رأس المال العامل سالب : دلالة على اختلال في التوازن المالي أي أن المؤسسة لم تتمكن من تجميع الموارد المالية الكافية للمدى الطويل،

وفي هذه الحالة المؤسسة مضطرة لطلب مكثف للقروض القصيرة الأجل لاعادة تدوير الجهاز الإنتاجي.

- انواع رأس المال العامل وطرق حسابه3

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي<sup>1</sup>:

أ- رأس المال العامل الصافي

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الذاتية المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

طريقة اعلى الميزانية\*:

وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

طريقة أسفل الميزانية\*:

وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل .

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل .

ب- رأس المال العامل الخاص :

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

<sup>1</sup>- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص46-47.

وبتعويض الأموال الخاصة ب ( الخصوم - مجموع الديون ) والأصول الثابتة ب ( الأصول - الأصول المتداولة ) نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية .

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة - مجموع الديون

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة .

ج - رأس المال العامل الأجنبي :

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة .

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

د - رأس المال العامل الإجمالي :

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة .

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

او

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

ومن العلاقة السابقة :

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

= رأس المال العامل الإجمالي - الديون القصيرة الأجل

وبالتالي فان:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون القصيرة الأجل.

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني التالي:

#### 4- الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه<sup>1</sup>. وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:<sup>2</sup>

##### أ- رأس المال العامل الصافي موجب:

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

##### ب- رأس المال العامل الصافي معدوم :

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

##### ج - رأس المال العامل الصافي سالب :

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

#### 5- العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي :

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل وهي:<sup>3</sup>

##### \* طبيعة الإنتاج :

كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

<sup>1</sup> - JEAN LUK BOULOT , L'analyse financière , Edition : Publi Unior , 1982 , P. 65 .

<sup>2</sup> - الياش بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

<sup>3</sup> - منيرشاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص - ص 115 - 116 .

\* طبيعة المواد الأولية المستعملة :

إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإنه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينه، أما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها .

\* طبيعة العملية التسويقية :

كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس مال عامل قليلة، والعكس صحيح .

\* طبيعة الائتمان والتحصيل : فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل، والعكس صحيح .

6- التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقص، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية .

يمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية:<sup>1</sup>

أ- أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي:

- النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال،
- تسديد الديون الطويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات ؛
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة ؛
- الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

ب - أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي :

- الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة للأسباب التالية:

- زيادة رأس المال ؛
- الحصول على ديون طويلة الأجل ؛
- تكوين الاحتياطات ؛
- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع ؛
- الأرباح المحققة و غير الموزعة.

<sup>1</sup> - منيرشاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص-ص 116 - 117.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات التي تحدث في مركز الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل لا تؤثر في حجم رأس المال العامل الصافي، لأن أي ارتفاع يحدث في الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في الديون القصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال بيع المخزونات يؤدي إلى انخفاض في الأصول المتداولة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع في مركز العملاء بنفس القيمة إذا كان البيع بالأجل، أما إذا كانت عملية البيع نقدا فيحدث ارتفاع في الصندوق، وبالتالي هذه العملية لا تؤثر في حجم رأس المال العامل.

### المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العامل

من أجل تقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكله مالية جيدة أو ملائمة، وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل .

#### مفهوم احتياجات رأس المال العامل:1-

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية<sup>1</sup> . فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا . فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام،

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - القروض المصرفية) .

ومن خلال الشكل البياني التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الاحتياج

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين احتياجات و موارد الدورة، فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة

<sup>1</sup> . - GEUDI NORBERT , Finance d'entreprise les règles du jeu , Edition : Organisation , 1997 , p121 .

بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

#### تغيرات احتياجات رأس المال العامل

##### أ- تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة :

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في <sup>1</sup>:

- ارتفاع سرعة دوران العملاء ؛

- انخفاض سرعة دوران الموردين.

##### ب- تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة :

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.<sup>2</sup>

#### المطلب الثالث : الخزينة

##### تعريف الخزينة :

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.<sup>3</sup>

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينتها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، و اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها .

<sup>1</sup> - PIERRE CONSO , FAROUK HEMICI , Gestion financière de l'entreprise , 9ème Edition , Paris : Dunod , 1999 , p243 .

<sup>2</sup> - Ibid , p243 .

<sup>3</sup> - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص51.

تحسب الخزينة بإحدى الملاقين التاليين:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

مفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافاً إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

### 2- الحالات الممكنة للخزينة :

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي

#### الحالة الأولى : الخزينة الصفرية•

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حلت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

#### الحالة الثانية : الخزينة الموجبة•

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

#### الحالة الثالثة : الخزينة السالبة•

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

### 3- حالات العجز في الخزينة :

بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة، نحاول فيما يلي سرد الحالات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة وهي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 89-92.

أ- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة:

يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.

يتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات، أو الحصول على قرض طويل الأجل، وهذا من أجل تصحيح مسار رأس المال العامل.

ب - حالة نمو سريع غير متحكم فيه:

تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من إمكانياتها المالية الحالية، وهذا ما يؤدي إلى تضخم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة.

يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة وذلك بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية على حصة سوقية تتناسب والإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

ج - حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال:

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، ويظهر ذلك من خلال تباطؤ شديد في معدل دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء، قبول آجال طويلة للموردين. هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، وبالتالي يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات والعلاقة الدائنة مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

د - حالة الخسائر المتراكمة:

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يليب احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي

في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، وذلك على مستويين<sup>1</sup>:

مستوى داخلي: وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، وذلك دون التأثير على قيود الجودة والتنوعية.

مستوى خارجي: وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية، وجلب أكبر عدد من العملاء.

#### هـ - حالة تدهور في النشاط :

في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

#### و - حالة إفلاس عميل مهم:

إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات زبون واحد، فإن أي تغيير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة. سيتم توضيح هاتين الحالتين من خلال

إن كلتا الحالتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية

الاستراتيجية للمؤسسة عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وذلك في حال قابلية الوضع التصحيح، أما الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب أو تغيير النشاط.

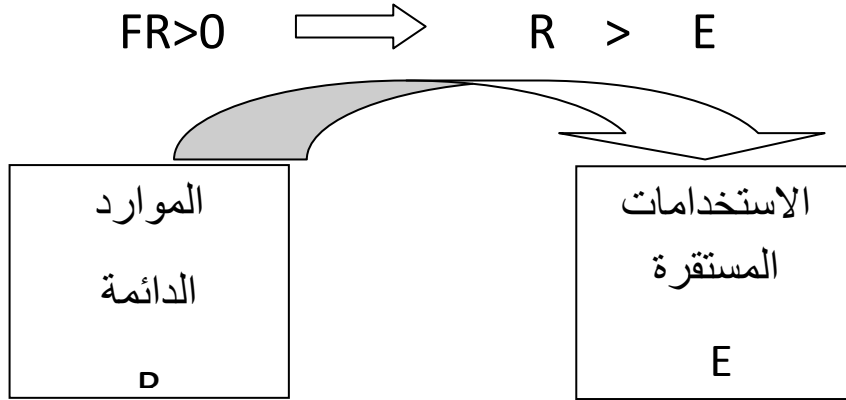
#### شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية<sup>2</sup>:

الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

<sup>1</sup> - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

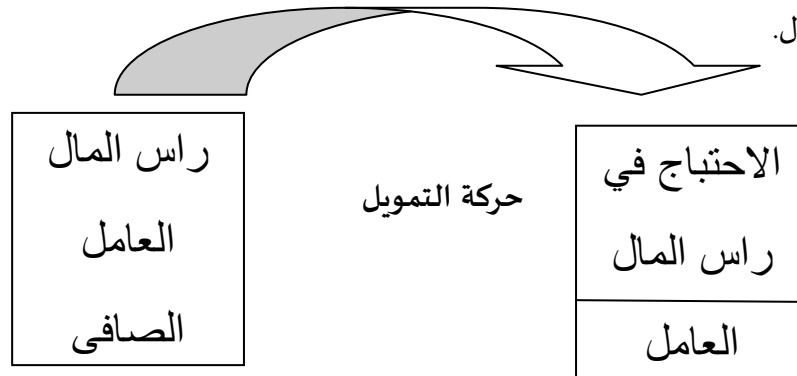
<sup>2</sup> - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.



الشرط الثاني : يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن

$$FR > BFR$$

إذ لا يكفي ان يكون رأس المال العامل موجب بل يجب، أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.



الشرط الثالث : خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات .

$$E > R \quad 0 < T$$

استخدامات

حركة التمويل موارد الخزينة

الخبزينة RE الخبزينة . T 5.4

الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن

كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة . ومن أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام باحد الإجراءات التاليين أو كليهما<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - CLARAN WARCH, OP. Cit, p95.

- الرفع من رأس المال العامل ؛
- التخفيض من احتياجات رأس المال العامل.

#### أ)- الرفع من رأس المال العامل

يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها :

- الرفع في الأموال الخاصة : كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.
- التنازل عن بعض الاستثمارات : إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل .
- الرفع في مخصصات الاهتلاكات و المؤونات : إن الرفع في مخصصات الاهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.
- الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل : يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل .

#### ب- تخفيض احتياجات رأس المال العامل

من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية ك

- التخفيض من كمية المخزونات : وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة .
- التخفيض من الحقوق : تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجلها .
- الرفع من ديون الموردين : يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتهما إلى سيولة .

## خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أنه لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة من شأنها تحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي قد تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على المعطيات المالية الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج. وإن دراسة التوازنات المالية حدف أساسا للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات العسر المالي، وذلك من خلال توفير هامش أمان والمتمثل في رأس المال العامل والذي بدوره يوجه لتغطية احتياجات دورة الاستغلال والفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة التي يتم الانطلاق منها لمعالجة الاختلالات المالية. كما يمكن أن يستعين المحلل المالي بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة تبين مستوى الأداء المالي للمؤسسة استقلاليتها المالية مقارنة بنسب القطاع الذي تنشط فيه ووضعها التنافسي مع المؤسسات الأخرى.

## الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة سوناپراك  
فرع فصل و تمبيع غاز البترول.

تمهيد :

لقد تعرضنا في الجانب النظري إلى الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي، وذلك بعد أن تعرفنا على ماهيته وأهميته في المؤسسات الاقتصادية، وباعتبار أن التحليل المالي يحظى باهتمام الجميع لكشف الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة ومكامن الضعف، وبالتالي يجعل مسيري هذه المؤسسات ملمين بالجوانب المالية كفوئين في اتخاذ القرارات باستنادهم إلى نتائج المتحصل عليها، وسنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع وذلك من خلالها أن نطبق بعض هذه الأدوات والمؤشرات التي تطرقنا إليها سابقا على مؤسسة سوناطراك وبالتحديد في مركب GL2 / 2 للتعرف على دور التحليل المالي عن قرب و استنتاج التأثير الحقيقي له على المؤسسة ومدى فهم وإدراك المؤسسة لأهميته .

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي :

المبحث الاول : التعريف بمؤسسة سوناطراك .

المبحث الثاني : تقديم عام لفرع غاز النفط المميع .

المبحث الثالث : تحليل ومعالجة الوضعية المالية لمركب تمييع الغاز الطبيعي .

GL2/Z لثلاث سنوات متتالية 2012-2013-2014

المبحث الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة " سوناطراك " .

بعد أن استقلت الجزائر أصبح الهدف الوحيد والأساسي هو البحث عن إنشاء قاعدة اقتصادية متينة، لذلك كان لابد من التحرر من التبعية التي خلفها المستعمر وأن تسيطر الجزائر على اقتصادها وتوجهه لخدماتها وخصوصا الصناعات الثقيلة والتي كان أهمها صناعة المحروقات على الوجه الأمثل لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول : نشأة مؤسسة سوناطراك وتعريفها

أولا : نشأة مؤسسة سوناطراك

تعتبر سوناطراك من أول المؤسسات التي أنشأتها الجزائر بعد الاستقلال حيث كان لابد من استرجاع السيادة الكاملة على المحروقات، لذا كان لابد عليها أن تزود بأداة اقتصادية وعملية قادرة أن تحل محل الشركات الأجنبية في ميدان استغلال الاحتياطات البترولية والغازية في بلادنا، وقد مرت هذه المرحلة بعدة مراحل هي :

1-المرحلة الأولى :

أنشأت شركة سوناطراك بمرسوم رئاسي رقم 63491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963، كانت تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعة البتروكيمياوية، والنشاط الذي أحيطت به هذه المؤسسة كان اختيارا نابعا من الإدارة في جعل سوناطراك الإدارة المميزة لصناعة المحروقات، ولكن المرسوم المنشئ لم يعهد لها بمهمة النقل والتسويق التي كانت تحت السيطرة الأجنبية، فقد كانت المهمة التي أوكلت لها هي تسيير خط أنابيب البترول والذي يربط بين مركز التخزين وحوض الحمراء وميناء أرزيو والذي يعتبر أول إنجاز صناعي حققته الجزائر وسوناطراك طبعا وأول قناة لنقل البترول ملك لها 100% يصل طولها حوالي 805 كلم .

وابتداء من سنة 1966 وسعت صلاحياتها لتشمل كافة نشاطات قطاع المحروقات بفضل المرسوم رقم 66-296 الصادر في 22 سبتمبر 1966 وفي هذا الإطار كانت تقوم بما يلي :

- تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها.
- معالجة وتمويل المحروقات.
- إنشاء وامتلاك منشآت ومصانع المعالجة الصناعية للمحروقات ولاسيما تسويق وتشجيع الصناعة البتروكيمياوية والمواد المشتقة، سواء داخل الوطن أو خارجه، آخذين بعين الاعتبار الالتزامات التي بحيازة بعض الشركات الأجنبية .

## 2- المرحلة الثانية : مرحلة التأميم

عرفت سوناطراك تطورا هائلا في كافة ميادين هذا القطاع بدءا من التنقيب عن المحروقات حتى عملية تسويقها مروراً بالبحث والإنتاج، النقل والتصفية البتروكيمياوية والتمويل، غير أن أهمية سوناطراك لم تتأكد ولم تتغير إلا بتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، ومنذ ذلك التاريخ وسوناطراك تعمل على تعزيز عملية الاسترجاع الكامل للثروات البترولية والغازية والتحكم في التكنولوجيا الخاصة بهذا القطاع، لتسد الحاجات الطاقوية المحلية .

وإلى يومنا هذا عرفت سوناطراك نشاطات مكثفة في البحث والتنقيب وتطوير أجهزة ووسائل الاستغلال في الإنتاج والنقل والتسويق وبناء المصانع لتكرير الخام والتمميع والمعالجة .

بعد التأميمات أصبحت تملك وتلقى 51% على الأقل من فوائدها

الشركات الأجنبية من البترول والغاز، وبالتالي أصبحت قادرة على القيام بمهمتها في الرفع من قيمة المحروقات الوطنية إلى أكبر درجة ممكنة .

### تعريف شركة سوناطراك :

سوناطراك المؤسسة الوطنية لنقل و تحويل و تسويق المحروقات S.O.N.A.T.R.A.S.H

( Société nationale de transports et commercialisation des hydrocarbures sonatrach )

تسمى سوناطراك بالشركة الوطنية للبحث و الانتاج، النقل و تحويل المحروقات و تسويقها

شركة SO/ Société

وطنية NA/ Nationale

نقل RTA/ Transport

تسويق C/ Commercialisation

المحروقات H/ Hydrocarbure

هي شركة عمومية جزائرية و مؤسسة وطنية و بترولية توظف أكثر من 120000 موظف إذ تعد شركة سوناطراك شركة نقل و تسويق المحروقات و هذا منذ تأسيسها سنة 1963 حيث تعتبر المورد الرئيسي لإنعاش الاقتصاد الوطني و جلب العملة الصعبة هذا إذ كان نشاطها يتركز أساسا على نقل و تسويق المحروقات و منه استغلال الموارد البترولية في الجزائر .

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لمؤسسة سوناطراك فرع فصل وتمييع غاز البترول

يقدر رأس مالها بحوالي 145 مليار دينار جزائري موزعة على 245 سهم كل سهم مقدر ب 1 مليون دينار جزائري وهو غير قابل للتصرف بعدما كانت المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك برأس مال يقدر ب 40 مليون دينار جزائري ملك الدولة عند نشأتها:

ومنه تعتبر هذه الشركة الدعامة الأساسية و العمود الفقري للإقتصاد الوطني كونها المؤسسة التي تملك أكبر حصة في التقدير كما أنها تعتبر من أهم شركات النفط في العالم .

تعتبر مؤسسة سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر وأفريقيا، وهي تشارك في التنقيب، الانتاج والنقل عبر الأنايب، تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها. معتمدة عن استراتيجية التوزيع، تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقة الجديدة والمتجددة، تحلية مياه البحر، كذلك البحث واستغلال الطاقة المنجمة.

يهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية، تنشيط سوناطراك في الجزائر وعدة بلدان العالم: افريقيا (مالي، النيجر، مصر) في اوروبا (اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى)، في امريكا اللاتينية (البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الامريكية.

برقم اعمال يقارب 1.56 مليار دولار محقق خلال سنة 2010.

تحتل المرتبة الأولى في افريقيا، الثاني عشر في العالم، هي رابع مصدر للغاز الطبيعي المميع وثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع وخامس مصدر للغاز الطبيعي. اول شركة افريقية.

رابع عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياط).

سادس شركة عالمية فيما يخص الغاز الطبيعي (احتياط وانتاج).

خامس وعشرون شركة عالمية من حيث عدد الموظفين.

خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي.

رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع.

ثالث مصدر عالمي لغاز البترول.

ولقد حددت أهدافها على أساس أن تكون أداة الدولة الفعالة للإستثمارات في ميدان المحروقات .

وكانت هذه الأهداف كالاتي :

تهدف الشركة حسب المرسوم الرئاسي رقم 48-98 المؤرخ في 11 فيفري 1998 في المادة السابعة سواء في الجزائر أو خارجها إلى :

- التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- تطوير شبكات نقل المحروقات، تخزينها، شحنها وتسييرها.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وتقويم المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- تسويق المحروقات.
- إنماء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر، أو خارجها مع شركة جزائرية أو أجنبية.
- الحيازة على حقبة أسهم، الاشتراك في رأس المال على كل القيم المنقولة في شركة موجودة سيتم إنشاؤها في الخارج أو في الجزائر.
- تموين البلاد بالمحروقات على الأمامين المتوسط والبعيد.
- دراسة كل المصادر الأخرى للطاقة وترقيتها وتقويمها .
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن يترتب منه فائدة لسوناطراك .

المطلب الثاني: أنشطة ومهام مؤسسة سوناطراك

أنشطة شركة سوناطراك :

سوناطراك هي مؤسسة عالمية بمجال أنشطتها، صناعة بترولية وغازية و من أهم أنشطتها هي :

- نشاط الصناعة البترولية الأفقية : التنقيب و الإنتاج Amont.

- نشاط النقل : يتمثل في نقل المحروقات عبر القنوات Transport.

- نشاط الصناعة البترولية التحتية : وهي آخر نشاطات المؤسسة متمثلة في التمييع و LRP التكرير و البتروكيميائي .

المهام الإستراتيجية لمؤسسة سوناطراك:

تسعى مؤسسة سوناطراك لتوجيه نشاطها صوب مهام إستراتيجية أهمها :

- التنقيب والاستكشاف : تعتبر هذه المهمة من أهم المراحل في الصناعة البترولية حيث شهدت أول أشغال التنقيب سنة 1980 بحوض الشلف و ذلك بالجوء إلى عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية لضخامة المشروع.

- الإنتاج : تعتبر هذه العملية كمرحلة موالية لعملية التنقيب والاستكشاف فعملية إنتاج الغاز وكذا إنتاج البترول انطلقت سنة 1985 حيث عرفت تطورا هاما خاصة بعد الشراكة الأجنبية .
- النقل عن طريق الأنابيب : تهدف إلى ربط حقول و مراكز الإنتاج بمصانع التحويل و التوزيع المحلية والأجنبية و هو نشاط يتم بالاستعانة بشركات أجنبية كشركة " برتيش بريتييوم " .
- تمييع الغاز الطبيعي : تملك سوناطراك حاليا أربع مراكز أو مركبات للتمييع إذ تملك خبرة معتبرة في الصناعات الغازية ويظهر ذلك باحتلالها المرتبة الرابعة في سلم أكبر الشركات الممولة للغاز في العالم .
- التسويق : بعد تأميم مؤسسات التوزيع في 1980 تحملت سوناطراك عملية توزيع المنتجات النفطية ومضاعفة نقاط البيع لرفع صادراتها في الأسواق العالمية .

#### فروع تمييع الغاز والبترول:-

يحتوي فرع المصب ( تمييع الغاز و المحروقات ) على 4 وحدات تمييع الغاز الطبيعي تقع 3 بارزيو وواحدة بسكيكدة على بعد 450 كم من الجزائر العاصمة بالإضافة إلى وجود وحدة هي كالتالي :

- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/Z يقع ببطيوة (وهران)
- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z يقع ببطيوة (وهران)
- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL4 /Z يقع ببطيوة (وهران)
- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1 / Z يقع بسكيكدة

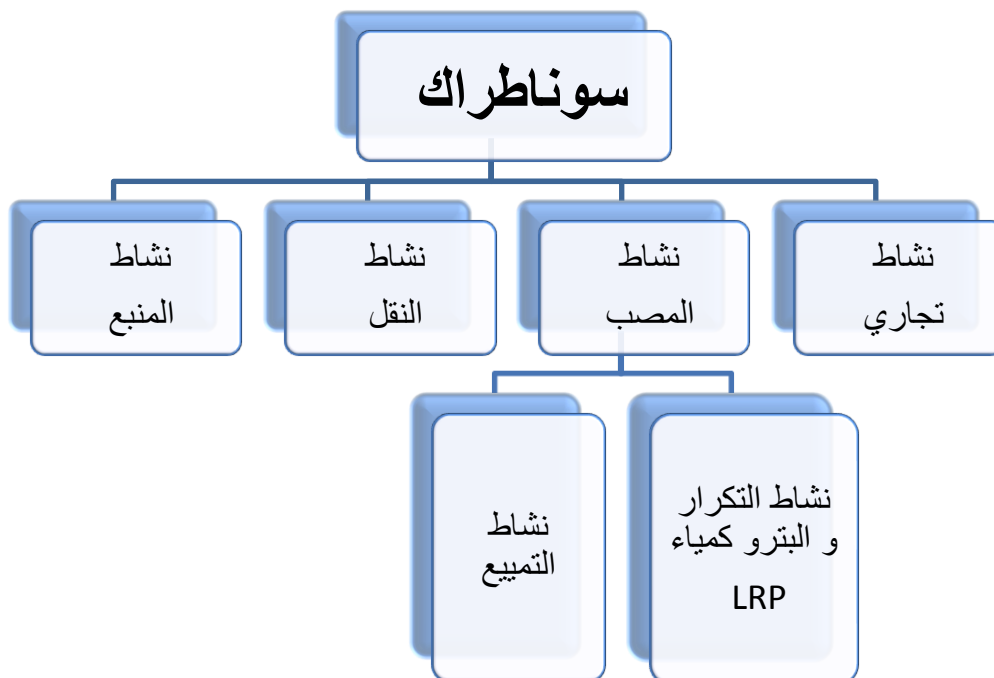
كما أنها تشمل وحدتين لتكرير البترول GPL

كالتالي :

- يقع في مرسى الحجاج GP1/Z
- يقع في ارزيو GP2/Z

المطلب الثالث: التنظيم العام لمجمع سوناطراك

الشكل (III-3): مخطط مؤسسة سوناطراك



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

## المبحث الثاني: تعريف مركب GP1/Z

### المطلب الاول: مفهوم و مراحل تطور المركب GP1/Z

هو واحد من ستة مجموعات تمييع الغاز الانتماء لعمليات (المصب) من الشركة الوطنية سوناطراك.

وهي تقع بين المحطة الحرارية من مرسى الحجاج في الشرق ومجمع الغاز الطبيعي المميع الغربي ويغطي مساحة 120 هكتار. وقد بنيت بمساعدة مجموع شركات يابانية (اياشاي- سي- اي ت او سي اشاي) سلمت المفتاح قبل ثلاث مراحل مرحلة من البناء كان اول واحد في اثنين سبتمبر من عام ألفوتسعة مئة وأربعة 55 وثمانون. والمرة الثانية في عشرون نوفمبر من نفس السنة والثالث في مارس الفين وعشرة.

في عام ألفوتسعة مئة وثلاثة وثمانون وضع المجمع أربعة قطارات لمعالجة غاز البترول المميع ان تنتج 4.9 مليون طن سنويا بعد الحصول على اثنين قطارات اخرى (تمديد المجمع في عام ألفوتسعة مئة وثمانية وتسعون). وزادت هذا الانتاج ب 7.2 مليون طن سنويا وبعد ذلك ثلاثة قطارات اضافية (التمديد في الفين وعشرة). تصل الى 10.9 مليون طن سنويا.

#### ورقة البيانات التقنية:

المجمع انشئ لإنتاج غاز البترول المميع. GPL

البروبان والبوتان التجارية لكل من الاسواق الوطنية والدولية.

اسم الشركة GPL1/Z : مجمع

الموقع: مرسى الحجاج.

السطح: 120 هكتار.

الموظفين: 891 عامل.

الهدف: 10.9 مليون طن /سنة من غاز البترول المميع.

المنتجات: البتروبان التجارية والبوتان التجارية.

الطريقة المستخدمة: الضغط والتقطير.

عدد القطارات: 09 قطارات من 1.2 مليون طن.

الصانع: الشركات اليابانية اي اشاي للصناعات الثقيلة. والشركات اي او اش.

تاريخ بدء الأشغال: عشرة نوفمبر ألفوتسعة مئة وثمانون.

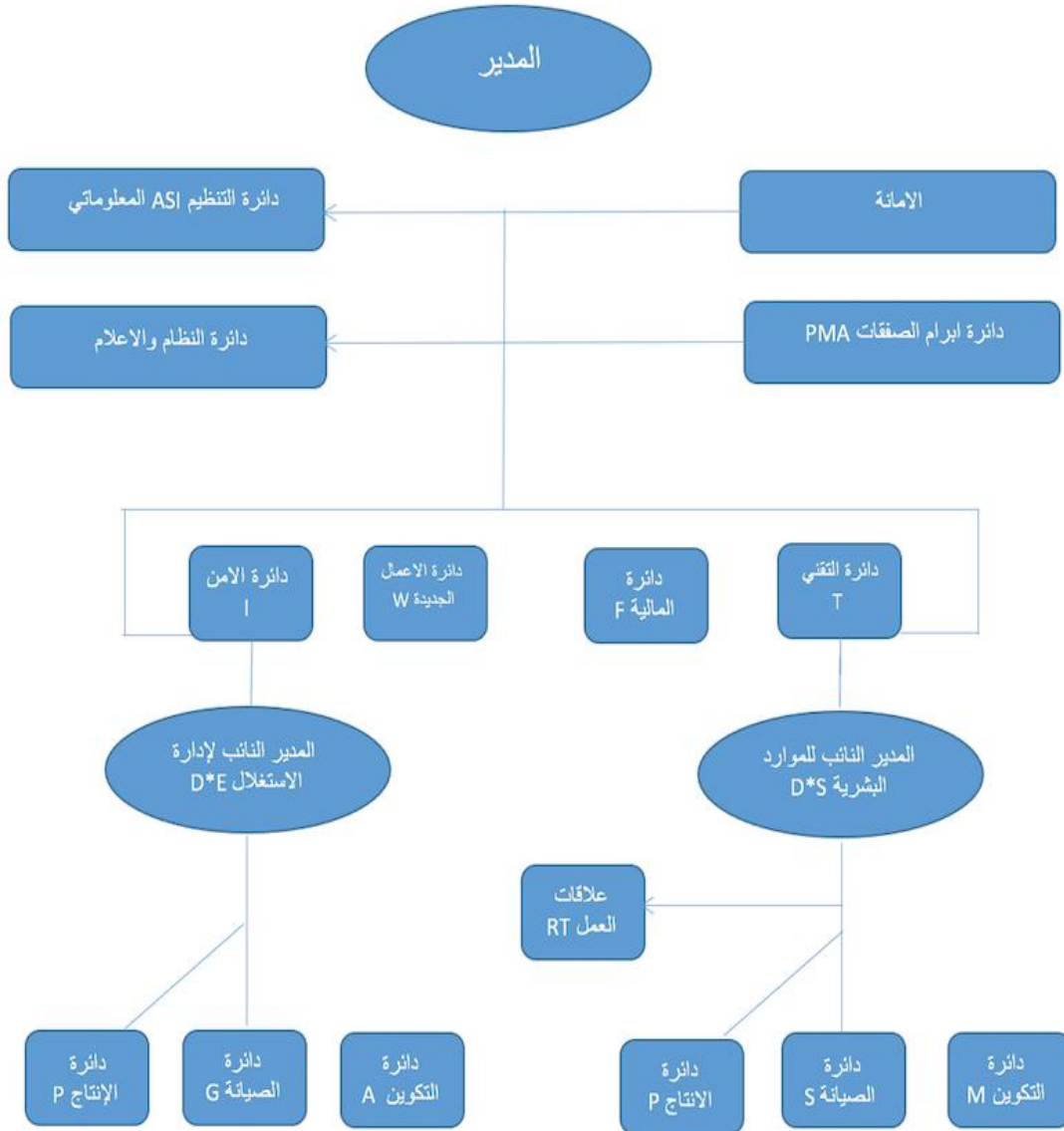
جهة الانتاج: التصدير والسوق المحلية.

مصدر التمويل: الغاز من حقول الغاز الجنوب الجزائري.

المطلب الثاني: المخطط العام للهيكل التنظيمي:

الذي سيتيح لنا التعرف على كل الدوائر والاقسام الموجودة داخل المركب GP1Z:

الشكل (4-III) :مخطط العام للهيكل التنظيمي لمركب GP1Z



### المطلب الثالث: تعريف الادارة المالية للمركب GP1/Z

#### الادارة المالية F

يدرس ميزانية كل ادارة، كل المعلومات الادارية ورصد جميع العمليات المالية والقانونية.

تنقسم الادارة المالية الى أربع مصالحي، نذكر منها مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة الخزينة: مصلحة الميزانية، واخيرا مصلحة المحاسبة العامة.

#### مصلحة الخزينة:

تسهر هذه المصلحة على ان تقوم بتسيير خزينة المؤسسة على أحسن وجه ونجد ان المؤسسة kTP تستعمل تطبيق معلوماتي لهذا الا وهو

وهو نظام جديد لتسيير الخزينة وتتكون من أربع اقسام:

#### قسم تسجيل الفاتورات المستقبلية SFF

اذ يقوم هذا القسم بتسجيل كل فاتورات الموردون في نظام KTP

#### قسم تسيير وسائل التمويل GMR

يقوم هذا القسم بما يلي :

- اصدار اوامر الدفع لتسوية ديون الموردون.

- اصدار الشيكات.

#### قسم المؤونات المراقبة والتقارير PCR:

يقوم هذا القسم بإعداد تقارير شهرية وسنوية للخزينة وايضا ايجاد الحلول المناسبة لتسوية جميع المشاكل العالقة.

قسم المحاسبة: يقوم بتسجيل جميع العمليات التي قامت المؤسسة بتسديدها لمورديها.

#### مصلحة الميزانية:

وهي مجموعة منسقة من التوضيحات نظرا للظروف الداخلية التي قد تؤثر على الأعمال التجارية للشركة ويميل الى التكييف مع الوسائل الى الغايات المنشودة. وبالتالي فان الموازنة التشغيلية هي التوقعات العددية من جميع العناصر المقابلة لافتراض معين لفترة سنوية تحدد عموما. ويكمن هدف مراقبة الميزانية في:

- توفير متجانس لنفقات ومنتجات الشركة لفترة محددة.

--توقعات العمل الحالي، وتستخدم هذه التوقعات في اتخاذ قرارات الادارية الراشدة.

- مشاركة القادة (المرؤوسين) على جميع المستويات لتحقيق الاهداف التي وصفوها بأنفسهم.

ومن وظائف الميزانية: للميزانية وظائف وهي:

- خطة العمل.

- ادارة المسؤولية المركزية.

- ادارة التنسيق وادارة التحكم.

- مصلحة المحاسبة العامة:

مهمتها كالتالي:

- تقييد وتسجيل جميع العمليات المحاسبية.

- اعداد العمليات المحاسبية والجبائية.

وتتكون من قسمين:

- قسم الموردون: هدفها تسجيل كل العمليات المحاسبية مع الموردون المحليون والأجانب، الخواص والقطاع العام.

-قسم المخزونات والاستثمارات: تقوم بتسجيل الاستثمارات ومتابعتها وحساب اهتلاكاتها، كما تقوم كذلك بتنفيذ العمليات المحاسبية للمخزونات.

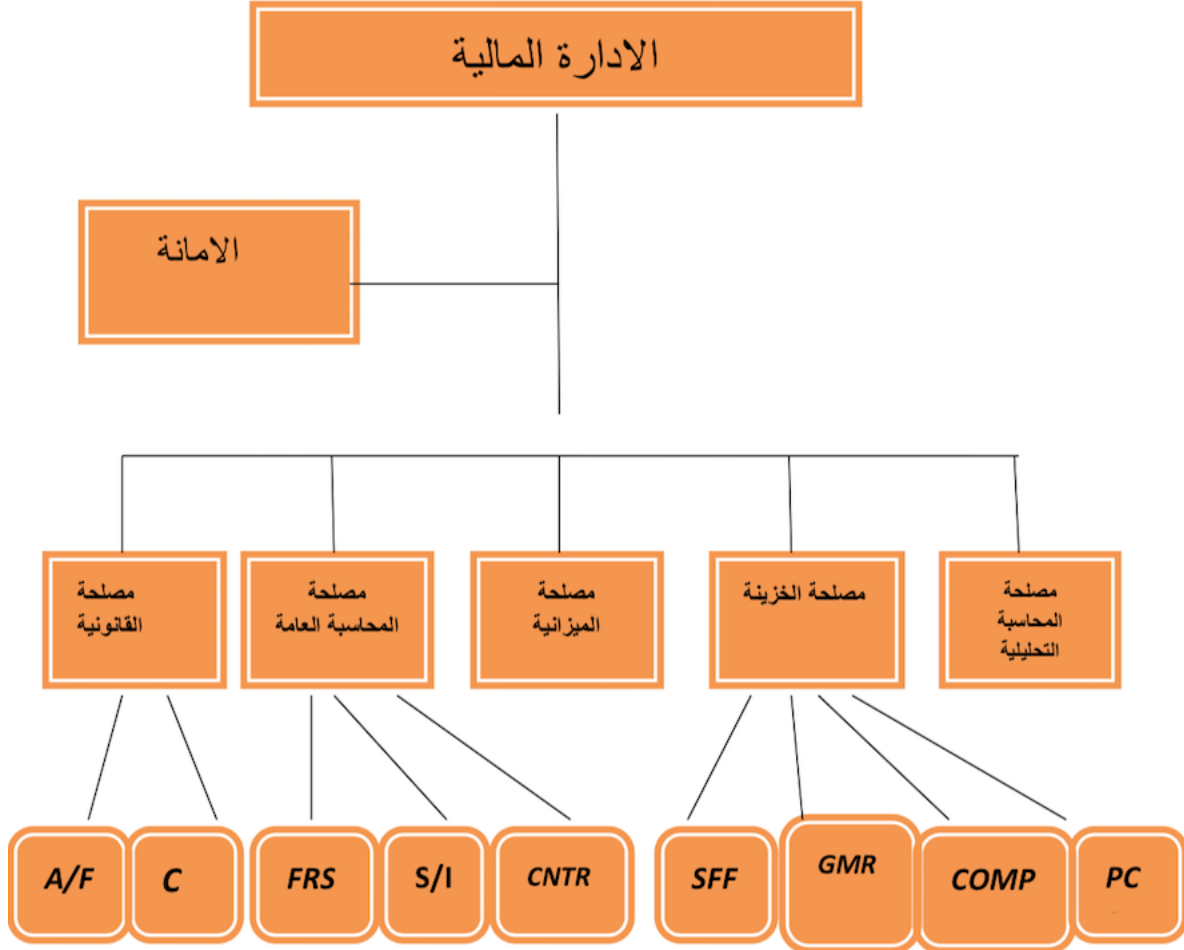
- قسم التمرکز: تقوم بتسجيل العمليات المحاسبية للمصاريف المستخدمون وتسجيل كل العمليات مع فروع المؤسسة الأم سوناطراك.

- مصلحة المحاسبة التحليلية:

لما تطرقنا اليها وجدناها مصلحة جديدة بالميدان ومهمتها حساب تكلفة المنتج.

هذا القسم تم انشاءه حديثا وهو المسؤول عن انشاء وتحليل المحاسبة التحليلية والذي تم كتابتها بالمركب مركز التكلفة، وهذا يجري حاليا تنفيذ المستشارين الأجانب من خلال برامج الحاسوب.

الشكل (III-5) : المخطط العام للإدارة المالية للمركب GP1/Z



A/F: قسم التأمينات، الضرائب.

GMR: قسم ادارة وسائل التسوية.

COMP: قسم المحاسبة.

PCR: قسم الاحكام الرصد والابلاغ.

C: قسم العقود.

FRS: قسم المورد.

S/I: قسم المخزونات والاستثمارات.

CNTR: قسم المركزية.

SFF: قسم المداخلات للتدفقات المستقبلي .:

المبحث الثالث: تحليل ومعالجة الوضعية المالية لمركب غاز النفط المميع

سنقوم في هذا المبحث بدراسة و تحليل الميزانية المالية لمركب غاز النفط المميع باستخدام كلا من التحليل الأفقي و التحليل الراسي للميزانية المالية و الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي من رأس المال العامل، أنواعه احتياجات رأس المال العامل وصولا للخزينة و تفسيرها و كذا توظيف التمثيلات البيانية و أخيرا النسب المالية و قبل التطرق لهذه النقاط سنقوم بعرض الميزانية المالية للمركب للسنوات 2017-2018-2019 .

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لمركب تمييع الغاز GL2/Z للسنوات 2017-2018-2019

تعتبر الميزانية المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة و التي من خلالها تتمكن المديرية من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة.

❖ الميزانية المالية المختصرة .

جدول رقم(III-5) : الميزانية المالية المختصرة للأصول .

البيان	2017	%	2018	%	2019	%
	المبالغ		المبالغ		المبالغ	
الأصول الثابتة	9239265616,6	55,25	8728648864,00	54,43	8450279912,88	54,4
الأصول المتداولة	7482156118,23	44,47	7306831459,33	45,5	7082105079,33	45,59
قيم الاستغلال	7066554749,97	42,26	6930249642,57	43,2	6742517463,10	43,4
القيم الحقيقية	260001303,03	1,55	268870023,46	1,67	221402604,63	1,42
القيم الجاهزة	155600065,23	0,93	107711793,12	0,67	118185011,60	0,76
المجموع	16721421734,83	100	16035480323,33	100	15532384992,21	100

جدول رقم (III - 6): الميزانية المالية المختصرة للخصوم .

البيان	2017	%	2018	%	2019	%
	المبالغ		المبالغ		المبالغ	
الأموال الخاصة	151887964,25	90,83	14208577374,79	90,47	14185601853,99	91,32
مجموع الديون	1532625309,60	9,16	1526902948,54	9,52	1346783138,22	8,67
د. طويلة الأجل	-	-	196231855,22	1,22	120509239,22	0,77
د. قصيرة الأجل	1532625309,60	9,16	1330671093,32	8,29	1226273899,00	7,89
مجموع الخصوم	16721421732,83	100	16035480323,33	100	15532384992,21	100

❖ التحليل الراسي للسنوات 2017-2018-2019

نلاحظ من خلال تحليلنا لميزانية سوناطراك لجانب الأصول للسنوات المتتالية 2012-2013-2014 أن المؤسسة قامت بتركيز رأسمالها على الأصول الثابتة بنسبة تقدر ب 55.25 – 54.43- 54.4 على الترتيب وهي قيم معتبرة مقارنة مع نسبة الأصول المتداولة إذ تقدر هي الأخرى ب 44.74 – 45.56- 45.59 على التوالي للسنوات الثلاث مما يؤكد بان نشاط المؤسسة بصفة إنتاجية بالنسبة لهذه السنوات .

و بالمقابل تبين لنا من خلال تحليلنا لجانب الخصوم بان المؤسسة ركزت بدورها على الأموال الخاصة بنسب تقدر ب 90.83 - 90.47 - 91.3 على التوالي والتي تعتبر قيم عظمى مقارنة بنسب الديون مما يعني ان المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي .

جدول رقم (III - 7) : التحليل الأفقي للسنوات 2017-2018-2019 .

	2017	2018	%	2018	2019	%
AF	9239265616,60	8728648864,00	5,52	8728648864,0	8450279912,88	3,18
VE	7066554749,97	6930249642,57	1,92	6930249642,57	6742517463,10	2,70
VR	260001303,03	268870023,64	3,41	268870023,64	221402601,63	17,65
VD	155600065,23	107711793,12	30,77	107711793,12	118185011,60	9,72
T	16721421734,83	16035480323,33	85,89	16035480323,33	15532384992,21	3,13
CP	15188796425,2	14508577374,7	4,47	1450857737,7	1418560853,99	2,22
DLT	-	196231855,22	-	196231855,22	120509239,22	38,5
DCT	1532625309,60	1330671093,32	22,87	1330671093,32	1226273899,00	7,84
T	16721421734,83	16035480323,33	85,89	16035480323,33	15532384992,21	3,13

❖ التحليل الأفقي للسنوات 2017-2018

• جانب الأصول .

من خلال دراستنا وتحليلنا لميزانية سوناطراك للسنوات 2012-2013 تبين لنا المعلومات التالية :

- الأصول الثابتة: انخفاض في نسبتها بقيمة مقدارها 5.52 وهذا راجع إلى تنازل المؤسسة عن استثمار معين أو عدم اقتناءها للتثبيات وكذا الزيادة في حجم مصاريف البحث و التطوير و رأس المال غير المستدعى .
- قيم الاستغلال و المخزونات: شهدت انخفاضا ضئيلا بنسبة مقدارها 1.92 مما يدل على أن المؤسسة قد تراجعت في كمية الإنتاج.
- القيم الحقيقية: عرفت ارتفاعا قدر ب 3.41 وهذا راجع إلى الزيادة في تعاملات المؤسسة أي الزيادة في عدد الموردين و العملاء و تسديد جزء من الضرائب .
- القيم الجاهزة: انخفاض بنسبة 30.77 وهذا راجع إلى تسديد جزء من الديون لبعض التثبيات مما يؤدي إلى نقص الأموال من صندوق المؤسسة و بالتالي انخفاض القيم الجاهزة .

• جانب الخصوم :

تبين لنا من خلال هذا الجزء أن المؤسسة حققت مايلي .

- الأموال الخاصة: عرفت انخفاضا بنسبة مقدرة ب 4.47 وهذا راجع إلى انخفاض في احد العوامل التالية قيمة الاحتياط أو نتيجة الدورة المحققة أو الحساب المستغل لدى المؤسسة و كذا انخفاض رأس المال الذي يعتبر كأهم هذه العوامل .

- ديون طويلة الأجل : لم تحقق المؤسسة أي نتائج على مستوى هذه الأخيرة و ذلك كنتيجة لعدم قيامها بالاقتراض أو التسديد وكذا عدم قيامها بتحقيق أي فارق على مستوى المؤونات .

#### ❖ التحليل الأفقي للسنوات -2018-2019 .

- جانب الأصول :
  - من خلال دراستنا وتحليلنا لميزانية سونا طراك للسنوات -2018-2019 تبين لنا مايلي .
  - الأصول الثابتة: شهدت انخفاضا في نسبتها والتي قدرت ب 3.18 وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بالتنازل عن استثمار او انخفاض نسبة اقتناءها لتثبيتات معينة .
  - قيم الاستغلال و المخزونات : انخفضت بنسبة قدرت ب 2.70 مما يؤكد استمرار المؤسسة لانخفاضها لعملية الإنتاج و بالتالي ضعف كمية الإنتاج .
  - القيم الحقيقية: عرفت هي الأخرى انخفاضا بنسبة 17.65 مما يعني انخفاض في عدد العملاء وكذا الموردين و استرجاع جزء من الضرائب.
  - القيم الجاهزة: ارتفعت بنسبة مقدارها 9.72 مما يدل على أن المؤسسة حققت مدا خيل أو استرجعت حقوقها من عند الغير أو جزء من المؤونات .
- جانب الخصوم :
  - رؤوس الأموال : عرفت انخفاضا بنسبة قدرت ب 2.22 وهي قيمة ضئيلة مقارنة مع الخصوم الجارية وهذا يعني استمرار سونا طراك الخفض من قيمة الاحتياط أو النتيجة المحققة و بالتالي الخفض في رؤوس أموالها .
  - ديون طويلة الأجل: شهدت المؤسسة انخفاض في هذه الديون بنسبة 38.58 مما يدل على أن المؤسسة قد قامت بعملية الاقتراض و بالرفع من قيمة المؤونات .
  - ديون قصيرة الأجل: انخفضت بنسبة 7.84 وهذا راجع إلى الانخفاض في عدد الموردين و العملاء وكذا نلاحظ تسجيل ضعف مالي على مستوى خزينة الخصوم.

❖ التمثيل البياني :

1 - بواسطة المستطيلات.

الشكل رقم (III-6): مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2017 2017

AFCP	
VE	
VR	
VD	DLT

الشكل رقم : (III-7): مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2018 2018

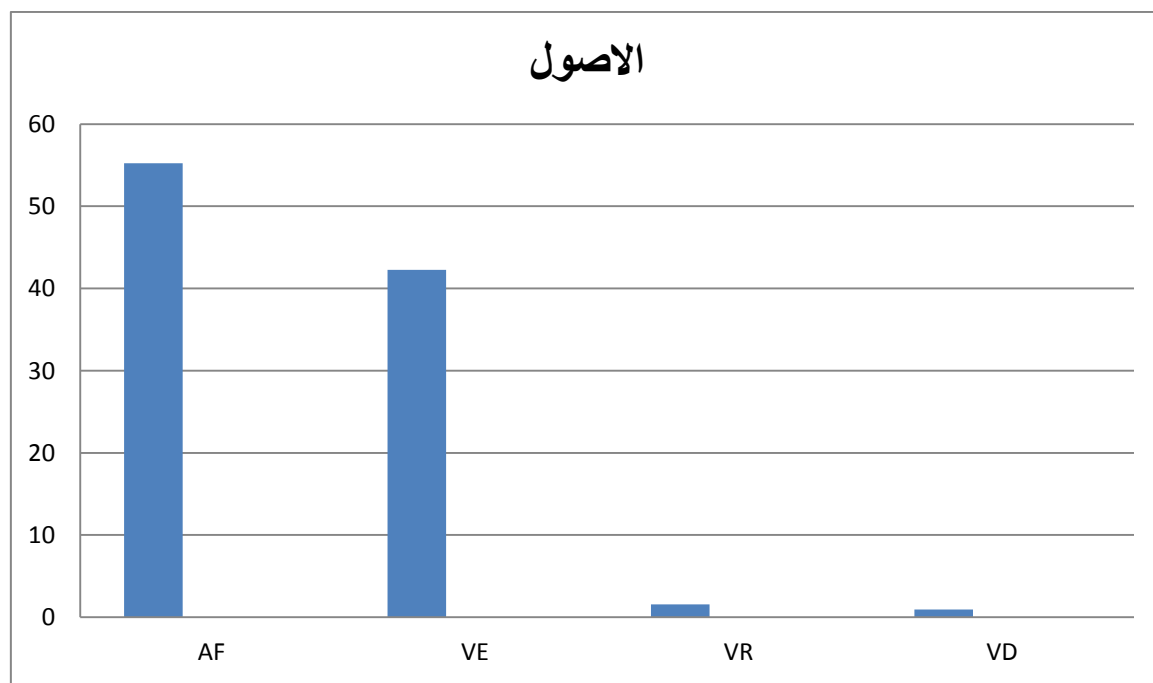
AF	CP
VE	DLT
VR	
VD	DCT

2019: الشكل رقم (III-8) : مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2019.

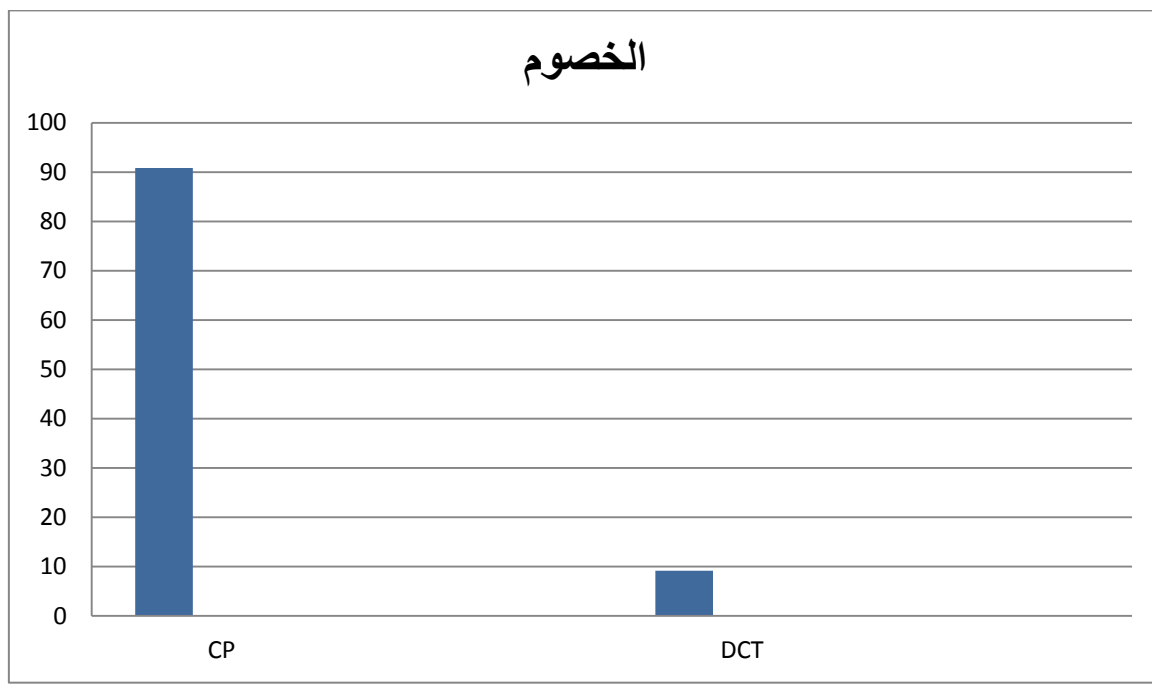
AFCP	
VE	
VR	
VD	DCT

2- بواسطة الأعمدة البيانية:

2017: الشكل رقم (III-9): أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2017.

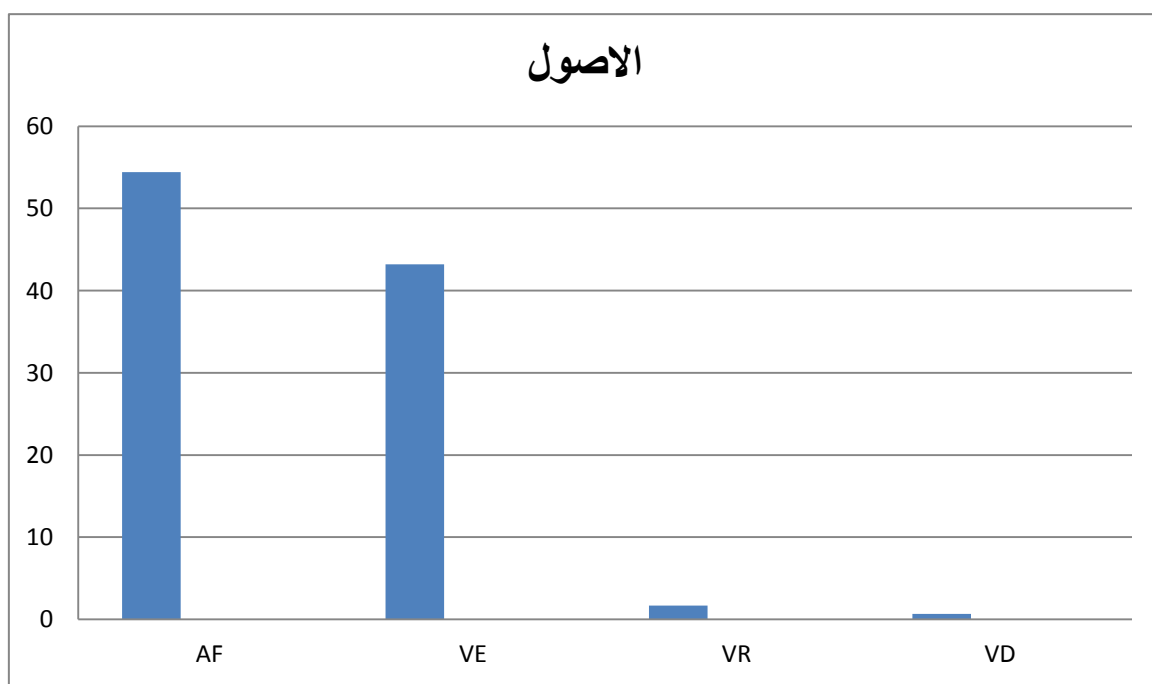


الشكل رقم (III-10) : أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2017.

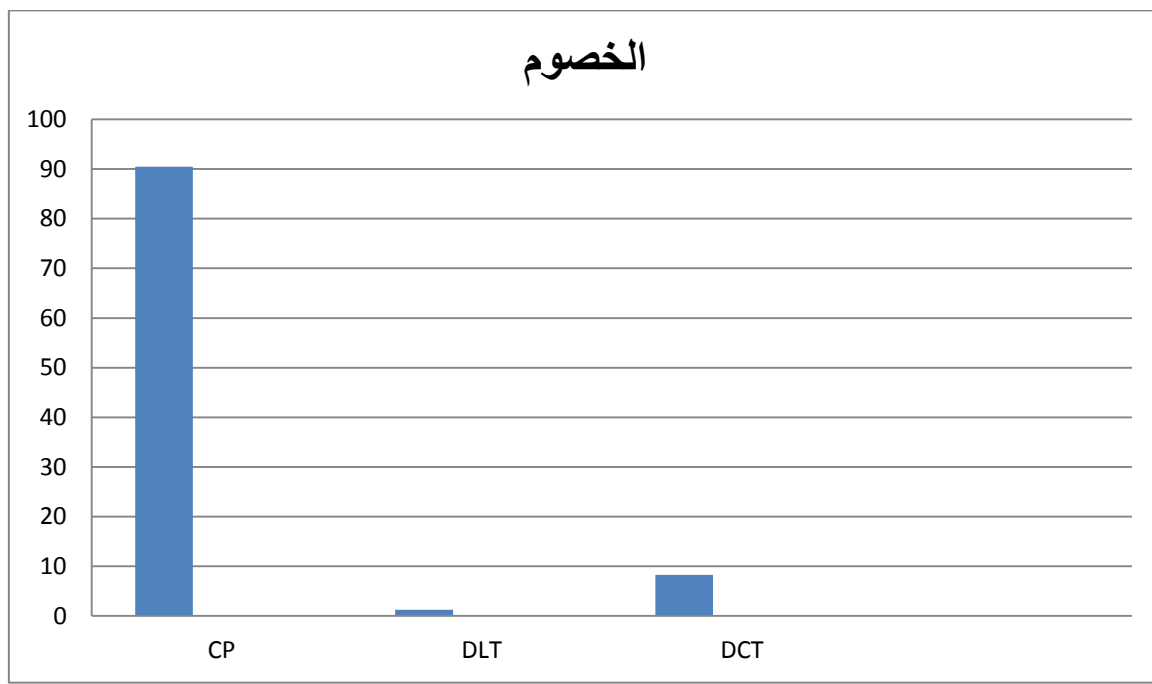


الشكل رقم (III-11) : أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2018

2018

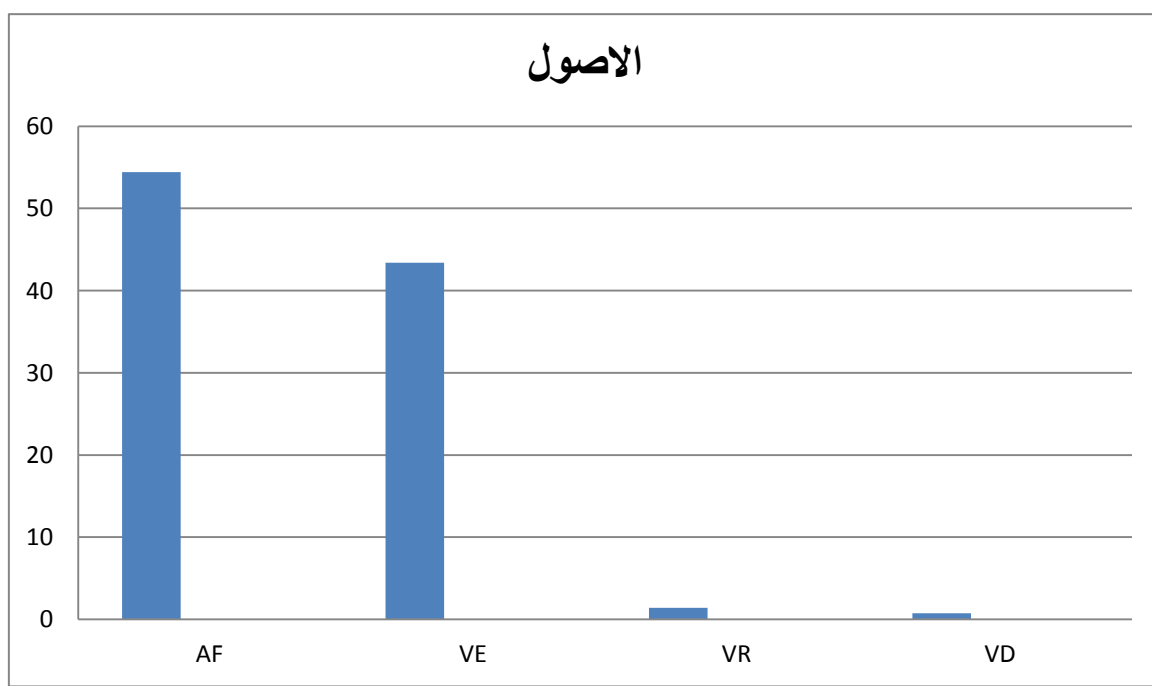


الشكل رقم (III- 12): أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2018.

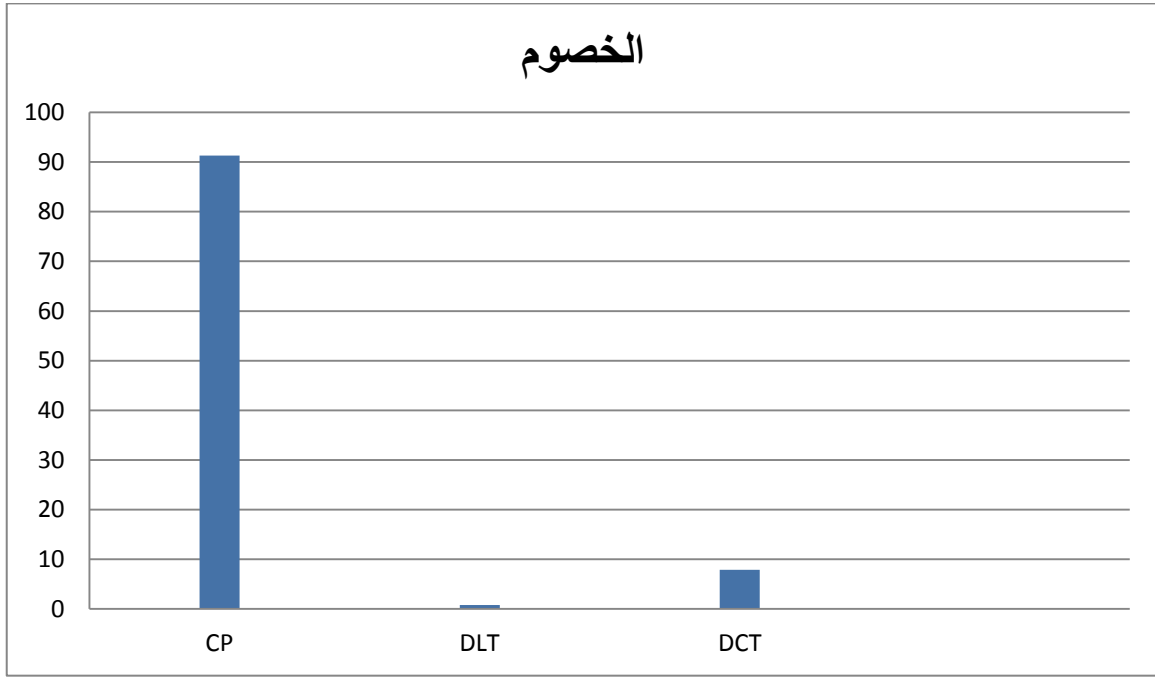


الشكل رقم (III - 13): أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2019.

2019:



الشكل رقم (III - 14): أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2014.



المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

❖ رأس المال العامل: (FR) .

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة ،وعليه سوف يتم توضيح رأس المال العامل في الجدول الموالي .

جدول رقم (III – 8) : رأس المال العامل للسنوات 2017-2018-2019 .

$$FR = VE + VD + VR - DCT$$

	2017	2018	2019
VE	7066554749,97	6930249642,57	6742517463,10
VR	260001303,03	268870023,64	221402601,63
VD	155600065,23	107711793,12	118185011,60
DCT	1532625309,60	1330671093,32	1226273899,00
FR	5949530808,63	5976160366,01	5855831180,33

❖ احتياج رأس المال العامل: (BFR).

يجب على المؤسسة خلال دورة استغلالها أن تغطي مخزوناتها و مديونها (احتياجات الدورة ) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة )، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهو مايسمى باحتياجات رأس المال العامل .

$$BFR = VE + VR - DCT - T-1$$

جدول رقم (III-9) : احتياجات رأس المال العامل للسنوات 2012-2013-2014 .

	2017	2018	2019
VE	7066554749,97	6930249642,57	6742517463,10
VR	260001303,03	268870023,46	221402604,63
DCT	1532625309,60	1330671093,32	1226273899,00
BFR	5793930743,4	5868448572,89	5737646168,73

❖ الخزينة TN

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، ويمكن حساب الخزينة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي.

$$TR = FR - BFR$$

جدول رقم ( III – 10): الخزينة للسنوات 2012-2013- 2014

	2017	2018	2019
FR	5949530808,63	5976160366,01	5855831180,33
BFR	5793930743,4	5868448572,89	5737646168,73
TR	155600065,23	107711793,12	118185011,6

❖ تحليل المؤشرات المالية:

نلاحظ من خلال حسابنا أن رأس المال العامل للسنوات الثلاث 2017-2018-2019 بأنه يعادل  $FR > 0$  وهذا يعني بان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها و عليه فان رأس المال العامل للمؤسسة مرتفع وهذا راجع إلى انخفاض الديون قصيرة الأجل ما يحقق عدم وجود احتياج يعني أن موارد المؤسسة تغطي احتياجات الدورة بمعنى آخر المؤسسة تستطيع أن تمول من مواردها احتياجات الاستغلال  $BFR > 0$ .

كما نلاحظ بان المؤسسة قد حققت خزينة موجبة وهذا يعني أنها قد قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يعكس لنا بصورة واضحة  $TR > 0$  أن المؤسسة لديها فائض في السيولة أي أنها تحقق هامش أمان .

المطلب الثالث : تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة النسب المالية.

من خلال الميزانية المالية السابقة سنقوم بحساب و تحليل مختلف النسب المالية .

❖ حساب نسب المردودية :

1. المردودية المالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة .

جدول رقم (III-11): المردودية المالية .

2019	2018	2017	البيان
452057436,51	493049867,09	505500981,32	النتيجة الصافية
14185601853,99	14208577374,79	151887964,25	الأموال الخاصة
0,03	0,03	0,03	المردودية المالية

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية كانت ثابتة خلال سنوات الدراسة إذ تعادل قيمتها 0.03 وهي نسبة معتبرة ما يعني أن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة .

2. المردودية الاقتصادية :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول .

جدول رقم (III-12): المردودية الاقتصادية .

2019	2018	2017	البيان
452057436,51	493049867,09	505500981,32	النتيجة الصافية
15532384992,21	16035480323,33	16721421734,83	مجموع الأصول
0,03	0,03	0,03	المردودية الاقتصادية

### 3. المردودية التجارية .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المردودية الاقتصادية قد بلغت 0.03 في كل من سنة 2017-2018 فيما انخفضت في السنة الموالية لتعادل 0.02 وذلك كنتيجة لانخفاض مجموع الأصول سنة 2019 مقارنة بالسنوات السالفة الذكر، وعليه يمكن القول بان لرؤوس الأموال المستثمرة فعالية في المحيط الاقتصادي والاجتماعي .

المردودية التجارية= النتيجة الصافية /رقم الأعمال .

جدول رقم(III – 13) : المردودية التجارية .

2019	2018	2017	البيان
452057436,51	493049867,09	505500981,32	النتيجة الصافية
9501988340,91	10371200412,61	10624376724,01	رقم الأعمال
0,04	0,04	0,04	المردودية التجارية

التعليق :

نلاحظ ان المردودية التجارية موجبة خلال السنوات 2017-2018-2019 إذ أن قيمها متساوية وهذا دليل على أن رقم الأعمال لم يحدث له أي تغيير .

❖ حساب نسب الهيكلية :

1. نسبة هيكلية الأصول:

نسبة هيكلية الأصول = القيم غ جاهزة + القيم الجاهزة + إجمالي الاستغلال / مجموع الأصول.

جدول رقم (III -14): نسبة هيكلية الأصول:

2019	2018	2017	البيان
6742517463,10	6930249642,57	706 6554749,97	قيم الاستغلال
221402604,63	268870023,46	260001303,03	القيم الحقيقية
118185011,60	107711793,12	155600065,23	القيم الجاهزة
15532384992,21	16035480323,33	16721421734,83	مجموع الأصول
0,45	0,45	0,44	نسبة هيكلية الأصول

التعليق :

من النتائج المحصل عليها خلال السنوات الثلاث على التوالي (0.44 – 0.45 - 0.45) والتي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة، يمكن القول انه مادامت هذه النسبة خلال هذه السنوات اقل من 0.5 فهي تدل أن المؤسسة ليست في حالة جيدة عموما وهذا راجع إلى حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أي أرباح وهذا يدل على أن الأصول الثابتة اكبر من الأصول المتداولة .

2. نسبة هيكله الخصوم .

3. نسبة هيكله الخصوم = ديون ق الأجل + ديون ط الأجل + الأموال الخاصة / مجموع الأصول.

جدول رقم (III - 15): نسبة هيكله الخصوم .

2019	2018	2017	البيان
1226273899,00	1330671093,32	1532625309,60	د. قصيرة الأجل
120509239,22	196231855,22	-	د. طويلة الأجل
14185601853,99	14208577374,79	151887964,25	الأموال الخاصة
15532384992,21	16035480323,33	16721421732,83	مجموع الخصوم
0,99	0,99	1	نسبة هيكله الخصوم

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول بان نسبة هيكله الخصوم تساوي تقريبا 1 على مدى سنوات الدراسة ما يدل على إن قيم الخصوم تساوي مجموعها.

4. نسبة المديونية :

نسبة المديونية = د.ط. الأجل + د.ق. الأجل / مجموع الخصوم.

جدول رقم (III - 16): نسبة المديونية .

2019	2018	2017	البيان
120509239,22	196231855,22	-	د. طويلة الأجل
1226273899,00	1330671093,32	1532625309,60	د. قصيرة الأجل
15532384992,21	16035480323,33	16721421732,83	مجموع الخصوم
0,08	0,09	0,09	نسبة المديونية

5. نسبة هيكله الأموال الخاصة .

نسبة هيكله الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم .

جدول رقم (III -17) : نسبة هيكله الأموال الخاصة .

2019	2018	2017	البيان
14185601853,99	14208577374,79	151887964,25	الأموال الخاصة
15532384992,21	16035480323,33	16721421732,83	مجموع الخصوم
0,91	0,90	0,90	نسبة هيكله الأموال الخاصة

❖ حساب نسب السيولة .

1. نسبة سيولة الأصول .

نسبة التداول = قيم الاستغلال + القيم الحقيقية + القيم الجاهزة / مجموع الأصول .

جدول رقم (III -18) : نسبة سيولة الأصول .

2019	2018	2017	البيان
7082105079,33	7306831459,33	7482156118,23	الأصول المتداولة
15532384992,21	16035480323,33	16721421734,83	مجموع الأصول
0,45	0,45	0,44	نسبة سيولة الأصول

التعليق :

نلاحظ من الجدول أن نسبة سيولة الأصول لسنوات الدراسة اصغر من النسبة المرجعية 0.5 أي أن قيمة الأصول الثابتة اكبر من قيمة الأصول المتداولة ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة .

2. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول).

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل .

جدول رقم ( III – 19): نسبة السيولة العامة .

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	7482156118,23	7306831459,33	7082105079,33
د. قصيرة الأجل	1532625309,60	1330671093,32	1226273899,00
نسبة السيولة العامة	4,88	5,49	5,77

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة تفوق 1 وهي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا يدل ان الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل وبهذا فان المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل .

3. نسبة السيولة الآنية .

نسبة السيولة الآنية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل .

جدول رقم ( III-20): نسبة السيولة الآنية .

البيان	2017	2018	2019
القيم الجاهزة	155600065,23	107711793,12	118185011,60
د. قصيرة الأجل	1532625309,60	1330671093,32	1226273899,00
نسبة السيولة الآنية	0,10	0,08	0,09

4. نسبة التمويل الدائم.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة .

جدول رقم ( III-21): نسبة التمويل الدائم.

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	15188796425,2	14704809230,01	14306111093,21
الأصول الثابتة	9239265616,6	8728648864,00	8450279912,88
نسبة التمويل الدائم	0,17	0,16	1,69

التعليق :

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم قد سجلت انخفاض خلال السنوات ( 2017- 2018) في حين ارتفعت خلال سنة 2019 ما يعني أن المؤسسة في تحسن من الماحية المالية أي أن لها رأس مال عامل موجب خلال السنة الأخيرة ما يمكنها من تمويل تثبيتها خلال السنة الأخيرة .

5. نسبة التمويل الخاص .

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة .

جدول رقم ( III- 22): نسبة التمويل الخاص.

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	151887964,25	14208577374,79	14185601853,99
الأصول الثابتة	9239265616,6	8728648864,00	8450279912,88
نسبة التمويل الخاص	1,53	1,66	1,79

التعليق:

نلاحظ بان نسبة التمويل الذاتي تفوق 1 على مدار الثلاث سنوات وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة من الأموال الخاصة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

6. نسبة الاستقلالية المالية .

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون .

جدول رقم ( III- 23): نسبة الاستقلالية المالية .

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	151887964,25	14208577374,79	14185601853,99
مجموع الديون	1532625309,60	1526902948,54	1346783138,22
نسبة الاستقلالية	9,91	9,5	10,53

التعليق :

نلاحظ أن هذه النسبة لثلاث سنوات جد جيدة إذ أن المؤسسة قادرة على تسديد كل ديونها الطويلة الأجل وقصيرة الأجل وكذا جميع التزاماتها من خلال أموالها الخاصة فقط إضافة إلى تبقي هامش أمان هائل من أموالها الذاتية والذي يجعلها تتمتع بان تكون مستقلة ماليا .

### خلاصة الفصل :

نظرا للهدف الذي تسعى إليه المؤسسة و هو البقاء و الاستمرارية وتحقيق الأرباح والوصول إلى الأهداف المسطرة بكل فعالية يتطلب منها القيام بإتباع طريقة وقائية تتمثل في التحليل المالي لذلك فقد لحاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات لشركة سونا طراك و فرع تمييع الغاز الطبيعي GP1Z إذ بدأت بتقديم تعريف شامل للشركة و للمركب GP1Z بالإضافة إلى عرض مهامها وأهدافها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي للشركة وعرض الميزانية المالية للسنوات 2017 2018 2019.

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة و بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمركب GP1Z والاطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية و كذا معرفة كل المؤشرات المعبرة و المحللة لوضعية المؤسسة فان النتيجة العامة التي توصلت إليها .

- المؤسسة تتمكن من تحقيق توازن مالي خلال سنوات الدراسة حيث حققت خزينة صافية موجبة .
- توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان .
- تمتعها بخزينة موجبة ممل يبين أن حالتها المالية جيدة.
- عدم اللجوء إلى البنك نظرا إلى السيولة التي بحوزتها .
- تحقيق مرد ودية حسنة وذلك تبعاً لما تبينه النسب المدروسة.

الخاتمة العامة

يعتبر اتخاذ القرار داخل المؤسسة أمراً ضرورياً والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي .

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي واخترنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرارات المالية، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، إن عملية التحليل المالي يسعى من خالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، ونقاط القوة وتدعيمها من خلال قراراته، وبما أن اغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في اتخاذ القرارات المناسبة لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

وعليه يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة كالمؤشرات والنسب المالية لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة وكذا التنبؤ بمستقبلها، لذا وجب على المؤسسة المبادرة في اتخاذ التحليل المالي كأحد أهم وسائلها المستعملة في تقييم هيكلها التمويلي وذلك من اجل الوصول الى قرارات رشيدة وصائبة تخدم الهدف الرئيسي للمؤسسة .

توجيهات الدراسة المتوصل إليها .

ملاحظات حول النتائج المتوصل إليها .

تظهر النتائج المتوصل إليها حول تحليل القوائم المالية للسنوات 2012-2013-2014 مايلي :

1. فيما يخص مؤشرات التوازن المالي :

● رأس المال العامل : FR

شهد هذا المؤشر ثبات على مدار سنوات الدراسة وقد عادل تقريبا 600 مليار دينار جزائري .

● احتياج رأس المال العامل BFR :

إذ يظهر هذا المؤشر ثبات على مدار الثلاث سنوات هو الآخر ما يعني أن الفرق موجب بين كل من مجموع قيم الاستغلال و القيم الحقيقية و ديون قصيرة الأجل خلال كل من سنة 2012- 2013 - 2014.

● الخزينة : TN :

يتجلى الفرق بين كل من رأس المال العامل و احتياج رأس المال في قيم موجبة هي للخزينة خلال كل من السنوات الثلاث .

2. فيما يخص النسب المالية :

تظهر اغلب النسب المالية قيم مالية مقارنة إن لم نقل معادلة للقيم المرجعية ما يعكس الحالة الجيدة للوضع المالية للمؤسسة .

تعاليق وأراء حول النتائج المتوصل إليها .

من خلال دراستي الميدانية لموضوع التحليل المالي وأثناء الفترة التربصية بمؤسسة GL2/Z لتمميع الغاز الطبيعي وإبان دراستي للوضع المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث 2012- 2013- 2014 تبين مايلي:

- أن المؤسسة تحوي طاقم إداري ذو كفاءة عالية و خبرة واسعة، إلا انه لا يتمتع بملكية التسيير الكاملة لان الوحدة تابعة إداريا للمؤسسة الأم سونا طراك مما يسبب بعض الأعباء الإضافية على الوحدة مثل المصاريف المالية التي كان من الممكن تجنبها لو كان التسيير داخلي كليا .
- تمتع المؤسسة باستقلالية مالية كبيرة نتيجة تمويل أصولها بأموالها الخاصة .
- تحقيقي مرد ودية معتبرة مما يدل على الإنتاج الفعال و بالتالي تسمح بالزيادة في راس المال و منه زيادة الاستثمارات .
- ولكن بالرغم من هذه الملاحظات المعتبرة إلا أنها لا تؤثر على المؤسسة الأم و هذا إذا ذل على شيء فانه يدل على الفائدة التي تعود على هذه المؤسسة و التي بدورها تساهم في التنمية الاقتصادية بصورة فعالة.

توجيهات وإرشادات حول النتائج المتوصل إليها .

بعدما قمنا بتحليل ميزانية المؤسسة خلال فترة الدراسة يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتناسب مع وضعية من بين البدائل المقترحة، وذلك بعد التحديد الجيد للوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة يمكن أن تتمثل هذه القرارات فيما يلي .

- تعديل القرار الاستثماري من خلال بتخفيض الأصول الثابتة من خلال تخفيض التثبيات المادية العاطلة .

- تعديل قرار التمويل عن طريق خفض التمويل بالديون قصيرة الأجل و اللجوء إلى التمويل المناسب للمؤسسة .

- المحافظة على الطاقة الإنتاجية وزيادة قدرتها .

- رفع مدة تحصيل قيمة الحقوق لدى العملاء .

- ومن هذا نجد أن متخذي القرارات في المؤسسة يجب عليهم الاعتماد على التحليل المالي لاستطاعتهم اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة وتحسين مستواها وأدائها في المحيط الموجودة فيه و حسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة فيه .

# قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

- أمين السيد احمد لطفي ، اعداد و عرض القوام المالية في ضوء معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2008
- جلال ابراهيم ، التحليل المالي في الأعمال التجارية ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2009 ، ص170 .
- حليلة خليل الجرجاوي ، " دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.
- حنفي علي ، مدخل الى الإدارة المالية الحديثة ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2008.
- خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.
- خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997 .
- خبراء الشركة العربية المتحدة التدريب والاستشارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة ، بدون بلد نشر، 2009،.
- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 .
- خميسي شيخة ، التسيير والمالية - التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة- ، دار هومة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010
- د . عبد الغفار حنفي " إدارة المالية المعاصرة مدخل في اتخاذ القرارات " المكتب العربي الحديث.
- د . محمد مطر " التحليل المالي الانتقائي " دار النشر- عمان الأردن
- دريد كامل آل شيب ، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007
- دريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره، ص 86 . سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات ( الاستثمار، التمويل ، التحليل المالي ) ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ، 2006 ، ص251 .
- رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2001.
- ريتشارد شرويدر وآخرون ، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي و إبراهيم ولد محمد فال ، نظرية المحاسبة . دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006.
- طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان (نظرة حالية و مستقبلية)، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.
- عاطف وليم اندراوس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2006 .

- عبد الحلیم كراجه ، علي ربابعة ، ياسر السكران ، موسى مطر ، توفيق عبد الرحيم يوسف .
- عبد الحلیم كراجه ، ياسر السكران ، علي ربابعة ، موسى مطر ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2000.
- عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004.
- علي خلف عبد الله ، وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015.
- علي عباس ، الإدارة المالية في منظمات الأعمال ، الطبعة الأولى ، عمان : مكتبة الرائد العلمية ، 2002.
- لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي و المالي ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري- قسنطينة- ، 2012.
- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996.
- محمد المبروك أبوزيد ، التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ ، الرياض ، 2009.
- محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.
- محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية : التحليل المالي للمشروعات الأعمال ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
- محمد عباس بدوي ، المحاسبة و تحليل القوائم المالية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2009
- محمد مطر ، التحليل المالي و الأساليب و الأدوات و الاستخدامات ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان الأردن 1997.
- معصم صبرينة ، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية ، رسالة الماجستير الأكاديمي في علوم التسيير ، أم البواقي ، جامعة العربي بن مهيدي ، 2011-2012.
- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي ، دار المستقبل للنشر و التوزيع.
- منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور ، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الأولى ، عمان : دار وائل للنشر ، 2005 ،
- مؤيد راضي خفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ( مدخل نظري تطبيقي ) ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009
- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، دار المسيرة ، عمان ، 2006 ، .
- ناصر دادي عدون ، التحليل المالي ( تقنيات مراقبة التسيير ) ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.
- ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، بدون سنة النشر.

- ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دارالمحمدية العامة، 1988.
- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية 2010 / IAS / IFRS 2009، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد نشر، 2010
- هيثم محمد الزعي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، إثراء للنشر، 2008.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي و عملي متكامل)، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004
- الياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية (دروس و تطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012

#### الرسائل الجامعية

- سمير حماد، يوسف الرميلى، دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية، رسالة الماجستير، جامعة اوكلية محمد اوحاج، 2017-2018.
- طير لويزة، سايفي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 02، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.
- فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومة الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.
- مراد حمزة، رابحي أحمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص 37.
- وعلي مريم، يوسفى ساسية، دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر-2016-2017.

### التقارير

- المادة 34 من المرسوم التنفيذي 156-08 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 ، بتاريخ 28 ماي 2008.
- القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 ، الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، المادة رقم 2.230 ، (الجريدة الرسمية، العدد)
- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 / 46 ، 25 مارس 2009 .

### الكتب باللغة الفرنسية

- Christian et Mireille ZAMBOTTO . Gestion financière , Paris : Dunod , 1999.
- GEUDI NORBERT , Finance d'entreprise les règles du jeu , Edition : Organisation , 1997
- JEAN LUK BOULOT , L'analyse financière , Edition : Publi Unior , 1982
- PATRICK PIGET , La gestion financière , Edition Economica , 1998
- PIERRE CONSO , FAROUK HEMICI , Gestion financière de l'entreprise , 9ème Edition , Paris : Dunod , 1999
- WILD Etta ,McGraw- hill, Financial statement analysis, USA, 2005.

الملاحق



**BILAN**  
Exercice 2017 [DEFINITIVE]  
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GP1Z]

Edité le 18/04/2021  
Heure : 14:28

RUBRIQUE	ACTIF			PASSIF		
	Brut (N)	Amort - Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	Net (N)	Net (N-1)
<b>ACTIF NON COURANT</b>						
Ecart d'acquisition (ou goodwill)						
Immobilisations incorporelles	29 236 314,53	20 655 420,17	8 770 894,36	14 518 157,27		485 258 571,69
Immobilisations corporelles	52 662 214 105,41	48 642 394 874,63	4 019 829 230,78	4 682 147 757,57		-144 696 251,03
Immobilisations en cours	5 123 765 059,99		5 123 765 059,99	4 004 776 593,47		15 657 220 405,84
Immobilisations financières	86 900 431,47		86 900 431,47	88 621 521,36		
Titres mis en équivalence - entreprises associées						
Autres participations et créances rattachées						
Autres titres immobilisés						
Pribs et autres actifs financiers non courants	86 900 431,47		86 900 431,47	88 613 521,36	14 689 295 443,91	
Impôts différés actifs						
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	137 902 115 911,40	48 662 850 294,80	9 239 285 616,60	8 790 154 030,07	15 188 796 425,23	15 998 787 726,50
<b>ACTIF COURANT</b>						
Stocks et en cours	7 359 434 519,57	292 879 769,60	7 066 554 749,97	7 339 927 640,09		
Créances et emplois assimilés	260 001 309,03		260 001 309,03	189 824 939,82		
Clients	24 904 652,46		24 904 652,46	33 597 682,31		
Autres débiteurs	199 698 000,27		199 698 000,27	113 089 930,36		
Impôts						
Autres actifs courants	35 398 650,27		35 398 650,27	37 137 327,24		
Disponibilités et assimilés	155 600 065,23		155 600 065,23	1 034 158 825,57		
Placements et autres actifs financiers courants						
Trésorerie	155 600 065,23		155 600 065,23	1 034 158 825,57		
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	7 775 038 887,88	292 879 769,60	7 482 159 118,28	8 557 914 405,47	1 332 625 309,60	1 949 282 709,04
<b>TOTAL ACTIF</b>	65 677 151 799,28	48 955 730 064,40	16 721 421 734,88	17 348 068 435,54	16 721 421 734,88	17 348 068 435,54
<b>PASSIF</b>						
<b>RUBRIQUE</b>						
<b>CAPITAUX PROPRES</b>						
Capital émis						
Capital non appelé						
Primes et réserves (réserves consolidées (1))						
Ecart de réévaluation						
Ecart d'équivalence (1)						
Résultat net (résultat net part du groupe)						
Autres capitaux propres - Report à nouveau						
Comptes de liaison						
Part de la société consolidante (1)						
Part des minoritaires (1)						
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>						
<b>PASSIF NON COURANT</b>						
Emprunts et dettes financières						
Impôts (différés et provisionnés)						
Autres dettes non courantes						
Provisions et produits comptabilisés d'avance						
<b>TOTAL PASSIF NON COURANT</b>						
<b>PASSIF COURANTS</b>						
Impôts						
Fournisseurs et comptes rattachés						
Autres dettes						
TTrésorerie Passif						
<b>TOTAL PASSIF COURANT</b>						
<b>TOTAL PASSIF</b>						

(1) A ne pas utiliser

Edité par SYGEP V3.0



ACTIVITE AP  
CENTRALISATION

BILAN INTERNE  
Exercice 2017 (DEFINITIVE)  
COMPLEXE DE LIQUIDATION G/P/Z

Echelle: 1/2000  
Hors: 1/200

REF.	RUBRIQUE	ACTIF				PASSIF			
		N	N	N	N-1	N	N-1		
		Brut	Amort-prov	Net	Net				
<b>ACTIF NON COURANT</b>									
20	Immobilisations incorporelles	29 238 314,53	20 465 420,17	8 770 894,36	14 618 157,27			-144 698 713,03	
21	Immobilisations corporelles	3 986 045 825,09	3 072 393 118,57	913 652 706,52	1 287 650 760,63			488 258 571,69	
22	Immobilisations en construction	48 676 168 280,32	43 570 391 756,06	3 105 976 524,26	3 394 488 957,34			15 637 220 405,54	
23	Equipements & Concessions/Production	5 123 765 052,99		5 123 765 052,99	4 004 776 593,47				
24	Immobilisations en cours								
25	Participations et créances rattachées à des parts	86 000 431,47		86 000 431,47	88 611 521,36				
26	Autres immobilisations financières								
27	<b>TOTAL IMMOBILISATIONS</b>	<b>57 902 112 911,40</b>	<b>48 662 850 294,80</b>	<b>9 239 265 616,60</b>	<b>8 790 154 030,67</b>				
133	<b>Impôts différés Actifs</b>								
	<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>57 902 112 911,40</b>	<b>48 662 850 294,80</b>	<b>9 239 265 616,60</b>	<b>8 790 154 030,67</b>				
<b>ACTIF COURANT</b>									
30	Stocks et en-cours	7 359 434 519,57	292 879 768,60	7 066 554 749,97	7 339 927 640,09				
31	Stocks de marchandises								
32	Matières premières et fournitures								
33	Acquis: approvisionnement								
34	En cours de production de biens	7 357 241 148,87	292 879 768,60	7 064 361 379,27	7 309 834 312,79				
35	En cours de production de services								
36	Stocks de produits								
37	Stocks provenant d'immobilisations								
38	Stocks à l'étranger	2 293 370,70		2 193 370,70	19 033 307,30				
39	Actifs Sociétés								
409	<b>Créances et Emplois Assimilés</b>	<b>280 001 303,03</b>		<b>280 001 303,03</b>	<b>188 834 838,41</b>				
41	Fournisseurs et comptes rattachés	141 004 389,77		141 004 389,77	89 302 554,55				
42	Clients et Comptes rattachés	24 904 652,49		24 904 652,49	33 597 682,31				
43	Personnels et Comptes rattachés	2 080 000,00		2 080 000,00	30 191 580,20				
44	Organismes Sociaux et Comptes rattachés	150 000,00		150 000,00	1 069 059,34				
45	Fait collectives publiques Organismes Internationaux								
46	Groupes et Associés	56 455 010,80		56 455 010,80	11 886 918,34			8 000,00	
47	Créances Transitoires/Atteinte								
48	Charges ou Produits constatés d'avance et Provisions	38 398 650,27		35 398 650,27	37 137 371,14				
49	Disponibilités et Assimilés	158 690 065,23		155 690 065,23	1 034 158 825,57				
50	Valeurs Mobilières de Placement								
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés	134 211 705,73		134 211 705,73	553 583 241,00				
52	Instrument Financiers Dérivés	73 543,00		73 543,00	77 947,00				
53	Casiers	21 314 796,50		21 314 796,50	480 497 577,57				
54	Règles d'avance et accréditifs								
58	Virements Interne	7 779 035 887,43		7 482 156 118,23	8 557 914 405,47				
	<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>7 779 035 887,43</b>	<b>292 879 768,60</b>	<b>7 482 156 118,23</b>	<b>8 557 914 405,47</b>				
	<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>65 671 147 798,23</b>	<b>48 955 730 063,40</b>	<b>16 721 421 734,83</b>	<b>17 348 065 435,54</b>				
<b>PASSIF</b>									
<b>CAPITAUX PROPRES</b>									
10	Capital Réserves et Assimilés								
11	Report à l'exercice								
12	Résultat de l'exercice								
18	Comptes de bilan								
	<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>								
13	100% 50%, Reques, Prox & Charges DIF:								
14	Provisions réglementées								
15	Provisions pour Charges								
16	Emprunts et Dettes Assimilées								
17	Dettes rattachées à des participations								
229	Droits du concédant								
259	Virement restant à effectuer: S/Trés								
279	Virements à effectuer sur titres Immobilisés								
	<b>TOTAL PASSIF NON COURANT</b>								
40	Créances et Emplois Assimilés								
41	Fournisseurs et comptes rattachés								
42	Clients et Comptes rattachés								
43	Personnels et Comptes rattachés								
44	Organismes Sociaux et Comptes rattachés								
45	Fait collectives publiques Organismes Internationaux								
46	Groupes et Associés								
47	Créances Transitoires/Atteinte								
48	Charges ou Produits constatés d'avance et Provisions								
49	Disponibilités et Assimilés								
50	Valeurs Mobilières de Placement								
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés								
52	Instrument Financiers Dérivés								
53	Casiers								
54	Règles d'avance et accréditifs								
58	Virements Interne								
	<b>TOTAL PASSIF COURANT</b>								
	<b>TOTAL PASSIF</b>								

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT  
Exercice 2017 [DEFINITIVE]  
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GPLZ]

Edité le: 18/04/2017  
Heure: 14:28

Ligne	Désignation	EXERCICE en cours (N)		Total	EXERCICE (N-1)		Total
		Externes	Internes (89...)		Externes	Internes (89...)	
70	Ventes et produits annexes	3 643 359,70	10 620 533 364,31	10 624 378 724,01	7 217 961,56	10 238 577 881,31	10 245 785 867,87
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-2 359 559 774,25		-2 359 559 774,25	-2 180 085 642,63		-2 180 085 642,63
73	Production Immobilisée	647,54		647,54	13 686,64		13 686,64
74	Subvention d'exploitation						
60	<b>1. Production de l'exercice</b>	<b>-2 355 715 767,01</b>	<b>10 620 533 364,31</b>	<b>8 264 817 597,30</b>	<b>-2 172 853 974,43</b>	<b>10 238 577 881,31</b>	<b>8 065 723 906,88</b>
61	Achats consommés	987 740 765,54	3 985 240,54	981 726 006,08	881 675 364,97	18 639 954,74	900 315 308,71
62	Services extérieurs et autres consommations	1 229 764 321,41	33 910 410,11	1 263 674 731,52	793 556 013,56	127 400 325,45	920 956 339,00
	Autres Services extérieurs	153 211 094,33	1 665 969 337,36	1 819 180 431,69	1 35 248 052,11	1 983 906 801,02	2 119 154 853,13
	<b>2. Consommation de l'exercice</b>	<b>2 370 716 181,28</b>	<b>1 703 874 989,01</b>	<b>4 074 591 169,29</b>	<b>1 810 478 420,63</b>	<b>2 129 947 081,21</b>	<b>3 940 426 501,84</b>
63	<b>3. Valeur ajoutée (1-2)</b>	<b>-4 126 431 948,29</b>	<b>8 916 658 376,30</b>	<b>4 190 226 428,01</b>	<b>-3 983 333 395,05</b>	<b>8 108 630 800,10</b>	<b>4 125 297 405,04</b>
64	Charges de personnel	2 643 280 786,45		2 643 280 786,45	2 319 771 559,36		2 319 771 559,36
	Impôts, taxes et versements assimilés	68 023 286,96		68 023 286,96	42 175 983,03		42 175 983,03
	<b>4. Excédent brut d'exploitation</b>	<b>-7 437 736 001,70</b>	<b>8 916 658 376,30</b>	<b>1 478 922 374,60</b>	<b>-5 345 280 917,46</b>	<b>8 108 630 800,10</b>	<b>1 763 349 882,65</b>
75	Autres produits opérationnels	142 287 238,36		142 287 238,36	300 232 552,43		300 232 552,43
65	Autres charges opérationnelles	114 330 842,52		114 330 842,52	618 312 262,43		618 312 262,43
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 050 610 779,85		1 050 610 779,85	1 260 242 952,83		1 260 242 952,83
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions				239 305 906,55		239 305 906,55
	<b>5. Résultat opérationnel (Exploitation)</b>	<b>-8 460 390 385,71</b>	<b>8 916 361 176,30</b>	<b>455 970 790,59</b>	<b>-7 684 297 673,73</b>	<b>8 108 630 800,10</b>	<b>424 333 126,37</b>
76	Produits financiers	51 183 145,05		51 183 145,05	67 746 691,50		67 746 691,50
66	Charges financières	1 652 954,32		1 652 954,32	5 821 246,18		5 821 246,18
	<b>6. Résultat financier</b>	<b>-49 530 180,73</b>		<b>49 530 180,73</b>	<b>61 925 445,32</b>		<b>61 925 445,32</b>
	<b>7. Résultat ordinaire avant Impôts (5+6)</b>	<b>-8 410 860 194,98</b>	<b>8 916 361 176,30</b>	<b>505 500 981,32</b>	<b>-7 622 372 228,41</b>	<b>8 108 630 800,10</b>	<b>486 258 571,69</b>
35+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
12+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires						
2AO	Total des Produits des Activités ordinaires	-2 162 245 383,80	10 620 533 364,31	8 458 287 980,71	-1 565 588 823,95	10 238 577 881,31	8 573 008 057,36
2AO	Total des Charges des Activités ordinaires	6 248 614 811,38	1 704 172 188,01	7 952 786 999,39	6 056 803 404,46	2 129 947 081,21	8 188 750 485,67
77	<b>8. Résultat Net des Activités ordinaires</b>	<b>-8 410 860 194,98</b>	<b>8 916 361 176,30</b>	<b>505 500 981,32</b>	<b>-7 622 372 228,41</b>	<b>8 108 630 800,10</b>	<b>486 258 571,69</b>
67	Produits sur éléments extraordinaires						
	Charges sur éléments extraordinaires						
	<b>9. Résultat extraordinaire</b>						
	<b>10. Résultat net de l'exercice</b>	<b>-8 410 860 194,98</b>	<b>8 916 361 176,30</b>	<b>505 500 981,32</b>	<b>-7 622 372 228,41</b>	<b>8 108 630 800,10</b>	<b>486 258 571,69</b>



ACTIVITE L&P  
CREDITISATION

BILAN  
Exercice 2018 [DEFINITIVE]  
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION 071Z]

Edité le 28/01/2021  
Heure 11:33

RUBRIQUE	ACTIF			PASSIF	
	Brut (N)	Amort - Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	Net (N)
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	29 981 336,30	26 573 440,69	3 407 895,61	8 770 894,36	
Immobilisations incorporelles	54 057 465 739,02	49 782 706 465,08	4 274 760 273,94	4 019 829 210,78	
Immobilisations corporelles	4 323 379 983,90		4 323 379 983,90	5 123 765 029,99	
Immobilisations en cours	80 028 281,43		80 028 281,43	86 900 431,47	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	80 028 281,43		80 028 281,43	86 900 431,47	
Impôts différés actifs	47 072 529,12		47 072 529,12		
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>58 537 928 769,77</b>	<b>48 809 279 905,77</b>	<b>9 728 648 864,00</b>	<b>9 239 265 616,66</b>	
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et en cours	7 220 883 257,26	290 633 614,69	6 930 249 642,57	7 066 554 749,97	
Créances et emplois assimilés	268 870 023,64		268 870 023,64	260 001 303,03	
Clients	24 144 245,10		24 144 245,10	24 904 62,49	
Autres débiteurs	87 060 956,89		87 060 956,89	199 698 000,27	
Impôts					
Autres actifs courants	157 664 821,05		157 664 821,05	35 398 650,27	
Disponibilités et assimilés	107 711 793,12		107 711 793,12	155 600 065,23	
Placements et autres actifs financiers courants					
Téléversement	107 711 793,12		107 711 793,12	155 600 065,23	
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>7 997 465 074,02</b>	<b>290 633 614,69</b>	<b>7 306 831 459,33</b>	<b>7 482 156 118,23</b>	
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>66 535 393 843,79</b>	<b>50 099 913 520,46</b>	<b>16 035 480 323,33</b>	<b>16 721 421 734,89</b>	
<b>RUBRIQUE</b>					
<b>CAPITAUX PROPRES</b>					
Capital émis					
Capital non appliqué					
Primes et réserves (réserves consolidées (1))					
Ecart de réévaluation					
Ecart d'équivalence (1)					
Résultat net (résultat net part du groupe)					
Autres capitaux propres - Report à nouveau					
Comptes de liaison					
Part de la société consolidante (1)					
Partes minoritaires (1)					
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>					
<b>PASSIF NON COURANT</b>					
Emprunts et dettes financières					
Impôts (différés et provisionnels)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits comptabilisés à l'avance					
<b>TOTAL PASSIF NON COURANT</b>					
<b>PASSIF COURANTS</b>					
Fournisseurs et comptes rattachés					
Impôts					
Autres dettes					
Téléversement					
<b>TOTAL PASSIF COURANT</b>					
<b>TOTAL PASSIF</b>					

(1) A ne pas afficher

Edité par SYGEE V3.0

IF	RUBRIQUE	ACTIF				PASSIF			
		N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	N	N-1		
10	ACTIF NON COURANT								
10	Immobilisations incorporelles	29 981 316,50	26 573 440,68	3 407 895,61	8 270 894,36	493 049 867,09	505 500 981,32		
21	Immobilisations corporelles	4 057 268 467,75	3 652 189 050,05	605 099 417,70	913 852 706,52				
22	Immobilisations en construction	50 000 198 251,27	46 580 537 415,03	3 669 650 816,24	3 105 976 529,26	14 015 329 507,70	14 093 295 449,91		
24	Equipement & Concessions/Production	4 312 379 948,90		4 312 379 948,90	5 123 795 059,99				
23	Immobilisations en-cours				86 900 431,47				
25	Participations et créances rattachées à des part	80 028 181,43	49 809 279 905,77	8 881 578 334,86	9 289 265 616,60	14 508 577 314,79	15 188 796 425,23		
26	Autres immobilisations financières	58 690 865 240,65		47 071 529,12	9 289 265 616,60				
27	Autres immobilisations	47 071 529,12	49 809 279 905,77	8 228 648 864,00	9 289 265 616,60				
133	Impôts différés Actifs	58 537 828 769,77		47 071 529,12					
	TOTAL ACTIF NON COURANT	58 537 828 769,77	49 809 279 905,77	8 228 648 864,00	9 289 265 616,60				
	ACTIF COURANT								
30	Stock et en-cours	7 220 883 257,26	289 633 614,69	6 980 249 642,57	7 066 554 749,97	198 231 855,22			
31	Stocks de marchandises								
32	Matières premières et fournitures	7 220 883 257,26	289 633 614,69	6 980 249 642,57	7 066 554 749,97	198 231 855,22			
33	Autres approvisionnement								
34	En cours de production de biens								
35	En cours de production de services								
36	Stocks de produits								
37	Stocks provenant d'immobilisations								
38	Stocks à l'étranger								
39	ACTIF COURANT	7 220 883 257,26	289 633 614,69	6 980 249 642,57	7 066 554 749,97	198 231 855,22			
40	ACTIF TOTAL	65 758 712 027,03	50 098 913 520,46	15 208 918 506,57	16 355 820 366,57	198 231 855,22	198 231 855,22		
41	Capitaux propres								
42	Capital								
43	Reserves								
44	Autres réserves								
45	Capitaux propres								
46	Emprunts et dettes financières								
47	Emprunts et dettes financières								
48	Emprunts et dettes financières								
49	Emprunts et dettes financières								
50	Emprunts et dettes financières								
51	Emprunts et dettes financières								
52	Emprunts et dettes financières								
53	Emprunts et dettes financières								
54	Emprunts et dettes financières								
55	Emprunts et dettes financières								
56	Emprunts et dettes financières								
57	Emprunts et dettes financières								
58	Emprunts et dettes financières								
59	Emprunts et dettes financières								
60	Emprunts et dettes financières								
61	Emprunts et dettes financières								
62	Emprunts et dettes financières								
63	Emprunts et dettes financières								
64	Emprunts et dettes financières								
65	Emprunts et dettes financières								
66	Emprunts et dettes financières								
67	Emprunts et dettes financières								
68	Emprunts et dettes financières								
69	Emprunts et dettes financières								
70	Emprunts et dettes financières								
71	Emprunts et dettes financières								
72	Emprunts et dettes financières								
73	Emprunts et dettes financières								
74	Emprunts et dettes financières								
75	Emprunts et dettes financières								
76	Emprunts et dettes financières								
77	Emprunts et dettes financières								
78	Emprunts et dettes financières								
79	Emprunts et dettes financières								
80	Emprunts et dettes financières								
81	Emprunts et dettes financières								
82	Emprunts et dettes financières								
83	Emprunts et dettes financières								
84	Emprunts et dettes financières								
85	Emprunts et dettes financières								
86	Emprunts et dettes financières								
87	Emprunts et dettes financières								
88	Emprunts et dettes financières								
89	Emprunts et dettes financières								
90	Emprunts et dettes financières								
91	Emprunts et dettes financières								
92	Emprunts et dettes financières								
93	Emprunts et dettes financières								
94	Emprunts et dettes financières								
95	Emprunts et dettes financières								
96	Emprunts et dettes financières								
97	Emprunts et dettes financières								
98	Emprunts et dettes financières								
99	Emprunts et dettes financières								
100	Emprunts et dettes financières								
101	Emprunts et dettes financières								
102	Emprunts et dettes financières								
103	Emprunts et dettes financières								
104	Emprunts et dettes financières								
105	Emprunts et dettes financières								
106	Emprunts et dettes financières								
107	Emprunts et dettes financières								
108	Emprunts et dettes financières								
109	Emprunts et dettes financières								
110	Emprunts et dettes financières								
111	Emprunts et dettes financières								
112	Emprunts et dettes financières								
113	Emprunts et dettes financières								
114	Emprunts et dettes financières								
115	Emprunts et dettes financières								
116	Emprunts et dettes financières								
117	Emprunts et dettes financières								
118	Emprunts et dettes financières								
119	Emprunts et dettes financières								
120	Emprunts et dettes financières								
121	Emprunts et dettes financières								
122	Emprunts et dettes financières								
123	Emprunts et dettes financières								
124	Emprunts et dettes financières								
125	Emprunts et dettes financières								
126	Emprunts et dettes financières								
127	Emprunts et dettes financières								
128	Emprunts et dettes financières								
129	Emprunts et dettes financières								
130	Emprunts et dettes financières								
131	Emprunts et dettes financières								
132	Emprunts et dettes financières								
133	Emprunts et dettes financières								
134	Emprunts et dettes financières								
135	Emprunts et dettes financières								
136	Emprunts et dettes financières								
137	Emprunts et dettes financières								
138	Emprunts et dettes financières								
139	Emprunts et dettes financières								
140	Emprunts et dettes financières								
141	Emprunts et dettes financières								
142	Emprunts et dettes financières								
143	Emprunts et dettes financières								
144	Emprunts et dettes financières								
145	Emprunts et dettes financières								
146	Emprunts et dettes financières								
147	Emprunts et dettes financières								
148	Emprunts et dettes financières								
149	Emprunts et dettes financières								
150	Emprunts et dettes financières								
151	Emprunts et dettes financières								
152	Emprunts et dettes financières								
153	Emprunts et dettes financières								
154	Emprunts et dettes financières								
155	Emprunts et dettes financières								
156	Emprunts et dettes financières								
157	Emprunts et dettes financières								
158	Emprunts et dettes financières								
159	Emprunts et dettes financières								
160	Emprunts et dettes financières								
161	Emprunts et dettes financières								
162	Emprunts et dettes financières								
163	Emprunts et dettes financières								
164	Emprunts et dettes financières								
165	Emprunts et dettes financières								
166	Emprunts et dettes financières								
167	Emprunts et dettes financières								
168	Emprunts et dettes financières								
169	Emprunts et dettes financières								
170	Emprunts et dettes financières								
171	Emprunts et dettes financières								
172	Emprunts et dettes financières								
173	Emprunts et dettes financières								
174	Emprunts et dettes financières								
175	Emprunts et dettes financières								
176	Emprunts et dettes financières								
177	Emprunts et dettes financières								
178	Emprunts et dettes financières								
179	Emprunts et dettes financières								
180	Emprunts et dettes financières								
181	Emprunts et dettes financières								
182	Emprunts et dettes financières								
183	Emprunts et dettes financières								
184	Emprunts et dettes financières								
185	Emprunts et dettes financières								
186	Emprunts et dettes financières								
187	Emprunts et dettes financières								
188	Emprunts et dettes financières								
189	Emprunts et dettes financières								
190	Emprunts et dettes financières								
191	Emprunts et dettes financières								
192	Emprunts et dettes financières								
193	Emprunts et dettes financières								
194	Emprunts et dettes financières								
195	Emprunts et dettes financières								
196	Emprunts et dettes financières								
197	Emprunts et dettes financières								
198	Emprunts et dettes financières								
199	Emprunts et dettes financières								
200	Emprunts et dettes financières								



**TABEAU COMPTE DE RESULTAT**  
**Exercice 2018 [DEFINITIF]**  
**COMPLEXE DE LIQUEFACTION 07/17**

Edité le: 18/04/2021  
 Heure: 11:33

Compte	Designation	EXERCICE en cours (N)		Total	EXERCICE (N-1)		Total
		Externes	Internes (89...)		Externes	Internes (88...)	
70	Ventes et produits annexes	4 593 456,31	10 368 606 957,30	10 371 200 412,61	3 843 359,70	10 620 533 364,31	10 624 376 724,01
72	Variation des stocks de produits finis et en cours	-2 445 592 375,80		-2 445 592 375,80	-2 359 559 774,25		-2 359 559 774,25
73	Production immobilisée	20 569,55		20 569,55	647,54		647,54
74	Subvention d'exploitation						
80	<b>1. Production de l'exercice</b>	-2 440 979 350,94	10 366 606 957,30	7 925 628 606,36	-2 355 715 767,01	10 620 533 364,31	8 264 817 597,30
60	Achats consommés	869 145 109,29	12 143 368,97	881 288 478,26	987 740 755,54	3 995 240,54	991 738 006,08
61	Services extérieurs et autres consommations	973 949 733,11	2 889 440,00	976 839 173,11	1 229 764 321,41	33 910 410,11	1 263 674 731,52
62	Autres Services extérieurs	105 823 919,31	1 802 651 097,36	1 908 575 016,67	153 211 084,33	1 685 999 337,36	1 819 180 431,69
	<b>2. Consommation de l'exercice</b>	1 949 018 761,71	1 817 683 906,33	3 766 702 668,04	2 370 716 181,28	1 703 874 998,01	4 074 591 189,29
63	<b>3. Valeur ajoutée (1-2)</b>	-4 389 997 112,65	8 548 923 050,97	4 158 925 938,32	-4 728 431 948,29	8 916 658 376,30	4 190 226 428,01
64	Charges de personnel	2 746 642 232,45		2 746 642 232,45	2 643 280 786,45		2 643 280 786,45
	Impôts, taxes et versements assimilés	50 154 364,00		50 154 364,00	68 023 256,96		68 023 256,96
	<b>4. Excédent brut d'exploitation</b>	-7 188 793 709,10	8 548 923 050,97	1 362 129 341,87	-7 437 736 001,70	8 916 658 376,30	1 476 922 374,60
75	Autres produits opérationnels	262 669 138,49		262 669 138,49	142 287 238,36		142 287 238,36
65	Autres charges opérationnelles	188 566 312,72	13 735 294,58	202 300 607,30	114 330 842,52	297 200,00	114 628 042,52
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 268 198 183,51		1 268 198 183,51	1 050 610 779,85		1 050 610 779,85
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	435 784 655,15		435 784 655,15			
	<b>5. Résultat opérationnel (Exploitation)</b>	-7 945 101 411,69	8 535 187 756,39	590 086 344,70	-8 480 380 385,71	8 916 361 176,30	455 670 790,59
76	Produits financiers	18 169 282,91		18 169 282,91	51 183 145,05		51 183 145,05
66	Charges financières	60 290 168,46		60 290 168,46	1 652 954,32		1 652 954,32
	<b>6. Résultat financier</b>	-42 120 885,55		-42 120 885,55	49 530 190,73		49 530 190,73
	<b>7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)</b>	-7 987 222 297,24	8 535 187 756,39	547 865 459,15	-8 470 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32
69	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
69	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	54 915 592,06		54 915 592,06			
69	Total des Produits des Activités ordinaires	-1 724 355 274,39	10 366 606 957,30	8 642 251 862,91	-2 162 245 389,60	10 620 533 364,31	8 458 287 980,71
70	Total des Charges des Activités ordinaires	6 317 782 614,91	1 831 419 200,91	8 149 201 815,82	6 248 614 811,38	1 704 172 188,01	7 952 786 998,39
77	<b>8. Résultat Net des Activités ordinaires</b>	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	<b>9. Résultat extraordinaire</b>						
	<b>10. Résultat net de l'exercice</b>	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32

TPAO = Classe 71-77) TCAO = Classe 6 (-67)



**BILAN**  
**Exercice 2019 [DEFINITIF]**  
**[COMPLEXE DE LIQUÉFACTION GP1Z]**

Page 18 sur 24 (2020)  
Hors 11 13

ACTIF NON COURANT	ACTIF			PASSIF		
	Mont (M)	Mont (M)	Net (N)	Net (N)	Net (N)	Net (N)
<b>Écart d'acquisition (ou goodwill)</b>	23 983 336,30	29 646 076,70	315 259,80	3 402 890,61		
Immobilisations incorporelles	55 742 485 242,49	50 083 038 503,95	4 150 316 339,01	4 324 860 274,98		
Immobilisations en cours	4 161 261 745,20		4 161 561 726,79	4 121 139 583,46		
Immobilisations financières	99 924 674,23		99 924 674,23	80 028 181,43		
Frais non amortissables - participations associatives						
Autres participations et créances participatives						
Autres titres immobilisés						
Prêts et participations financières non courants	99 244 674,23		99 924 674,23	86 028 181,43		
Immobilisations financières	28 341 876,12		28 341 876,12	17 072 576,12		
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>59 463 014 879,84</b>	<b>51 012 734 966,96</b>	<b>8 450 279 912,86</b>	<b>8 728 648 866,05</b>	<b>14 185 501 853,09</b>	<b>14 508 577 374,79</b>
<b>ACTIF COURANT</b>						
Stocks et en cours	7 031 835 696,00	289 318 232,90	6 742 517 463,10	6 930 249 602,57		
Créances et emplois assimilés	244 534 610,68	23 132 006,05	221 402 604,63	268 870 023,54		
Clients	25 746 040,23	2 111 420,06	614 024,48	24 344 245,18		
Autres créances	68 742 924,22		68 782 914,72	87 650 795,89		
Impôts	152 605 555,65		152 006 519,93	157 664 871,65		
Autres actifs courants	118 185 011,60		118 185 011,60	107 711 793,12		
Provisions et autres actifs financiers courants						
Provisions	118 185 011,60		118 185 011,60	107 711 793,12		
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>7 304 555 318,28</b>	<b>312 450 238,95</b>	<b>7 082 105 079,33</b>	<b>7 306 631 659,33</b>	<b>1 226 273 895,00</b>	<b>1 310 071 093,12</b>
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>66 857 570 198,12</b>	<b>51 325 185 205,91</b>	<b>15 532 384 992,21</b>	<b>16 035 280 525,38</b>	<b>15 532 384 992,21</b>	<b>16 035 280 525,38</b>
<b>PASSIF</b>						
<b>CAPITAUX PROPRES</b>						
Capital en sus						
Capital non appelé						
Primes et réserves financières (nettes d'impôts) (1)						
Écart de réévaluation						
(Écart de dévaluations) (2)						
Résultat net (réévalué net part du groupe)						
Autres capitaux propres - Report à nouveau (3)						
Comptes d'évaluation						
Part des minoritaires (1)						
Part des minoritaires (2)						
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>						
<b>PASSIF NON COURANT</b>						
Emprunts et dettes financières						
Impôts (différés et adossés)						
Autres dettes non courantes						
Provisions et produits constatés d'avance						
<b>TOTAL PASSIF NON COURANT</b>						
<b>PASSIF COURANTS</b>						
Provisions et comptes d'ajustements						
Impôts						
Autres dettes						
Troisième partie						
<b>TOTAL PASSIF COURANT</b>						
<b>TOTAL PASSIF</b>						



ACTIVITE 188  
CENTRALISATION

BILAN INTERNE  
Exercice 2019 (DEFINITIVE)  
COMPTABLE DE LIQUIDATION GP/1Z

Établi le 18/04/2021  
Heure: 11:31

REF.	RUBRIQUE	ACTIF				PASSIF			
		N	N	N	N-1	N	N-1		
20	ACTIF NON COURANT								
21	Immobilisations incorporelles	29 981 336,30	29 646 076,50	315 259,80	3 407 895,61				
22	Immobilisations corporelles	4 293 090 312,82	3 742 486 265,94	550 604 046,88	605 099 437,70				
23	Equipe Fixes & Complex/Production	50 849 314 938,67	47 246 602 624,57	3 608 712 312,15	3 669 660 336,24				
24	Immobilisations en-cours	4 162 561 745,70		4 162 561 745,70	4 323 379 983,50				
25	Participations et créances rattachées à des parts			99 924 674,23	80 028 181,43				
26	Autres immobilisations financières								
27	TOTAL IMMOBILISATIONS	59 424 673 005,72	51 012 284 966,96	8 422 138 038,76	8 681 576 334,88				
133	Impôts Différés Actifs	28 141 874,12		28 141 874,12	47 072 520,12				
	TOTAL ACTIF NON COURANT	59 462 814 879,84	51 012 284 966,96	8 460 279 912,88	8 728 648 854,99				
	ACTIF COURANT								
30	Stock et en-cours	7 021 895 696,00	289 318 237,90	6 742 577 463,10	6 930 249 642,57				
31	Stocks de marchandises								
32	Matières premières et fournitures								
33	Autres approvisionnement	7 029 022 383,08	289 318 237,90	6 739 704 150,18	6 930 249 642,57				
34	En-cours de production de biens								
35	En-cours de production de services								
36	Stocks de produits								
37	Stocks provenant d'immobilisations	2 813 312,92		2 813 312,92					
38	Stocks à vendre								
39	Actifs Stocks								
40	Créances et emplois assimilés	244 534 610,68	23 132 006,05	221 402 604,63	268 870 023,64				
41	Fournisseurs et comptes rattachés	23 555 178,79		23 555 178,79	36 917 103,36				
42	Clients et Comptes rattachés	23 246 030,53	23 132 006,05	614 024,48	24 144 245,10				
43	Personnels et Comptes rattachés	5 770 000,00		5 770 000,00	4 280 000,00				
44	Organismes sociaux et Comptes rattachés	25 000,00		25 000,00					
45	Etat collectifs publics, Organismes interman								
46	Groupes et associés								
47	Créditeurs Divers	39 432 745,43		39 432 745,43	45 863 853,53				
48	Comptes Transfère/Avenant								
49	Charges ou Produits constatés d'avance et Pro								
50	Disponibilités et Assimilés	152 005 635,93		152 005 635,93	157 664 821,65				
51	Valeurs Mobilières de Placement	116 005 294,15		116 005 294,15	101 726 645,50				
52	Banques, Etab. Financiers & Assimilés								
53	Instrument Financiers Dérivés								
54	Caisse	2 129 117,45		2 129 117,45	10,00				
55	Régie d'avances et crédits								
56	Virements internes								
	TOTAL ACTIF COURANT	7 394 535 218,28	312 460 238,95	7 082 105 079,33	7 306 832 439,23				
	TOTAL ACTIF	66 857 370 198,12	51 235 185 205,91	15 542 384 992,21	16 035 480 323,33				
	PASSIF NON COURANT								
10	CAPITAUX PROPRES								
11	Capital Réserve et Assimilés								
12	Report à nouveau								
13	Résultat de l'exercice								
14	Comptes de liaison								
15	TOTAL CAPITAUX PROPRES								
16	14 185 501 853,99								
17	14 015 527 500,70								
18	13 733 544 412,48								
19	106 231 855,22								
20	120 509 239,22								
21	120 509 239,22								
22	120 509 239,22								
23	120 509 239,22								
24	120 509 239,22								
25	120 509 239,22								
26	120 509 239,22								
27	120 509 239,22								
28	120 509 239,22								
29	120 509 239,22								
30	120 509 239,22								
31	120 509 239,22								
32	120 509 239,22								
33	120 509 239,22								
34	120 509 239,22								
35	120 509 239,22								
36	120 509 239,22								
37	120 509 239,22								
38	120 509 239,22								
39	120 509 239,22								
40	120 509 239,22								
41	120 509 239,22								
42	120 509 239,22								
43	120 509 239,22								
44	120 509 239,22								
45	120 509 239,22								
46	120 509 239,22								
47	120 509 239,22								
48	120 509 239,22								
49	120 509 239,22								
50	120 509 239,22								
51	120 509 239,22								
52	120 509 239,22								
53	120 509 239,22								
54	120 509 239,22								
55	120 509 239,22								
56	120 509 239,22								
57	120 509 239,22								
58	120 509 239,22								
	TOTAL PASSIF								
	TOTAL PASSIF COURANT								
	TOTAL PASSIF								

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT  
Exercice 2019 (DEFINITIVE)  
COMPLEXE DE LIQUEFACTION CP12

Edite le 18/04/2021  
Heure : 11:31

Compte	Designation	EXERCICE en cours (N)				EXERCICE (N-1)			
		Externes	Internes (89...)	Totaux	Externes	Internes (89...)	Totaux		
70	Ventes et produits annexes	3 768 272,98	9 498 220 067,93	9 501 998 340,91	4 583 455,31	10 366 606 957,30	10 371 200 412,61		
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-1 654 089 481,39		-1 654 089 481,39	-2 445 582 375,80		-2 445 582 375,80		
73	Production immobilisée	24 859,75		24 859,75	20 589,55		20 589,55		
74	Subvention d'exploitation								
	<b>1. Production de l'exercice</b>	<b>-1 650 296 348,66</b>	<b>9 498 220 067,93</b>	<b>7 847 923 719,27</b>	<b>-2 440 978 350,94</b>	<b>10 366 606 957,30</b>	<b>7 925 628 008,36</b>		
60	Achats consommés	812 483 615,60	4 653 504,74	817 147 120,34	889 145 109,29	12 143 368,97	881 288 478,26		
61	Services extérieurs et autres consommations	1 334 881 874,07	3 782 718,87	1 338 664 592,94	973 949 733,11	2 889 440,00	976 839 173,11		
62	Autres Services extérieurs	186 293 318,97	1 710 180 806,89	1 896 474 125,86	105 923 919,31	1 802 651 097,36	1 908 575 016,67		
	<b>2. Consommation de l'exercice</b>	<b>2 332 668 809,64</b>	<b>1 710 617 030,50</b>	<b>4 051 285 839,14</b>	<b>1 949 018 761,71</b>	<b>1 817 683 906,33</b>	<b>3 766 102 688,04</b>		
	<b>3. Valeur ajoutée (1-2)</b>	<b>3 992 965 157,30</b>	<b>7 779 603 037,43</b>	<b>3 796 637 880,13</b>	<b>-4 389 997 112,85</b>	<b>8 548 923 050,97</b>	<b>4 158 925 938,32</b>		
63	Charges de personnel	2 330 678 446,43		2 330 678 446,43	2 746 642 232,45		2 746 642 232,45		
64	Impôts, taxes et versements assimilés	37 335 152,40		37 335 152,40	50 154 364,00		50 154 364,00		
	<b>4. Excédent brut d'exploitation</b>	<b>-5 350 978 756,13</b>	<b>7 779 603 037,43</b>	<b>1 428 624 281,30</b>	<b>-7 188 793 709,10</b>	<b>8 548 923 050,97</b>	<b>1 382 129 341,87</b>		
75	Autres produits opérationnels	241 933 511,65		241 933 511,65	262 669 138,48		262 669 138,49		
65	Autres charges opérationnelles	167 936 877,93	256 400,00	168 193 277,93	188 565 312,72	13 736 294,58	202 300 607,30		
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 254 814 999,94		1 254 814 999,94	1 268 186 183,51		1 268 186 183,51		
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	270 051 486,79		270 051 486,79	435 784 655,15		435 784 655,15		
	<b>5. Résultat opérationnel (Exploitation)</b>	<b>-7 261 745 635,56</b>	<b>7 779 346 637,43</b>	<b>517 601 001,87</b>	<b>-7 945 101 411,69</b>	<b>8 535 187 756,39</b>	<b>580 086 344,70</b>		
76	Produits financiers	7 310 106,24		7 310 106,24	18 169 282,91		18 169 282,91		
66	Charges financières	53 923 016,60		53 923 016,60	60 290 188,46		60 290 188,46		
	<b>6. Résultat financier</b>	<b>-46 612 910,36</b>		<b>-46 612 910,36</b>	<b>-42 120 885,55</b>		<b>-42 120 885,55</b>		
	<b>7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)</b>	<b>-7 308 358 545,92</b>	<b>7 779 346 637,43</b>	<b>470 988 091,51</b>	<b>-7 987 222 297,24</b>	<b>8 535 187 756,39</b>	<b>547 965 459,15</b>		
69	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	18 930 655,00		18 930 655,00	54 915 592,06		54 915 592,06		
69	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-1 131 001 243,98	9 498 220 067,93	8 367 218 823,95	-1 724 255 274,39	10 366 606 957,30	8 642 251 682,91		
70	Total des Produits des Activités ordinaires	6 196 287 956,94	1 718 873 430,50	7 915 161 387,44	6 317 782 614,91	1 831 419 200,91	8 149 201 815,82		
70	TCAO	-7 327 289 200,92	7 779 346 637,43	452 057 436,51	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09		
	<b>8. Résultat Net des Activités ordinaires</b>								
77	Produits sur éléments extraordinaires								
67	Charges sur éléments extraordinaires								
	<b>9. Résultat extraordinaire</b>								
	<b>10. Résultat net de l'exercice</b>	<b>-7 327 289 200,92</b>	<b>7 779 346 637,43</b>	<b>452 057 436,51</b>	<b>-8 042 137 889,30</b>	<b>8 535 187 756,39</b>	<b>493 049 867,09</b>		

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة ، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة ، أما الإطار العملي فقد اعتمد على دراسة و تقييم الأداء و اكتشاف مواطن الخلل و الضعف في التسيير ، في مركب غاز النفط المميع GP1Z في الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2019 ، و ذلك باعتمادنا على مجموعة من المعايير و المؤشرات المالية الأكثر أهمية و التي تناسب الدراسة و تسمح باختبار مدى كفاءة أداء المؤسسة في استخدام الأصول باستعمال أدوات التحليل المالي.

وبعد إجراء تقييم و تشخيص للمؤسسة وجدنا أن هذه الأخيرة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة المذكورة أعلاه ، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة . كما بينت لنا معدلات السيولة بان المؤسسة لها استقلالية مالية و أنها تعتمد على أموالها لتمويل استثماراتها و هذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم أداء المؤسسة

الكلمات المفتاحية : المعلومات المالية , التحليل المالي الأداء المالي , اتخاذ القرارات ، القوائم المالية.

## Résumé

Cette étude a pour but de mettre en évidence le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière des institutions économiques.

Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre à ses questions, nous nous sommes appuyés, dans la collecte de données sur le sujet, sur la littérature pertinente et des études antérieures, et qui à été obtenue sur les données secondaire , qui ont formé le cadre théorique de l'étude, et le cadre opérationnel à été basé sur l'étude et l'évaluation des performances et la découverte de défauts et de faiblesses dans la gestion, dans le complexe de gaz de pétrole liquéfié GP1Z pendant la période entre 2017 et 2019, en adoptant un ensemble de normes et d'indicateurs financiers les plus importants qui correspondent à l'étude et permettent de tester l'étendue de l'efficacité de la performance de l'établissement dans l'utilisation des actifs à l'aide d'outils d'analyse financière.

Après avoir réalisé une évaluation et un diagnostic de l'institution, nous avons constaté que cette dernière a pu atteindre l'équilibre financier au cours de la période d'étude susmentionnée, en réalisant une trésorerie nette positive. Les taux de liquidité nous ont également montré que l'institution a une indépendance financière et qu'elle compte sur ses fonds pour financer ses investissements, ce qui indique la réactivité des indicateurs utilisés dans le processus d'évaluation de la performance de l'institution.

**Mots-clés :** information financière, analyse financière, performance financière, prise de décision, états financiers.

## Summary

This study aims to highlight the role of financial analysis in diagnosing the financial situation of economic institutions. To achieve the objectives of the study and answer its questions, we relied, in collecting data on the subject, on the relevant literature and previous studies, through which secondary data was obtained, which formed the theoretical framework for the study, and the practical framework It was based on studying and evaluating the performance and discovering defects and weaknesses in the management, in the liquefied oil gas GP1Z complex during the period between 2017 and 2019, by relying on a set of the most important financial criteria and indicators that fit the study and allow testing the extent The efficiency of the institution's performance in the use of assets using financial analysis tools.

After conducting an evaluation and diagnosis of the institution, we found that the latter was able to achieve financial balance during the above-mentioned study period, by achieving a positive net treasury. Liquidity rates also showed us that the institution has financial independence and that it relies on its funds to finance its investments, and this indicates the extent to which the indicators used in the process of evaluating the performance of the institution responded.

**Keywords:** financial information, financial analysis, financial performance, decision-making, financial statements.